الجمهورية العربية السورية
جـامعـة دمشـــق
كليـــة الاقتصـــاد
قســـم الاقتصـــاد

دور السياسـة المالية في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور

(دراسـة الحـالة السورية للفترة 2000-2018)

بحثٌ مقدَّم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

إعـداد الطالب : **مجد الدين علما**

إشراف الدكتور : **شادي بيطار**

العام الجامعي :2023

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

ماجستير الاقتصاد العام

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الماجستير في قسم الاقتصاد

التي أعدها الطالب

مجد الدين علما

بعنوان:

دور السياسة المالية في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور

دراسة الحالة السورية (٢٠٠٠-٢٠١٨)

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها

من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

أ.د.عدنان سليمان **عضواً** **التوقيع**

الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

أ.م.د. أحمد صالح **عضواً** **التوقيع**

الاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

أ.م.د. شادي بيطار **عضواً مشرفاً** **التوقيع**

الاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

دمشق / /٢٠٢٣

الملخص

درسَ البحثُ مجموعةً عامةً من الأهداف الاقتصاديةِ والمتمثلةِ في الأهداف التيْ حددها كالدور (عجز في الميزان التجاري ومعدّل البطالة ومعدّل التضخم ومعدّل النمو)،وكيفيةِ التأثيرِ فيها من خلال السياسة المالية، وقدّمَ البحثُ عرضاً عن السياسةِ المالية وأنواعِها وأدواتها مُروراً بِتحليلِ السياسةِ المالية في الجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ مِنْ عَام2000 وحتى عام 2018 ،وصولاً لشرحٍ وافٍ عنْ المُربعْ السحريِّ لِكالدورْ وأهدافهِ التيْ حدّدها نيكولاس كالدور وكيفيةِ رَسمهِ وعنْ مؤشرِ الأداء الاقتصِادي الكُلي لِقياسِ أداء الاقتصادِ السُورِي خِلال المُدة نَفسَها، وشَرَحَ البحثْ أَثرْ استخدامَ أدوات السياسةِ المالية علىْ المربعِ السحري لكالدورْ، وبالاعتمادِ علىْ بياناتٍ صادرةٍ منْ مصرف سورية المركزي والمكتبِ المركزي للإحصاء في سورية، قدَّمَ البحثْ أيضاً دراسةً قياسيةً لِهذا الأَثرْ بِبناءِ عِدةِ مُعادلاتْ منْ خلالِ استخدامِ منهج الانحدارْ الذاتي ARDL ،و أوصى البحثُ فِي الخِتامْ بِضرورةِ استِخدامْ سياسةٍ مالية توسعيةٍ تعظمُ مساحةَ المُربعْ السِحري وتَزيدُ منْ قيمةِ الأداء الاقتِصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، المربع السحري لكالدور ،مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.

مخطط البحث	الصفحة
المقدمة	vii
أهمية الدراسة	vii
مشكلة البحث	vii
أسئلة البحث	ix
فرضيات البحث	ix
أهداف البحث	ix
منهجية البحث	x
حدود الدراسة	x
الدراسات السابقة	x
الفصل الأول : السياسة المالية	1
المبحث الأول: *السياسة الاقتصادية والسياسة المالية*	1
1-1-1:*مفهوم السياسة الاقتصادية*	2
1-1-2:مفهوم السياسة المالية	3
1-1-3:نشأة السياسة المالية وأهم مراحلها	5
1-1-3-1:السياسة المالية عند الكلاسيكيين	6
1-1-3-2:كينز والسياسة المالية	6
1-1-3-3:السياسة المالية والدولة الاشتراكية	8
1-1-4:أنواع السياسة المالية	9
1-1-4-1:السياسة المالية الانكماشية	9
1-1-4-2:السياسة المالية التوسعية	12
خلاصة المبحث الأول للفصل الأول	14
المبحث الثاني: *أدوات السياسة المالية*	15
1-2-1:الموازنة العامة	15
1-2-2:الإنفاق الحكومي(الإنفاق العام)	16
1-2-3:الإيرادات العامة	21
1-2-3-1: مفهوم الإيرادات العامة	21
1-2-3-2:أنواع الإيرادات العامة	21
1-2-3-3:الواردات الضريبية	26

1-2-4:العجز في الموازنة العامة	30
1-2-4-1:مفهوم العجز	30
1-2-4-2:تمويل عجز الموازنة	31
1-2-4-3:مصادر تمويل العجز	34
خلاصة المبحث الثاني للفصل الأول	34
المبحث الثالث *:السياسة المالية في سورية*	35
1-3-1:الضرائب في سورية	36
1-3-2:الإنفاق العام في سورية	39
1-3-3:الفائض والعجز في سورية	43
خلاصة المبحث الثالث للفصل الأول	45
خاتمة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: المربع السحري لكالدور وقياسه	46
المبحث الأول:*مفهوم المربع السحري ومؤشره(مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي)*	46
2-1-1:نشأة ومفهوم المربع السحري	47
2-1-2:مفهوم المربع السحري لكالدور	48
2-1-3:مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي	53
خلاصة المبحث الأول للفصل الثاني	56
2-2:المبحث الثاني: ***أهداف المربع السحري لكالدور***	57
2-2-1:التوازن في الميزان التجاري	57
2-2-2:معدّل البطالة	58
2-2-3:معدّل التضخم	61
2-2-4:النمو في الناتج المحلي الإجمالي	64
2-2-5:التعارض والتوافق في أهداف المربع السحري لكالدور	67
خلاصة المبحث الثاني للفصل الثاني	69
2-3:المبحث الثالث: *تطبيق المربع السحري في سورية*	70
2-3-1:رسم المربع السحري في سورية	70
2-3-2:تحليل المربع السحري في سورية	75
خلاصة المبحث الثالث للفصل الثاني	77
خاتمة الفصل الثاني	78

الفصل الثالث: أثر أدوات السياسة المالية في- مربع كالدور	79
المبحث الأول :*انحدار الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في العجز في- الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.*	81
المبحث الثاني :*انحدار الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل البطالة*	94
المبحث الثالث :*انحدار الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل التضخم*	106
المبحث الرابع :*انحدار الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة فى- معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي*	118
النتائج	128
التوصيات	135
المراجع	136
الملاحق	143

فهرس الجداول:

الجدول	**الصفحة**
الجدول (1-1-1):جدول متغيرات الرسم البياني.	17
الجدول(1-2-1):جدول أعلى معدّلات ضريبة الدخل.	12
الجدول(2-3-1):مؤشرات الأداء الاقتصادي في فترات الدراسة.	65
الجدول(3-1):جدول المتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية.	71
الجدول(3-1-1):الإحصاءات الوصفية للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	73
الجدول(3-1-2):مخرجات اختبار جذر الوحدة للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة.	75
الجدول(3-1-3):مخرجات اختبار التكامل المشترك.	76
الجدول(3-1-4):مخرجات عدد المتباطئات.	77
الجدول(3-1-4):نموذج تصحيح الخطأ للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	77

الجدول(3-1-4):مخرجات عدم ثبات التباين.	80
الجدول(3-2-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل البطالة.	83
الجدول(3-2-2):مخرجات اختبار جذر الوحدة لمعدّل البطالة والمتغيرات المستقلة.	85
الجدول(3-2-3):نموذج الانحدار الذاتي لمعدّل البطالة.	87
الجدول(3-2-4):مخرجات بوند تيست.	89
الجدول(3-2-5):مخرجات عدم ثبات التباين في معدّل البطالة.	90
الجدول(3-2-5):مخرجات اختبار الارتباط الذاتي لمعدّل البطالة.	90
الجدول(3-2-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل التضخم.	93
الجدول(3-3-2):مخرجات جذر الوحدة لمعدّل التضخم.	95
الجدول(3-3-3):نموذج الانحدار الذاتي لمعدّل التضخم.	96
الجدول(3-3-4):مخرجات بوند تيست لمعدّل التضخم.	99
الجدول(3-4-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	101
الجدول(3-4-2):مخرجات جذر الوحدة لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة.	103
الجدول(3-4-3):مخرجات التكامل المشترك لمعدّل النمو والمتغيرات المستقلة.	105
الجدول(3-4-4):مخرجات عدد المتباطئات لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	106
الجدول(3-4-5):نموذج تصحيح الخطأ لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	107

فهرس الأشكال:

الشكل (1-1-1):السياسة المالية الانكماشية.	19
الشكل (1-1-2):السياسة المالية التوسعية.	20
الشكل (3-1):الضرائب في سورية.	36
الشكل (1-3-2):الإنفاق الحكومي في سورية.	39
الشكل (1-3-3):العجز في الموازنة العامة في سورية.	41

الشكل(2-1-1):شكل نمطي للمربع السحري.	47
الشكل(2-1-2):المربع السحري لكالدور في سورية عام 2010.	48
-الأشكال رقم(2-3-(1-2-3-4-5-6)):أشكال المربع السحري المقارنة.	66
الشكل(3-1-1): العجز في الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	74
الشكل(3-2-1): معدّل البطالة في سورية.	84
الشكل(3-3-1):معدّل التضخم في سورية.	93
الشكل(3-4-1):معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	103

المقدمة:

تمثِلُ السياسةُ المالية إحدىْ أهمِّ الأدوات التيْ تَستَخدِمُها السياسةُ الاقتصاديةُ، فتسهمُ إسهاماً مهماً وأساسياً في تحقيقِ الاستقرارِ الاقتصادي، وذلكَ عنْ طريقِ التَحكمِ بِحجمِ الضرائبِ وضبطُ الإنفاق الحكوميْ مِنْ أجل تَحقيقْ أهداف الدولةِ الاقتصاديةِ، ولطَالَما شَغَلَ الاقتصاديينْ ومُتَخذيْ القَرارْ نوعُ السياسةِ المالية الواجبُ اتِخاذُهَا لِتُعطيْ أَفضلَ النَتائجِ فِي الاقتِصادِ الكُلي.

وقَدْ أسهمَ تَحديدُ كالدورْ لِأهداف السياسةِ الاقتصاديةِ لِلدَولةِ المُتَمثلةِ بِمحاورٍ أربعة وَهِيَ (مكافحةِ التَضخُمْ وَتَحْقِيقِ التَوازُنْ فِي مِيزانِ المدفُوعاتْ (التَوازنْ التِجارِي)، وتَحقيقُ نُموٍ اقتِصادِي، وتحقيق التشغيل الكامل (عن طريق مكافحة البطالة)، في تَحديدِ أَولويةِ الأهداف الواجبُ تَحقِيقِها قَبلَ الأهداف الأُخرى.

ونظراً لِأهمية تِلكَ المَحاورِ وأثَرها فِيْ تَحقِيقِ الاستِقرارِ الاقتِصْادِي وَتَطويرِهِ وَتحسِينِهِ، يَكونُ لِلسِياسةِ المَالية دَورٌ كبيرٌ فيْ تَحقيقِ الأهداف الاقتصاديةِ الكلية ،سَواءٌ بِاستخدامِ سياسةٍ مالية توسعيةٍ أو سياسةٍ مالية انكماشيةٍ عنْ طَرِيقْ استِخدامِ أدواتِهِمَا الاستخدامْ الأَمثْل، وَمَع تَسليطِ الضَوءِ عَلىْ السِياساتِ المالية في سُوريَّة مِنذُ عامِ 2000 وحتى عامِ 2018 والعَقباتِ الثْي واجهتْ السياسةَ المالية السُوريَّة ومازالتْ تُواجِهُها في ظلِّ التطوراتِ الحالية، من أجل الحُصولِ على نوعٍ من المثالية في المُربَّعِ السِحرِيْ ومُقارَنتِهِ بِفتراتٍ سابقةٍ.

i. أهمية الدراسة:

تُعدُّ السياسةُ الاقتصاديةُ مِن المَواضيعِ المُهمةِ التيْ تشغَلُ بالَ صُانعِ القَرارْ، و يُوجدُ صعُوبةً فِي اتِخاذِ قَرارٍ بِنوعِ السِياسةِ المالية لِتَحقيقِ أهداف السياسةِ الاقتصاديةِ الكليةِ. يُعالجُ البحْثُ أَحدَ أَهمِّ الجوانبِ التِيْ تُؤدِيْ إلى تَحسِينِ أربعةٍ مِنْ أَهمِّ النِقاطِ فِي الاقتِصادِ السُورِيْ، وإعطَاءِ نموذجٍ قياسيٍ مِنْ خِلالِ استِخدَامِ السياسةِ المالية لِتَحقِيقِ أَفضَلِ شَكلٍ لِتِلكَ النِقَاطْ، وبِالتَالِي اخْتِيار سِياسَةٍ مَالية مُثلىْ من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديةِ المطلوبةِ.

ii. مشكلة البحث:

يُعاني الاقتصادُ السُوري من مشاكلٍ عديدةٍ ومِنها البطَالةُ والعَجزُ فِي المِيزانِ التِجاري وتباطُؤْ وتيرةِ النُمو الاقتِصَادي، بالإضافة إلى الوصُولِ لِمعدّلاتِ تضخُمٍ كبيرَةٍ الذي بَدا واضِحاً ،خاصةً فِي السَنواتِ الأخيرةِ ،ووصَلَ إلى معدّلاتٍ عَالية جداً وغَيرِ مَسبوقةٍ وَقَدْ زَادتْ الحربُ على الدولة السوريَّةُ مِن حِدةِ هذِهِ المشاكلْ زيادة كبيرة، إضافةً إلى غيابِ استخدام سياساتٍ مالية واضحةٍ ومناسبةٍ بِماْ يستهدفُ تَحسينَ هذهِ المُؤشرات والمُتغيرات فِي ظلِّ التغيراتِ الكبيرةِ خِلالَ مدةِ الدراسةِ(2000-2018). لذلك مِنَ الضَروري وضعُ سياساتٍ واستراتيجياتٍ اقتصادية تُسهمُ في حَلِّ المشاكلِ الآنفةِ الذِكر فِي سورية، وعلى وَجهِ التَحديْ استِخدامْ سياسة مالية جديدة تتناسبُ مَع المُعطياتْ المُوجودَة علىْ الساحةِ السوريةِ موضوعةٍ علىْ أساسٍ قياسِي لِإعطاء سياسة مالية مُثلىْ تُسهِم فِيْ حَلِّ المُشكلة.

iii. أسئلة البحث :

1-ماهو أثر السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

2-ماهي أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها لِتحقيق الأهداف الاقتصادية؟

3-كيف يُرسم المربع السحري وكيف يُحدد مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي؟

4- هل هناك خللٌ في السياسة المالية نظراً لِتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ،وما هِي السياسة المالية الأمثل التي تُحققُ الأهداف الاقتصادية الكلية في سوريّة؟

iv. فرضيات البحث:

1-يمكن أن تحقق السياسة المالية التوسعية في سورية ثلاثة من أهداف المربع السحري و لا يُمكنُ تَحقيق أهداف المربع السحري جَميعِها بسببِ وجود تعارض بينَ الأهداف الاقتصاديةِ الكليةِ.

2-استخدام سياسة مالية توسعية يؤدي إلى تَوسيعِ شَكل المُربع والحُصولِ علىْ شَكلٍ أقرب لِلمثالي.

3- وجُودُ علاقةٍ طرديةٍ بينَ تَوسع شكل مُربع كالدور وبينَ تحسن الأداء الاقتصادي.

v. أهدف البحث:

1-التعرفُ على السياسةِ المالية وأثرها فِي تحقيق أهداف المربع السحري لكادور.

2-التعرفُ على مدى مُوائمةِ السياسةِ المالية للظُروفِ الحالية.

3-استخدامُ النماذجِ القياسيةِ من خِلالِ تَطبيقِها عَلىْ الواقع السوري مِنْ أجل الحُصولِ علىْ سياسةٍ مالية مُثلى.

vi. منهجية البحث:

اعتمدَتْ الدراسةُ المنهج الوصفي في سردِ بعض المفاهيم الموجودةُ وتوضيحها فِي الأدبياتِ الاقتصاديةِ. واستُخدِامَ الأُسلوبُ القياسي في تَقديرِ أثر السياسة المالية على المربعِ السحري لِكالدور مُمَثلاً بالأهداف الاقتصادية.

vii. حدود الدراسة:

الحُدود الزمانية: بين عامي 2000-2018.

الحُدود المكانية: الجهورية العربية السورية.

viii. الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** رسالة ماجستير من إعداد غسان فاروق غندور(2009) بعنوان(الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإيرادات العامة للدولة من أجل الوقوف على معدّلات التمويل لكل نوع من أنواع الإيرادات العامة عموماً ، والإيرادات الضريبية خصوخصاً، والتركيز على أثر الإيرادات الضريبية أحد مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة في تعويض النقص الحاصل في إجمالي الإيرادات العامة وقد تطرق الباحث للعلاقة القائمة بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1995- 2006. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات غير ضريبية وغير النفطية تعدُّ المصدرَ الأكثرَ أهميةٍ فِيْ تَأثِيرها على الناتجِ المحلي الإجمالي، ثُّمَ بعدها يأتي الإيرادات الضريبية غير نفطية، وأخيراً الإيرادات النفطية.

- **الدراسة الثانية:** رسالة ماجستير إعداد الطالبتين حميدة سفاحلو وأمنية زناد(2017) بعنوان(دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري ل Kaldor – دراسة حالة الجزائر بين 1980–2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري عن طريق أدوات القياس الاقتصادية الممكنة، ومعرفة مدى تحقيق السياسة النقدية وأدواتها للأهداف الاقتصادية ضمن ما يعرف بالمربع السحري ل كالدور، مع محاولة تطبيق النماذج القياسية واستِعمالِها من خلال تطبيقها على واقعِ الاقتصاد الجزائري والكشف عن استجابة المتغيرات الاقتصادية لصدمات السياسة النقدية إضافةً إلى العملِ عَلى التنبُؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

- **الدراسة الثالثة:** ورقة بحثية أعدها (ريني أ.ميدرانو)عام(2014) بعنوان مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي لمجموعة من البلدان "التحليل الكالدوري من نهج المربع السحري" مع التركيز على الاقتصاد البرازيلي مابين 1997–2012.

هدفت هذه الورقة إلى حساب الأداء الاقتصادي الكلي في بعض الدول المختارة مابين(1997–2012)مستخدمةً أربع متغيرات التي تشكل "المربع السحري" مع تطبيق الرسم البياني المقترح من نيكولاس كالدور في عام1971،من أجل تجنب المشاكل مع المتغيرات وبالتحديد مشكلة "الوزن" ،وأظهرت النتائج أداء اقتصادي جيد للصين وللدول الآسيوية، علاوة على ذلك وبغض النظر عن تأثير أزمتي1998,2008على روسيا ،هذه الدولة قدمت عودةً ومعافاةً جيدةً وأنجزَتْ مؤشرَ أداءٍ اقتصاديٍّ عالٍ، وأداءُ الاقتصاد البرازيلي كان مفاجئاً قليلاً فأظهرت تلك الدولة معدّل نمو منخفض وعجز تدريجي بالميزان التجاري، إن هذين النموذجين من البلدان المتقدمة مع تضخم عال، نموذجي للبلدان

النامية، ومن جانب إيجابي يبدو أنه إمكانية الدول في تجنب الأزمات الخارجية ،كما أُثبتتْ صِحَتهُ في 2008–2009.

- **الدراسة الرابعة:** ورقة بحث أعدها(اوليفر بيك) عام 2016بعنوان"المربع السحري للسياسة الاقتصادية المحسوبة من خلال مؤشر الاقتصاد الكلي". يبرز المربع السحري للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية: النمو والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار والتجارة المتوازنة، ويمكن استخدام مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي لتعيين الأوزان النسبية للأهداف المختلفة داخل المربع السحري، مع إعطاء مؤشر واحد سنوياً لكل بلد.

ووصلت الدراسة لوضع مخطط الترجيح الذي يعطي وزنا متساويا لجميع الأهداف الأربعة،مع تقييم الأداء الاقتصاد الكلي لإحدى عشرةَ دولة في منطقة اليورو بمرور الوقت وعبر البلدان.

- **الدراسة الخامسة:** ورقة بحثية أعدها كل من (ريني أ.ميدرانو–ب)و(جوانيليو ر.تيكسيرا) بعنوان "مؤشر كالدور للاقتصاد الكلي في اقتصاد الرفاه" وتلخصت الدراسة إلى أنهُ: بسبب الأزمة الدولية التي بدأت في عام 2008،أُثيرت بعضُ الشكوك عند الاقتصاديين العالميين، فلم يكن من المتوقع حجم الاضطراب وتأثيره، بالتالي تتعامل هذه الورقة مع أداة تساعد في قياس أداء الاقتصاد ومقارنة تأثير الأزمة بين الدول أو بين المناطق، بدأً من وجهة نظر Kaldor (1971)التي أدت إلى بناء رسم تخطيطي يعرف باسم"Magic Square"من خلال مراعاة المعايير الحساسة لاقتصاد البلد، عَرضتْ الفكرة فقط وجهة نظر بصرية، هُنا تَمدُّ الفكرة من خلال تحليل رياضي يحدد هندسة الساحة، ونتيجة لذلك انتهى بنا المطاف بمؤشر رسمي يُسمى هُنا مؤشر الرفاهية

الاقتصادية، والذي ينوي التقاط الرفاهية الاقتصادية للبلد، وتطبيقاً للمؤشر استُخدمَت البيانات الاقتصادية الحديثة للبرازيل وتشيلي، تُظهرُ النتائجُ تأثير الأزمة في كلا البلدين.

-أمّا ما يُميز هذه الدراسة أنها قدمت شرحاً وافياً للمربع السحري في الجمهورية العربية السورية وكيفية رسمه، وشرح مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي فيها، كما تميَّزت بتقسيم مرحلة الدراسة لمراحل عدّة، تفاوتت هذه المرحل بين مراحل قبل الحرب ومراحل بعد الحرب مما سمحَ للبحث للتميز بين هذه الفترات والمقارنة فيما بينها من خلال المربع السحري لكالدور، وبالتالي اختيار سياسة مالية تعظم مساحة المربع السحري.

الفصل الأول: السياسة المالية

مقدمة:

تمثل السياسة المالية واحدة من أهم الوسائل التي تقوم من خلالها الدول بتوجيه اقتصاداتها الوطنية والمحافظة على استقرارها من خلال التحكم بأدواتها، والمتمثلة بالإنفاق الحكومي والضرائب المفروضة من قبل الدول، ومن خلال هذه الأدوات اكتسبت تلك الأهمية في توجيه المسار الاقتصادي.

وعلى هذه الأساس سيقوم هذا الفصل بعرض الإطار العام للسياسة المالية ،وكيفية عملها، وشرح كيفية عملها في الجمهورية العربية السورية.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية والسياسة المالية

تمهيد:

تُعدُ السياسةُ الاقتصاديةُ النقطة الأساسية التي يقومُ السياسيون والاقتصاديون وصانعو القرار بالاهتمام بها والتركيز عليها تركيزاً كبيراً، ولطالما كانَتْ السياسةُ الاقتصاديةُ النقطة الفاصلة في البرامجِ الانتخابيةِ لما تعكُسهُ على المواطنين، ولذلكَ قامَ المبحثُ الأول على فهمِ السياسةِ الاقتصاديةِ والتركيز على السياسة المالية التي هي محورُ البحثِ.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية

لمْ تَظهرْ السياسةُ الاقتصادية بين ليلةٍ وضُحاها بلْ جاءَتْ بسببِ الحاجةِ إليها في ظلِّ التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلَتْ عبرَ التاريخ، فمنذُ اعتمادِ الذهب والفضة معياراً للتبادل وقدوم الميركانتيون وبروزُ المدرسةُ التجاريةُ في القرنين السادس عشر والسابع عشر في كل من الدول الاستعمارية في ذلك الوقت(كالمملكة المتحدة و فرنسا) وجدَتْ السياسةُ الاقتصاديةُ البيئةَ المناسبةَ لبروزِ أثرها المهم في الحصول على أكبر قدرٍ من الذهبِ والفضةِ من الخارج فقاموا باتخاذ سياسات اقتصادية تهدف لتحقيق ذلك الأثر المهم مثل(سياساتُ منع تصدير الذهب والحدُّ من الواردات إلى أقصى قدرٍ ممكنٍ) من أجل تحقيق ميزانٍ تجاريٍ فائضٍ وامتلاك أكبر قدر من رصيدِ الذهبِ العالمي.

وبعدها جاءَتْ المدرسةُ الكلاسيكيةُ في القرنِ الثامنِ عشر على يدِ المفكر والفيلسوف الاقتصادي آدم سميث الذي وضع أُسس تلك المدرسة ومبادئها والتي نادَتْ برفض تدخُل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى أنصارُ هذهِ المدرسة بحُريَّةِ النشاطِ الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية. ومع الثورات الاشتراكية والشيوعية التي حدثَتْ في القرنِ التاسعِ عشر في مُعارضتِها للحُريةِ الاقتصاديةِ التامةِ ونَقدِها للرأسمالية بأشكالِها الاسْتغلالية قاموا ببناءِ سياساتٍ اقتصاديةٍ تنمويةٍ شاملةٍ تَهدفُ إلى تَحسين الأوضاع الاقتصادية وتحرير الأفراد من الاستغلالِ وتحقيق المساواة فكانت السياسةُ الاقتصاديةُ تَهدفُ لِتحقيق أهداف اجتماعيةٍ شموليةٍ.

إضافةً إلى أنَّ تَنامي الأزمات الاقتصادية في القرن المُنصرم والقرن الحالي كأزمة الكسادِ الكبيرِ وأزمة المديونيةِ وأزمة الرهنِ العقاري ازدادَتْ الأهمية التي تَحظى بِها السياساتُ الاقتصاديةُ الكليةُ وأَصبحَتْ من الضروراتِ المُسلّمِ بِها وأَصبحَ لا يُوجد اقتصاد في أي دولة من دول العالم دون وجود سياسة اقتصادية تسهمُ في دفعِ عجلة النمو الاقتصادي للدولة.

بالتالي تكونُ السياسةُ الاقتصاديةُ هي القرارات التي تتخذُها السُلطة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بأفضل الطرق المُمكنة خِلالَ مرحلةٍ زمنيةٍ معينةٍ.

وبعد هذه المقدمة عن تاريخ السياسة الاقتصادية يمكننا أن نستعرض أهم التعريفات للسياسة الاقتصادية:

– يعرفها الدكتور أحمد نصير على أنها مجموعة القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل[1].

–وتعرف أيضاً على أنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأُخرى.

–ويعرفها نذير عبد الرازق على أنها مجموعة من الأدوات والأهداف والعلاقات الاقتصادية المتبادلة ،و أن الدولة هي المسؤولة عن إعداد هذه السياسة وتنفيذها[2].

–تتعدد أنواع للسياسة الاقتصادية منها :

- السياسة المالية.
- السياسة النقدية.
- سياسات العرض والطلب.
- سياسات التعرفة الجمركية وغيرها.

–وسيختص البحث في دراسة السياسة المالية.

ثانياً: مفهوم السياسة المالية:

تتكون السياسة المالية من لفظين الأول هو سياسة ؛فعُرفت في معاجم اللغة العربية على أنها "مبادئ معتمدة تتخذ الإجراءات بناءً عليها[3]".أما الشق الثاني وهو مالية، و يعود أصل هذه الكلمة حسب

[1] نصير،أحمد.2014.أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2019).اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر:الجزائر .ص 90.
[2] عبد الرازق، نذير.2018.السياسات الاقتصادية الكلية.المسلية:الجزائر.ص 10.

قاموس " ميريم ويبستر [4]" الشهير على أنه :مصلح مشتق من الاسم اللاتيني fiscus ، وتعني "سلة" أو "خزينة". في روما القديمة، كان مصطلح "fiscus" هو مصطلح الخزانة التي يسيطر عليها الإمبراطور، فَخُزِنَتْ الأموال فعليًا في سلال وجُمِعَتْ أساساً في شكل إيرادات من المقاطعات.

كما يرجع الدكتور طارق الحاج مفهوم السياسة المالية في كتاب المالية العامة[5] إلى انه اشتُقَ المفهوم أصلا من الكلمة الفرنسية "FISC" التي تعني حافظة النقود أو الخزنة .

ويمكن فهم السياسة المالية فهماً أكبر من خلال التعاريف التالية:

1-"مجموعة الأهداف والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي ،والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته، ومعالجة مشاكله ،ومواجهة كل الظروف المتغيرة"[6].

2-أو هي"السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج، والاستخدام[7]".

3-ويعرفها ميلتون فريدمان باختصار على أنها "التغيرات في علاقة الضرائب بالإنفاق[8]"

4-في حين أن بول سام ويلسون يقول إن السياسة المالية هي طريقة تشكيل فرض الضرائب والإنفاق العام للمساعدة في تقليل تذبذب الدورة الاقتصادية، والمساهمة في صيانة التنمية، وبناء اقتصاد ذي عمالة عالية، متحرر من التضخم العالي أو المتقلب[9]، وبالتالي:

يمكن الاستخلاص من التعاريف السابقة أن السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية تقوم بها الدولة ممثلة بوزارة المالية وذلك عن طريق وضع إجراءات وقرارات على صعيد كل من الإيرادات والنفقات عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب أو كلاهما معاً للتأثير على الحالة الاقتصادية السائدة في بلد ما خلال مدة معينة من الزمن.

---

[3] معجم المعاني https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/

[4] معجم ميريام ويبستر https://www.merriam-webster.com/dictionary/fiscal#other-words

[5] الحاج ،طارق.2009.المالية العامة.عمان:الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع.ص201.

[6] النسور ،إياد عبد الفتاح. 2013.أساسيأت الاقتصاد الكلي.ط1.عمان:الأردندار صفاء للنشر والتوزيع.ص 153.

[7] فليح ،حسن خلف.2008.المالية العامة.ط1.عمان:الأردن.جدارا للكتاب العالمي عالم الكتب الحديث.ص 335.

[8] Milton Friedman,Walter heller.1969 , monetary vs fiscal policy, university of new York , USA , pg 5.

[9] ويلسون ،بول سام، نوردهاوس .ويليام.1995.الاقتصاد الكلي .الأهلية للنشر والتوزيع.ط15.عمان:الأردن. ص656.

وتستخدم السياسة المالية الموازنة العامة من أجل تقدير النفقات التي ستنفقها الدولة والإيرادات التي سوف تحصل عليها من مصادرها المختلفة.

1: نشأة السياسة المالية وأهم مراحلها:

لقد كان دور الدولة محطاً لنقاش العلماء ،فمنذ العهد الفرعوني ،البطالة كانت تفرض الرسوم والخراج على الأفراد شكلاً من أشكال الاتاوة أو الضريبة"[10]، وهي الأموال التي كانت الدولة تتولى جبايتها وصرفها" ،حتى مع العهد الروماني واليوناني وظهور فلسلفة افلاطون عن دور الدولة أو بدخول الإسلام وطرحه فريضة الزكاة أداة مالية مهمة في إعادة توزيع الدخل وتطورت أفكار الفلاسفة لهذا الدور تطوراً كبيراً، تحديداً في ما يخص السياسة المالية في هذه النقاشات فقد مرت السياسة المالية بمراحل عديدة جعلتها تنتقل من مرحلة إلى أُخرى وبذلك قامت بأدوار مُختلفة وذلك تبعا للمرحلة التي جاءت فيها، واختلفت باختلاف دور الدولة وأفكارها ،فتارةً ما تكون السياسة المالية سياسة حيادية وتارة أُخرى تكون السياسة المالية سياسة متدخلة.

[10] طوسون ،عمر.2013.مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن .مؤسسه هنادوي للتعليم والثقافة.القاهرة:مص.ص11.

1-1 السياسة المالية عند الكلاسيكيين:

تعود جذور الاقتصاد الكلاسيكي إلى كتابات الاقتصادي الشهير (آدم سميث) بمنادته برفض تدخل الدولة "دعه يعمل دعه يمر" مرورا ب (ديفيد ريكاردو) و (جون ستيورات ميل) وصولا إلى (ساي) الذي أوصلت تحليلاته إلى قانون ساي في الأسواق وجميعهم كانوا الأساس في وضع منهج الكلاسيكي في الاقتصاد الكلي، ولكن في الواقع أن التقليديين لم يضعوا فصولا خاصة لدراسة السياسة المالية بل يمكن إرجاع مساهمتهم في السياسة المالية إليهم وذلك من خلال مبادئهم وفرضياتهم فبمناداتهم برفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتركها للسوق وفقاً لعمليات المرونة والتوازن الاقتصادي عدت في ذلك الوقت أن السياسة المالية هي سياسة مالية تلقائية غير تدخلية وعدَتْ نقطةَ أساسٍ للمقارنةِ لاحقاً بينها وبين مراحلٍ أُخرى لاحقة[11] ،وبذلك تكون ظهرت السياسة المالية إلى الضوء في عهد الاقتصاد الكلاسيكي.

1-2 كينز والسياسة المالية:

بعد الهزات الاقتصادية الكبيرة التي حلت على المجتمع الرأسمالي والتي مست الأفكار والركائز الرأسمالية جاء الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز منقذاً للرأسمالية في مرحلة الكساد الكبير عام 1930.

فجاءَ لإحياءِ الرأسمالية عن طريق ملاحظته للأخطاء التي كانت عندَ التقليديين، وقال كينز عندما رأى العالم ينزلق إلى الكساد في ثلاثينيات القرن المنصرم: "لدينا مشكلة في جهاز التشغيل (مولد التيار)"[12] ،وهنا أشار بوضوح إلى أنه لا يجب استبدال السيارة في حين يمكن استبدال المحرك ،وبذلك كينز لم

[11] بول سام ويلسون،ويليم نوردهاوس. مرجع سابق .ص 632.

[12]Herlod Cole& lee ohanin.2016 review"The great depression it the united states from a neoclassical perspective",pg4.

يكن يدعو إلى تغيير النظام الرأسمالي لنظام رأسمالي آخر وإنما كان يسعى إلى إصلاح الرأسمالية ،ورأى أنَّ هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مراعاة النقاط التالية[13]:

1-قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة الكساد.

2-نشاط الفرد ليس قادراً لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

3-أن التمسك بالسياسة المالية وفقاً للمنظور الكلاسيكي (رفض تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي) إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها وامتداد آجالها.

و دَعى إلى تدخل الحكومة لتساعد على استمرار الأسواق بزيادة الطلب الفعال في حين أن التقليديين اهتموا بجانب العرض فقط فوضع كينز نتائج توصلت لها نظريته العامة

في أربع نقاط أساسية وهي[14]:

1-يمكن أن تعاني النظم الاقتصادية من نقص في الطلب وغالباً ما يحدث لها بالفعل مما يؤدي إلى بطالة إجبارية.

2-في الاقتصاد ميل ذاتي لتصحيح نقص الطلب، لكنه يعمل ببطء وبطريقة مؤلمة وقد لا يوجد أصلاَ.

3-وعلى العكس، يمكن للسياسات الحكومية الهادفة لزيادة الطلب أن تقلل البطالة بسرعة.

4-أحيانا لا تكون زيادة عرض النقود كافية لإقناع القطاع الخاص لإنفاق المزيد مما يستلزم أن تقوم الحكومة بهذا الدور بدلاً عنه. ومن هذه النقاط الأربعة يمكن استخلاص أن كينز نادى بتدخل الدولة من أجل تحفيز الطلب الفعال بالإضافة أن السياسة النقدية بزيادة العرض النقدي لا تكفي بل يجب استخدام

[13] محمد ،اريالله. 2011.السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر) . رسالة ماجستير.قسم الاقتصاد.جامعة الجزائر.الجزائر:الجزائر. ص9-10.

[14] كينز ،جون مينارد.2010.النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود،دار العين للنشر.ط1.ص 67.

سياسة مالية تتدخل بها الدولة وبذلك يمكن القول إن السياسة المالية انتقلت من سياسة رفض التدخل إلى سياسة مالية متدخلة تهتم بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

1-3: السياسة المالية والدولة الاشتراكية:

تقوم الدولة الاشتراكية على التخطيط المركزي لجميع جوانب الدولة وبالتالي تتحمل الدولة مسؤولية النشاط الاقتصادي على النطاق الواسع[15]، وذلك بسبب طبيعة الملكية العامة لوسائل الانتاج إضافةً لتحديد الاستهلاك أي تعتمد على تحقيق نوع من التوازن بين الانتاج والاستهلاك وفقاً لخطط قومية موضوعة مسبقاً وبالتالي تدخل الدولة فاستخدام الدولة للسياسة المالية التدخلية قام من أجل إعادة توزيع الأموال ،وظهرت السياسة المالية للعلن بعد الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 وانتشرت بعد ذلك في دول أوروبا الشرقية وبذلك أصبحت الدولة منتجاً يدخل بجميع الأمور المالية في الدولة.

[15] Karl W. Deutsch,2004. state functions and the future of the state , international political science review ,vol17,pp 209-222.

2: أنواع السياسات المالية:

يقتصر نوع السياسة المالية طبقاً لاستخدام أدواتها على النتائج المرجوة منها وبذلك يمكن أن تقسم السياسة المالية إلى فرعين:

2-1: السياسة المالية الانكماشية:

وهي السياسة المالية التي تستخدم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدومات أعلى من مستوى الناتج عند التوظيف الكامل والتي تسبب زيادة عامة في الأسعار[16] ،وبالتالي يهدف هذا النوع من السياسة المالية إلى تخفيض الدخل التوازني عند مستوى التشغيل الكامل (جميع الموارد الاقتصادية موظفة بالكامل) اي علاج الفجوة التضخمية[17] عن طريق تقليص فائض الطلب الكلي بمقدار هذه الفجوة وإعادة مستوى الدخل التوازني إلى مستواه عند التشغيل الكامل بواسطة أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار وتخفيض التضخم

-ويمكن استخدام ثلاث أدوات في حالة السياسة المالية الانكماشية وهي:

1-تخفيض الإنفاق الحكومي.

2-زيادة الضرائب.

3-تخفيض الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب.

والجدول التالي يوضح المتغيرات التي ستستُخدَمْ في الرسمِ البياني التالي:

[16] العربي، نبيل صلاح .2015.مبادئ الاقتصاد الكلي.المدينة المنورة:المملكة العربية السعودية.جامعة طيبة.،ص 23.
[17] وهي الفرق بين الوضع التوازني وبين المستوى الأعلى للطلب الكلي نتيجة لارتفاع احد مكونات الطلب الكلي.

الجدول (1-1-1):جدول متغيرات الرسم البياني:

رمز المتغير	المتغير
AE	مستوى الإنفاق الكلي
AE1	الإنفاق الكلي الحالي
AE2	الإنفاق الكلي عند مستوى التشغيل الكامل
R	خط الدخل
Y	مستوى الدخل
Y1	الدخل عند مستوى التشغيل الكامل
Y2	الدخل التوازني الحالي
ΔY	فجوة الدخل (الفرق بين Y2و Y1)
ΔAE	الفجوة التضخمية[18](فجوة الدخل ÷ مضاعف الإنفاق) ويمثل على الشكل بالمسافة بين كل من النقطتين jk
M	التوازن عند تقاطع الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي

الجدول(1-1-1) من إعداد الباحث

و بالتالي يمكن تمثيل السياسة المالية الانكماشية بإزالة الفجوة التضخمية عن طريق الشكل البياني:

[18] $\Delta AE=\Delta Y\div\frac{1}{1-b}$

الشكل (1-1-1):السياسة المالية الانكماشية:

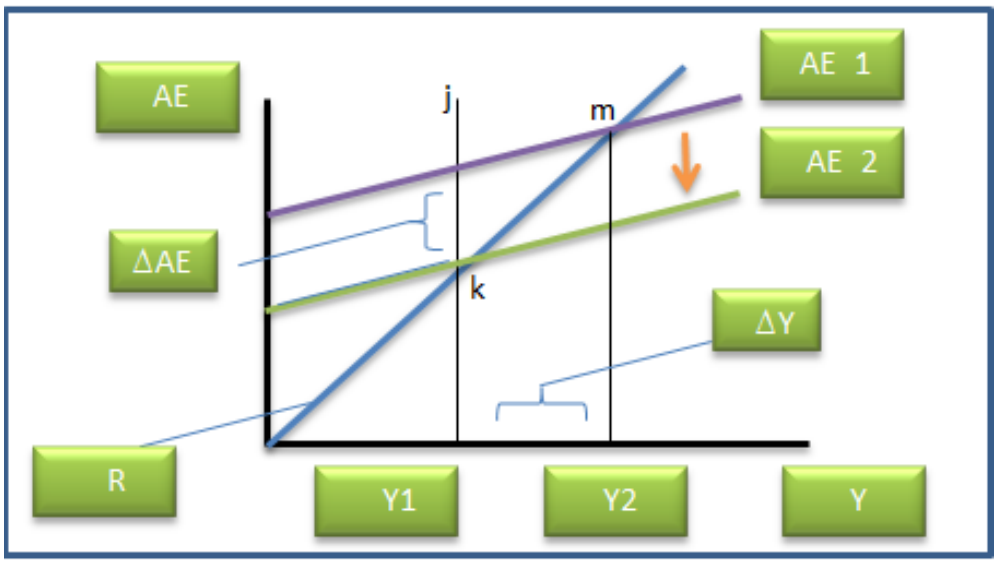

الشكل(1-1-1) من إعداد الباحث بناءً على المصدر[19]

-يلاحظ في الشكل كل من مستوى الدخل ومستوى الإنفاق الكلي بالإضافة لخط الدخل.

-في حالة السياسة المالية الانكماشية تقوم بتخفيض الإنفاق الحالي ليصل إلى مستوى الإنفاق عند التوظيف الكامل .

-نتيجة لذلك ينخفض مستوى الدخل الحالي أيضاً لعند مستوى الدخل عند التشغيل الكامل عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو كليهما معا من أجل تخفيض المعروض النقدي.

-وبالتالي علاج الفجوة التضخمية المتمثلة بطول مسافة ΔAE.

[19] نبيل العربي، مرجع سابق،ص39.

2-2 السياسة المالية التوسعية:

وهي السياسة المالية التي تستخدم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أقل من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد ،أي وجود قصور في الطلب الكلي وهنا يعاني الاقتصاد من الركود أو الكساد و يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع في معدّل نمو الناتج[20] ،وبالتالي يهدف هذا النوع من السياسة المالية إلى زيادة الطلب الكلي بزيادة الدخل التوازني ليصل إلى المستوى المحقق عند التشغيل الكامل (أي علاج الفجوة الانكماشية) و يزداد مستوى التشغيل ويزداد معه كل من مستوى الإنتاج ومستوى الدخل ويتم ذلك بواسطة أدوات السياسة المالية من أجل رفع معدّل النمو والحد من الانكماش وزيادة مستوى التشغيل(تخفيض البطالة).

ويمكن استخدام ثلاث أدوات في حالة السياسة المالية التوسعية:

1-تخفيض الضرائب

2-زيادة الإنفاق الحكومي

3-تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي معا.

تتمثل السياسة المالية التوسعية بإزالة الفجوة الانكماشية عن طريق الشكل البياني التالي :

[20] نبيل العربي،مرجع سابق،ص41.

الشكل (1-1-2):السياسة المالية التوسعية:

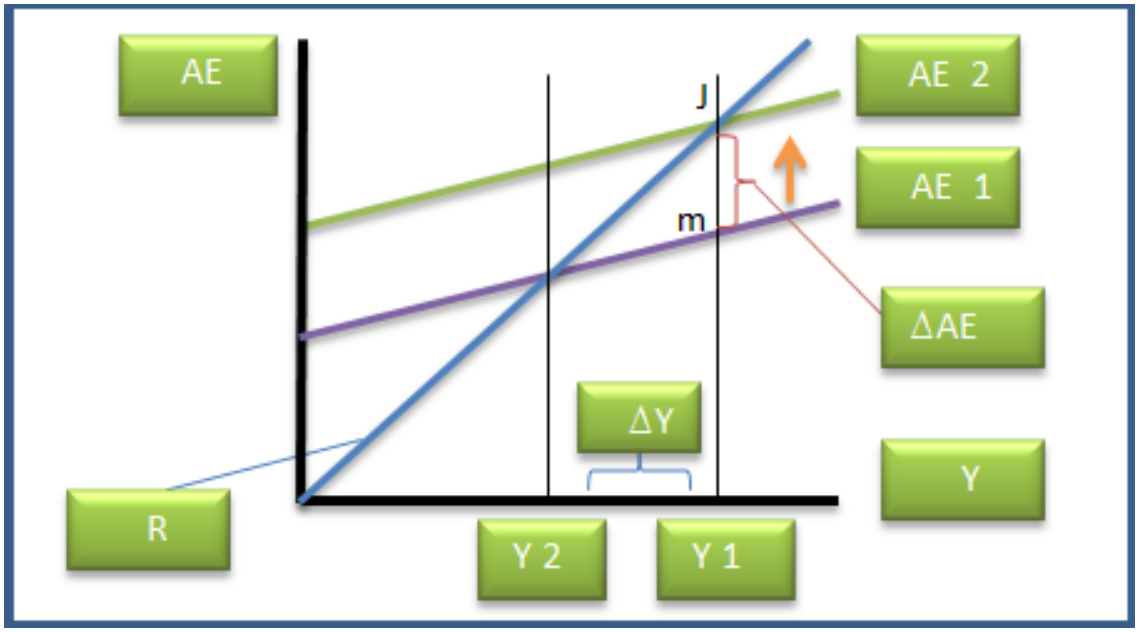

الشكل(1-1-2) من إعداد الباحث بناءً على المصدر[21]

-يلاحظ في الشكل كل من مستوى الدخل ومستوى الإنفاق الكلي ،إضافة لخط الدخل.

-وفي حالة السياسة المالية التوسعية تقوم برفع الإنفاق الحالي ليصل إلى مستوى الإنفاق عند التوظيف الكامل.

بالتالي يرتفع مستوى الدخل الحالي أيضاً لمستوى الدخل عند التشغيل الكامل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أو كليهما معا من أجل زيادة المعروض النقدي. إضافة إلى أنه يحقق جوانب اجتماعية عديدة كتخفيض مستوى البطالة و رفع مستويات التشغيل وعلاج الفجوة الانكماشية المتمثلة بطول مسافة ΔAE .

[21] نبيل العربي،مرجع سابق،ص27.

خلاصة المبحث الأول:

جاءت السياسة المالية من خلال التدرج التاريخي لها لتصل إلى الشكل الحالي متمثلة بإجراءات وقرارات تنفذها الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو كلاهما معا و كان أول استخدام فعلي للسياسة المالية بمفهومها الحديث عندما نادى كينز بضرورة تدخل الدولة من أجل تحفيز الطلب عن طريق سياسة مالية توسعية ،ويُحددْ نوع السياسة المالية التي ستستخدمها الدولة طبقاً للوضع السائد في كل دولة ،فإما أن تستخدم سياسة مالية توسعية تقوم من خلالها بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو كلاهما معا لتحفيز الطلب الكلي ،وإمّا تستخدم الدول سياسة مالية انكماشية تقوم من خلالها بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما معا لعلاج الفجوة التضخمية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

تمهيد:

تقوم الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق أهداف معينة تتناسق مع سياستها المالية مثل تحفيز الطلب أو المحافظة على استقرار الأسعار وغيرها طبقاً لنوع السياسة المالية وتتمثل أدوات سياستها المالية في الموازنة العامة وبنودها لأنها الأداة الأساسية للإنفاق والتمويل وأنها الخطة المالية القصيرة الأجل(السنوية) حيث تحدد نوع السياسة المالية في كيفية التحكم ببنود الموازنة العامة

أولاً: الموازنة العامة:

لا يعد مفهوم الموازنات العامة حديثاً ،بل على العكس ارتبط منذ القدم بوجود الدولة وتطور وظائفها ولكن ظهور الموازنة العامة بمعناها الحديث يرجع إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر بصورة تدريجية في انكلترا فبدأت بإعطاء ممثلي الشعب الحق في فرض الضرائب وبعدها تطورت لمرحلة أعلى فأصبحت من اختصاصات البرلمان الانكليزي وأصبح يحدد النفقات والإيرادات وبعدها انتقلت للمرحلة الأخيرة التي أعطت البرلمان الحق في إقرار النفقات والجباية إقراراً دورياً ومستمراً، ثم بدأت الدول الأُخرى في تطبيقها واكتمل مفهوم الموازنة العامة بشكلها الحالي[22].

وتعرف الموازنة العامة بالموازنة العامة للدولة: جدول يتضمن أرقاماً تقديريةً للنفقات والإيرادات العامة خلال مدة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحقق العلاقة المالية بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة[23].

[22] عكام، محمد خير. 2018المالية عامة 1.منشورات الجامعة السورية الافتراضية.دمشق:سورية. ص275.
[23] علاوي،سيماء محسن.2016.دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ،مجلسة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. ع44 .بغداد: العراق.ص 435.

وتعرف أيضاً الموازنة العامة بأنها :خطة مالية تصدر سنويا بصك تشريعي تقدر وتجبر النفقات والإيرادات اللأزمة لتحقيق أهداف الدولة[24].

وبالتالي هي الأداة الأساسية التي تتحكم بها السياسة المالية في كل دول العالم من خلال تحديد نفقاتها وتحديد إيراداتها من مختلف المصادر التي يمكن أن تحصل عليها و ما ينتج عنها من عجز أو فائض في الموازنة حاصل بسبب الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة. وللحصول على مقياس أفضل للتغيرات في السياسة المالية التقديرية يدعم علماء الاقتصاد معرفتهم بالموازنة عن طريق فصل الموازنة الفعلية إلى مكونات هيكلية وأُخرى دورية ، و بذلك يميز بين الموازنة الهيكلية والموازنة الدورية:

- الموازنة الهيكلية: تحسب ما يمكن للحكومة جبايته وإنفاقه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى المخرجات الممكن.
- الموازنة الدورية: تأخذ في حسابها تأثير الدورة الاقتصادية على العوائد الضريبية ، والنفقات ، إضافة للعجز[25].

ومن خلال الطرح السابق يمكن تقسيم الموازنة العامة إلى ثلاثة أقسام تكون هذه الأقسام هي الأدوات الفعلية للسياسة المالية:

1- الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام):

عندما نقول كلمة إنفاق يتبادر إلينا أنه عبء تتحمله الدولة لكونها شخصاً اعتبارياً من أجل تغطية المصايف المتنوعة لديها و إشباع الحاجات العامة للأفراد ويحط بهذا العبء على السوق من خلال الضرائب و الكثير ينادي بتخفيف الضرائب لتخفيف العبء في الأمد القصير، لكن الحال مخالف على المدى الطويل فأن ثبوت صحة العلاقة بين الإنفاق العام (الاستثماري) وزيادة معدّل النمو هو دليل على

[24] عكام، محمد خير .مرجع سابق،ص 273.
[25] سام ويلسون، مرجع سابق ،ص 669.

العلاقة الايجابية بينهما بالتالي فإن الإنفاق على مشاريع التنمية والبنية التحتية يُسهِمُ على المدى الطويل إلى تنمية الدولة و تخفيف الاعباء على المواطنين وزيادة رفاهيتهم.

ويمكن تعريف الإنفاق العام: العنصر الأول لعناصر علم المالية العامة وتعني المبلغ المالي الذي تدفعه الدول لتحقيق هدف يتعلق بالنفع العام وتحقيق أهدافها[26]. وبالتالي هو انفاق الشخص العام من المال العام لتحقيق المصلحة العامة ،و استُخدمَتْ زيادة الإنفاق العام في الماضي من أجل تحفيز الطلب الفعال على السلع والبضائع في ثلاثينيات القرن الماضي. ومن خلال ما سبق يلاحظ وجود ثلاث عناصر أساسية للإنفاق العام:

أ-مبلغ نقدي: وهو مبلغ نقدي تقوم الدولة بإنفاقه من أجل تحقيق منفعة عامة.

ب-القائم بالإنفاق : وهو أن يقوم شخص عام بالإنفاق العام (متمثل بالدولة وأجهزتها من وزارات و هيئات و مؤسسات و شركات وبنوك عامة وغيرها) على كونها شخصاً اعتبارياً من أجل تحقيق منفعة عامة.

ج-تحقيق منفعة عامة :ويتمثل العنصر الأخير بالغرض الأساسي من الإنفاق وهو تحقيق المنفعة العامة ،فإذا كان الإنفاق لا يشبع الحاجات العامة لا يكون انفاقاً عاماً. كما أن الإنفاق العام يسهم في **إعادة توزيع الأموال من الاغنياء إلى ذوي الدخل المحدود والمنخفض** ويصحح جزءاً من عدم التوازن الحاصل في" السوق" إضافة إلى أنه يعزز الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنظافة العامة والكهرباء والطرقات ...الخ. والاستخدام الأهم مؤخرا المتمثل بالإنفاق من أجل التنمية الاجتماعية وزيادة معدّلات النمو. ويوجد أنواع للإنفاق العام ***حسب التقسيم الاقتصادي*** ويمكن التمييز بين نوعين هما النفقات الحقيقية

[26] عكام، محمد خير .مرجع سابق.ص31.

والنفقات التحويلية[27]:

1-1 النفقات الحقيقية:

وهي النفقات التي تحصل الدولة من خلالها على مقابل وتقسم إلى:

أ-الإنفاق الاستثماري:

هو تخصيص الدولة لجزء من مواردها من أجل استخدامها في مشاريع ذات طابع إنتاجي تُسهمُ في عمليتي النمو والتنمية ،أي الإنفاق الذي يتم على مشاريع البنى التحتية من جسور وطرق وغيرها وقد يكون الإنفاق في الاستثمار في الأفراد كالإنفاق على المشاريع التعليمية. ويأخذ الإنفاق الاستثماري الحكومي حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول ففي الدول المتقدمة تكون حصة الإنفاق الاستثماري 3.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لاقتصادياًت الدول الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك وتركيا فتصل النسبة ل 4.8% و أما بالنسبة لاقتصادياًت الدول النامية مثل مصر فتكون النسبة 7.5% و بالنسبة للدول التي تعاني من ضغوطات كبيرة اقتصادية مثل سورية واليمن تخفض من الإنفاق

الحكومي أو تقوم بعملية تأجيل للعمليات الاستثمارية[28].

1-2 الإنفاق الجاري (الاستهلاكي):

وهو الإنفاق الذي تقوم به الدولة على أنشطتها وأجهزتها من أجل ضمان استمرارها والقيام بأعمالها ،أي تشمل الرواتب والأجور والمكافآت والمواصلات وجميع النفقات التي يضمن عمل الجهاز الإداري.

[27] عكام ،محمد خير.مرجع سابق. صفحة 43.

[28] Evind Tandberg & Richard Allen.2020 .managing public investment spending during the crises ,joint vienna institute ,Austria.

يسهمُ الإنفاق الحكومي إسهاماً رئيسيا في تحديد نمط الاستهلاك أو الاستثمار لأن الحكومة ترى في الاقتصاد الوطني أكبر كيان اقتصادي وبالتأكيد يختلف نمط الإنفاق بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة، ففي حين يكون الإنفاق في الدول المتخلفة إنفاقاً استهلاكياً يكون في الدول النامية من أجل تطوير برامج الإصلاح وتحسين البنى التحتية وتطويرها أما في الدول المتقدمة يكون جزء كبير من الإنفاق مخصصاً من أجل البحث العلمي والتطوير و كان خير مثال على ذلك ما رأيناه مؤخرا في جائحة وباء كورونا ،فإن الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية و روسيا الاتحادية و ألمانيا وبريطانيا كانت كلها تسعى للحصول على اللقاح و خصصت مبالغ ضخمة من أجل تطوير اللقاح.

وفي الدول العظمى يكون الإنفاق الحكومي كبيراً لأن الإنفاق لا يكون مقتصراً فقط على المصاريف التي تحتاجها الدولة لاستمرارها أو الإنفاق الاستثماري ،بل يكون مفهوم الإنفاق أوسع من ذلك لأن المصاريف تزداد زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري أو دعم الاقتصاديات الأُخرى وحتى قد تكون لدعم الإيديولوجيا ومنظومات الأفكار الخاصة بالدولة العظمى ، وكمثال على ذلك في اجتماع للجنة المركزية في الصين قرروا أن لا تمارس الصين سياسة دولة عظمى وأن تنتظر مدة أطول حتى تمارس سياسة صينية عظمى يتوقع أن تكون في عام 2030 ،والسبب بكل تأكيد هو اقتصادي ودليل على ذلك رفض التصعيد ضد الولايات المتحدة الامريكية في ظل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ولم تستخدم أوراق ضغط عليها مثل السندات التي بحوزتها واستمرت بنفس النهج الصيني المتبع قبل العقوبات الامريكية[29].

1-3 النفقة التحويلية:

وهي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة مقابلها على سلع أو خدمات ، بل إنها تتحول لجزء من الدخل القومي وهذه النفقات تأخذ طابعاً اجتماعياً واقتصادياً ومالياً:

[29] حيث نقلت صحيفة جلوبال تايمز الصينية المدعومة من الدولة الصينية أنه إذا زادت حدة التوتر ستخفض تدريجياً من حيازتها للسندات وأوراق الخزينة.

1-إما عن طريق دعم قطاعات اقتصادية معينة من أجل تخفيض الأسعار أو تحقيق ميزة. تنافسية أو دعم مادة أساسية. أو مالياً عن طريق سداد أقساط الدين العام وفوائده.
3-أو عن طريق إعانات داخلية تدفعها الدولة لتحقيق نوع من التوازن عن طريق إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء من أجل تحسين أوضاعهم.

وتأتي أهمية النفقات التحويلية بأنها تعد أداة أساسية من أدوات السياسة المالية فتُستخدَمْ من أجل معالجة الحالية الاقتصادية للدول وتحقيق توازن اقتصادي عام[30].

[30] السيد عبدالمولى،1977.المالية العامة(دراسة الاقتصاد العام).دار الفكر العربي.القاهرة:مصر. ص 87 .

2- الإيرادات العامة

2-1 مفهوم الإيرادات العامة:

تُعدْ الإيرادات العامة الوسيلة الأساسية التي تغطي نفقات الدولة الناتجة عن النفقات الإدارية وتقديم الخدمات العامة مثل المواصلات والخدمات الطبية والصحية إضافة لخدمات الدفاع والأمن الداخلي.

وتعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في بنود الموازنة العامة[31].
ويعرفها الدكتور عصام بشور على أنها :"الوسيلة المالية التي تسطيع الدولة من خلال تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف العامة للدولة"[32].
وتقوم الدول بتحديد القيمة الإجمالية المتوقعة لإيراداتها العامة من ضرائب ورسوم وإيرادات ممتلكاتها وغيرها في كل سنة طبقاً لموازناتها ،و تعكس الإيرادات العامة قوة اقتصاد الدولة فكلما زادت قدرتها على تحقيق إيرادات كلما كان اقتصاد الدولة أقوى ،كما تُسهمُ تنوع الإيرادات وتعدد مصادرهاً إسهاماً مهماً في متانة الاقتصاد.

2-2 أنواع الإيرادات العامة:

تتنوع إيرادات الدولة العامة بالدول ولا تقتصر على مصدر واحد بل يوجد سلة من الموارد التي ترفد، وتختلف هذه السلة باختلاف الدولة ومع ذلك يوجد عدة أنواع للموارد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة

[31] عناية،غازي.1998.المالية العامة والتشريع الضريبي .دار البيادق. عمان:الأردن. ص 48.
[32] بشور،عصام.1985.المالية العامة والتشريع الضريبي،مكتبة المعرفة،دمشق:،سورية.ص 117.

وكلما تعددت أنواع الموارد في الدولة عكس ذلك قوة اقتصادها.

يمكن تقسيم الإيرادات العامة للدولة للبنود التالية[33]:

- **-الضرائب:**

وهي أهم الموارد التي ترفد الإيرادات العامة وسنتوسع في الضرائب فيما يتبع.

- **الرسوم:**

يعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة و كانت تحتل في الماضي وخصوصاً بالعصور الوسطى أهمية كبيرة لدرجة أنه كانت تتجاوز الضرائب في رفد إيراداتها للإيرادات العامة وتراجعت قيمتها تدريجيا مع مرور الزمن[34]

يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة ،مقابل خدمة معينة ذات نفع عام ،مثل عقود الملكية و الرسوم القضائية والتعليم[35].

ومن خلال التعريف السابق يمكن استخلاص أن الرسوم لها خصائص معينة تتمثل ب:

أ-أنها مبلغ نقدي. ب-أنها تمتلك صفة الإجبار.

ج-الرسم يدفع بمقابل. د-الرسم يقابله وجود منفعة.

- **أموال الدومين العام :**

في المعنى العام للدومين تدل على التملك وحيازة الملكية ،أما في المعنى الضيق تدل على مجموعة من الأملاك الخاصة بمجموعة معينة من البشرية "الأمة"، ويعتقد برودون[36] أن كلمة دومين تحمل فكرة القوة التي يمارسها الإنسان على الأشياء الخاضعة لسلطته ، لأن هذه الكلمة مشتقة من كلمة دومينوس اللاتينية وتعني السيد أو المالك وكلمة دومينيوم وتعني الممارسة

---

[33] عبدالمطلب،عبدالحميد.2005. اقتصاديات المالية العامة. القاهرة: مصر.ص224.

[34] سلوم،حسين.1990.القانون المالي والضريبي .دار الفكر اللبناني .بيروت:لبنان. ص40.

[35] ناشد،سوزي عادل.2008.أساسيات المالية العامة. ط1.منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت:لبنان.ص104.

[36] بيير جوزيف برودون سياسي فرنسي وفيلسوف اشتراكي ومؤسس لفلسفة التشاركية،1890.

والحكم[37].

وبالتالي يمكن القول إن أموال الدومين العام هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها العقارية والمالية والتجارية والصناعية.

- **الزكاة:**

وهي الفريضة الثالثة في الإسلام وتعرف اصطلاحا ب"إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك والحول غير معدن وحرث"[38] ويكون نصاب الزكاة في الاسلام ما يعادل 85 غراماً من الذهب فتستحق الزكاة بقيمة 2.5% من قيمة الأموال وتوجد في بعض الدول الإسلامية هيئات مختصة بالزكاة تهدف إلى جباية الزكاة وتوزيعها على الفقراء.

- **المساعدات والهبات والهدايا:**

ونشأ هذه المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية على شكل مشروع سمي بـ"مشروع مارشال"[39]، وتحددَ هذا المفهوم في مرحلة إعادة بناء أوروبا ،بعد خطاب الرئيس الأمريكي ترومان[40] والذي نادى بمساعدة الدول النامية للاستفادة من التقدم الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية ومحاربة المد الشيوعي عن طريق هذه الهبات والمساعدات ،وبداية ذلك كان بحصول الرئيس ترومان على الموافقة من الكونغرس بتقديم مساعدات عسكرية لتركيا واليونان.

تُعرف المساعدات الخارجية بأنها "جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في

---

[37] بن يوسف،محمد الأمين.2014.ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870. رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد.جامعة وهران.وهران:الجزائر .ص63.

[38] عقل،ذياب،وشبير،سناء.2007.الإعادة في الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية..م4.ع4.ص 100.عمان:الأردن.المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية.

[39] وهوة مشروع اطلق من وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال من أجل مساعدة الدول الأوربية في مرحلة إعادة البناء.

[40] هاري ترومان،الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية.

البلدان الأقل نموا في العالم الثالث"[41].

وبالتالي يمكن أن تأخذ المساعدات الخارجية عدة أشكال منها الاقتصادية والعسكرية والفنية.

- **الغرامات واليانصيب العام :**

بقصد بالغرامة الردع وتوقيع الجزاء على مرتكب المخالفة أكثر من تحقيق عائد مادي منها وهي عقوبة مالية رادعة تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية

بينما اليانصيب العام يكون أحد الموارد التي تعتمدها الدول غير الاسلامية وتعد من الموارد المهمة في تمويل الإنفاق العام [42].

- **القروض العامة:**

ان معنى كلمة اقتراض هو استدانة مبلغ من المال ، بينما تدل كلمة عام على أن الشخص الذي يقوم بالاقتراض هو شخص عام(سلطة،هيئة،مؤسسة) ذو شخصية اعتبارية.

ويعرف القرض العام على أنه:عقد دين مالي تستدينه دولة أو أحد هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته ودفع الفوائد عنه طيلة مدة القرض في تاريخ محدد وفقاً لشروط العقد[43].

ويكون القرض بصورة اختيارية ويستخدم القرض من أجل تمويل نفقات معينة سواء كان جارياً أو استثمارياً ،وله آثار اقتصادية بحالة إساءة استخدامه بسبب العبء الذي يحمّله للدولة عند سداده وسداد فوائده ، ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض العامة[44]:

1-القروض الخارجية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من خارج حدود إقليمها ،وغالباً ما تلجأ الدول لهذا النوع من القروض عند عدم كفاية المدخرات المحلية عن تمويل انفاقها العام.

---

[41] علاية،موسى.2015 المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة.مجلة سياسات عربية.ع14.قطر:الدوحة.ص76.

[42] عبدالحميد عبدالمطلب،مرجع سابق،233-234.

[43] القيسي.أعاد حمود.2021.المالية العامة والتشريع الضريبي.مكتبة دار الثقافة للنشر.عمان:الاردن. ص71.

[44] أعاد حمود القيسي،مرجع سابق.ص90.

2–القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليه الدولة من داخل حدود إقليمها، عن طريق الأفراد أو المؤسسات الموجودين داخلها، وتأتي أهمية القروض الداخلية من خلال الاستفادة القصوى للمدخرات الموجودة لدى الأفراد دون وجود زيادة كمية في النقد وبالتالي تجنب أي أثر تضخمي محتمل.

- **الإصدار النقدي:**

وهي عملية خلق النقود بالمعنى العريض سواء كانت نقود داخلية (نقود مصرفية وتسهيلات ائتمانية) أو نقود خارجية(وحدات النقود القانونية).

وعرف الإصدار النقدي بأنه "العميلة التي تُحولُ بها أصول معينة (حقيقية–شبه نقدية أو نقدية)إلى وسيلة تبادل ودفع[45].

يطلق على هذا النوع من التمويل ب"التمويل التضخمي"، نظراً لاعتماده على مصادر تضخمية، بدلاً من مدخرات حقيقية.

وعادة ما يكون التمويل بالعجز أمرا مقصودا أو وسيلة معتمدة كأحد تدابير السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، لعل أهمها تحقيق آثار توسعية في الاقتصاد، يرجى من ورائها حث الاقتصاد على النمو ،وتحقيق التوظيف الكامل للموارد ومقاومة الكساد[46].

- **الواردات الضريبية:**

تعد الضرائب من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لجلب الإيرادات لأنها الوسيلة الأكثر استدامة، وتُؤخذْ الضريبة من الأفراد والاسر وقطاع الأعمال وبذلك تكون التدفقات الضريبية أبعد و أفضل من الموارد الطبيعية الناضبة ، وتأخذ الضريبة بعداً مهماً آخراً فإنها تشكل أداة مهمة من أدوات السياسة المالية وتسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أغراض السياسة المالية، غير

[45] السباعي،أحمد.2014.الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الاسلامي والنظام الرأسمالي دراسة مقارنة.الخرطوم:السودان.ص34.

[46] بو الفتوح، نجاح.2003.التمويل بالعجز شرعيته وبدائله من منظور اسلامي،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصادي الاسلامي جدة:السعودية.ص8.

أنها تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية أُخرى.

تعرف الضريبة على "أنها اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية[47]".

وتعرف أيضاً بأنها: "فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها[48]".

ومن خلال الطرح السابق نجد أن الضرائب يوجد لها خصائص أساسية منها:

1-الضريبة تدفع من المكلف إلى الدولة.

3-أن تكون الضريبة مبلغاً نقدياً.

4-أن تكون اقتطاعاً جبرياً "أي أنها تجبر المكلف ضريباً بمبلغ معين دون اتفاق شخصي مسبق مع المكلف".

5-تفرض الضريبة بدون مقابل ،لأن الضريبة لا تعود على المكلف شخصياً وإنما تعود على جميع المواطنين.

6-أن يكون الهدف من الضريبة تحقيق المنفعة العامة.

وتحتل الضرائب مكانة مهمة في الدول و تعكس الضرائب قوة النظام الضريبي والمالي كما وتُعد الضرائب الوسيلة الأساسية التي يمول من خلالها جزء من دخول الأفراد والشركات إلى الحكومة [49].

ويُلاحظ أنّ الدول المتقدمة تزداد معدّلات الضريبة (خصوصاً الضريبة على الدخل والضريبة

---

[47] باهر،محمد عاتم، 1995.المالية العامة .مكتبة نهضة الشرق.القاهرة:مصر.ص129.

[48] الشريف،عبدالناصر وعليان، وعدس،2009.الضرائب ومحاسبتها.دار الميسر للطباعة والنشر.عمان:الأردن.ص13.

[49] رمول ،جميلة.2012.دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي. رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد،شعبة الاقتصاد.جامعة العربي بن مهيدي.الجزائر:الجزائر.ص29.

على المبيعات) زيادة كبيرة وتقل في الدول النامية وتكون منخفضة في البلدان المتخلفة.

فوفقاً لتقرير منصة TRADING ECONOMICS[50] لعام 2021 لمعدّلات الضريبة على الدخل الشخصي كانت أعلى خمس معدّلات ضريبية على الترتيب:

[50] https://tradingeconomics.com/about-te.aspx منصة الكترونية تعنى بالإحصاءات الرسمية للدول.

- الجدول(2-1):جدول أعلى معدّلات ضريبة الدخل

الدولة	معدّل الضريبة
فنلندا	56.95
اليابان	56.95
الدنمارك	55.97
النمسا	55.9
السويد	55

الجدول (2-1)من إعداد الباحث بناءً على المصدر السابق

- **أنواع الضرائب:**

تختلف الضرائب وتتنوع طبقاً للأساس الذي تحدد به الضريبة، و أهم هذه الأسس[51]:

1- في تحمل العبء: وتقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

أ-الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على دخل الأشخاص بصورة مباشرة

ويوجد عدة أنواع للضرائب المباشرة مثل الضريبة على رأس المال والضريبة على الدخل والضريبة العقارية.

ب-الضرائب غير المباشرة: وهي الضريبة التي تُحصلْ عن طريق وسيط أي تقوم الدولة بفرض الضريبة على المستهلك بطريقة غير مباشرة ، ويوجد عدة أنواع للضريبة غير المباشرة مثل الضريبة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة.

[51] علي ،خالد ،وغنام،عمر. 2019.دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. شبكة المنظمات العربية الغير الحكومية .ص5.

2-في سعر الضريبة: وتقسم إلى ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية.

أ-الضرائب النسبية: وهي الضرائب التي تفرض نسبة ثابتة مهما كانت قيمة الإيراد الكلي مثل ضريبة الدخل على الموظفين.

ب-الضرائب التصاعدية: وهي الضريبة التي تزداد مع ازدياد كمية المادة الخاضعة للضريبة

3-في تحديد الوعاء الضريبي: وتقسم إلى الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة

أ-الضريبة الواحدة: وهي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعرا معينا وتعد الضريبة الواحتد أكثر رواجا في الدول المتقدمة.

ب-الضريبة المتعددة :وهي الضريبة التي تفرض على كل مصدر من مصادر الدخل وهي تكثر في الدول النامية[52].

[52] غزالي ظريفة.2019.مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط(دراسة تحليلية2010-2017). رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد.جامعة 8 ماي،الجزائر:الجزائر.ص14.

ثانياً: العجز في الموازنة العامة:

1: مفهوم العجز:

يعد العجز في الموازنة العامة من المواضيع المهمة فهو يشير إلى وجود اختلال في التوازن و يشير العجز لتأخر نمو الإيرادات الحكومية عن معدّل نمو الإنفاق العام و، ولكن في الواقع يوجد في الموازنة أكثر من حالة يمكن ذكرها[53]:

- **العجز:** يكون هناك حالة عجز في الموازنة عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة خلال السنة الواحدة.
- **الفائض:** بشكل معاكس يكون هناك حالة فائض في الموازنة العامة إذ تزيد الإيرادات العامة عن إجمالي النفقات خلال سنة واحدة أيضاً.
- **التوازن:** وهي الحالة التي يتوازن فيها الإيرادات العامة مع النفقات العامة وتعد هذه الحالة نادرة الحدوث وتسمى بالموازنة المتوازنة.

أنواع العجز في الموازنة العامة:

تتنوع الأسباب التي تؤدي لحدوث عجز في الموازنة فمنها قد يكون نتيجة خطة تعتمدها الدولة ومنها يكون نتيجة قلة كفاءة الجهاز المالي أو قد يكون بسبب إغفال أحد عناصر الموازنة العامة و بذلك يمكن تحديد الأنواع التالية[54]:

- **العجز المؤقت:** ويسمى بالعجز الموسمي "الدوري"، ويحدث ذلك نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع يزول بزوال

[53] ميمون ،طاهر.عجز .2016.الموازنة العامة ومناهج معالجته مع اشارة التجربة النيوزلندية.جامعة محمد بوضياف.الجزائر. ص 3.

[54] الشاجي .وليد خالد.2005.مدخل إلى علم المالية العامة الاسلامية .دار النفائس. ط1عمان:الاردن.ص87.

السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة التي تلي الموازنة التي حدث فيها العجز.

- **العجز المقدر**:ويسمى بالعجز المقصود أو المخطط ، وهوة العجز الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسة معينة ودقيقة ،وتقوم بذلك الدولة بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة وقد يطول ويقصر حسب الحاجة.
- **العجز الهيكلي:** يحدث العجز الهيكلي عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، والسبب في ذلك خلل التوازن في الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدّل يزيد عن قدرة الاقتصاد القومي كُلَّهُ بجميع مصادره، وهذا يدل على خلل في هيكل الاقتصادي.

لابُدَّ أن تعمل الحكومة على إنعاش الاقتصاد ،لكن هذا الخطأ قد يكون كبيراً ،وقد ينتج عن العجز في خفض معدّلات الضريبة أو برنامج جديد للرعاية الصحية وتمثل هذه الأمور عجزاً هيكليا أعلى وقد يكون توسعيا بالفعل وقد يكون العجز في الموازنة نتيجة لتراجع اقتصادي ويكون ذلك دلالة على زيادة العجز الدوري أكثر ما هو دلالة على التوسع المالي[55]، لذلك يجب

فهم العجز وتحديد نوعه بدقة لئلا تقع مشاكل اقتصادية.

2 :تمويل عجز الموازنة:

يقصد بتمويل عجز الموازنة ب" الوسائل المختلفة التي تلجأ الها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي ،أو التمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد، أو زيادة الائتمان المصرفية"[56].

---

[55] بول سام ويلسون،مرجع سابق.ص 695.

[56] براهيم متولي إبراهيم حسن المغربي.2010.الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي. دار الفكر الجامعي.الاسكندرية:مصر.ص29.

وانطلاقا من ذلك تختلف الآراء الاقتصادية والسياسية حول كيفية تمويل العجز في الموازنة ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

-الاتجاه الأول:

وهذا الاتجاه ينادي بتحجيم دور الدولة الاقتصادي ويعبر هذا الاتجاه عن رأي صندوق النقد الدولي عن طريق تنفيذ مجموعة من السياسات[57]:

- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص، حتى يتمكن من زيادة عوائده وذلك اعتقاداً بأن ذلك يسهم في زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة.
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص من مشروعاته الجديدة، حتى يُحَفِزْ هؤلاء على الاستثمار في المجالات ذات الأولوية.
- منع الرقابة على الأسعار(تحرير الأسعار)،وإلغاء التدخل الحكومي في مجال الأسعار، وترك المسألة خاضعة لقوى السوق الحر(آليات العرض والطلب).

وفي الواقع إن مثل هذه الإجراءات التي يتبناها صندوق النقد الدولي أدت في بعض الدول إلى نتائج كارثية، وكان خير مثال على ذلك أزمة الديون المكسيكية فعملت المكسيك بعد عام 1976 ببرنامج إصلاح اقتصادي الذي مُنح من قبل صندوق النقد الدولي، ولكن ذلك أدى إلى أزمة أدت إلى إغراق المكسيك بالديون ويلاحظ حالياً أن كبرى الدول الرأسمالية هي بصدد التدخل بالحياة الاقتصادية، ففي عام 2021 وبأزمة فايروس كورونا، كانت أكثر الدول قدرة على التعافي من الفايروس هي الأكثر تدخلاً في الحياة الاقتصادية.

---

[57] عبدالكاظم ،جبار،أيمان،وعباس،سحر.2008.تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصروالمغرب).مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الاداري.م02.ع10 .بغداد:العراق.ص129.

-الاتجاه الثاني:

- ينادي هذا الاتجاه بتدخل الدولة من أجل تخفيض العجز من منظور عملية تنموية مستقلة من خلال الخطوات التالية[58]:

1-دعم الطاقة الضريبية للدولة .

2-القضاء على الرشوة والفساد الإداري.

3-إلغاء الاعفاءات الضريبية.

4-دعم كفاءة جهاز التحصيل الضريبي.

5-فرض ضرائب تصاعدية على الأرباح والأملاك الرأسمالية.

6-ترشيد الإنفاق العام.

وهكذا ينادي منظور التنمية الشاملة بعملية تنمية تقوم أساساً على عملية إصلاحية في عناصر السياسة المالية تمكن الاقتصاد الوطني وتعزز قدرته على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية في آن واحد.

[58] الخليل ،فادي.2004.عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته(حالة خاصة القطر العربي السوري).مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،.للاذقية:،سورية.ص13.

ثالثاً : مصادر تمويل العجز:

تتنوع مصادر تمويل عجز الموازنة والهدف الأساسي منها رفع قدرة الإيرادات العامة على مواجهة النفقات العامة و تستخدم الدول الواردات الضريبية استخداماً أساسياً في تمويل الموازنة العامة ولكن في حال العجز تصبح الدولة مجبرة على استخدام موارد بديلة تسمى بالموارد غير عادية، وهناك مصادر أساسية لتمويل العجز[59]:

1-التمويل بالعجز(الإصدار النقدي).

2-الاستدانة الداخلية (إصدار السندات الحكومية).

3-الاستدانة من الخارج.

4-الخصخصة(بيع الدولة لجزء من ممتلكاتها).

5-السحب من الاحتياطات الاجنبية.

ملخص المبحث الثاني

تعد الموازنة العامة الوعاء الذي يحوي على أدوات السياسة المالية ،ويعد كل من الإنفاق العام والضرائب الأداتين الأساسيتين التي تستخدمها السياسة المالية، ودراسة كل منهما وفهمه يؤدي إلى تحديد أفضل للسياسة المالية طبقاً لظروف كل دولة ،إضافة إلى أنَّ تعدد أنواع العجز واتساع مفهومه في الموازنة لذلك يجب فهم العجز وتحديد نوعه بدقة وتحديد مصادره، لئلا تقع المشاكل الاقتصادية.

[59] المشعل، ياسر .2017.محاضرات مادة الاقتصاد المالي والنقدي في كلية الاقتصاد.

المبحث الثالث: السياسة المالية في سورية:

تمهيد

يتناول هذا المبحث السياسة المالية من خلال تحليل الموازنة العامة للدولة من إيرادات ونفقات والعجز بين عامي 2000-2018، وتناول محور الإيرادات التركيز على الباب السادس (باب الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة وردت بالتسلسل في بنود الموازنة العامة للدولة) موضحا ذلك برسم بياني.

منذ ظهور الدول بشكلها الحالي وحتى الآن اهتمت الدول بموازناتها في الإنفاق وجمع الضرائب جمعاً أمثلاً يحقق أقصى قدر من الاستفادة، في حين عانت الدولة السورية مالياً خصوصاً في ظل ضعف الموارد الضريبية مما انعكس على الواقع السوري بصورة سلبية من خلال ازدياد الأعباء التي أصبح يتحملها كل من الدولة والمواطن مما أدى لانخفاض الإنفاق الحكومي واقتصر على الأساسيات وزيادة سياسة التقشف و زيادة الإنفاق الجاري على حساب الاستثماري.
إضافة لطبيعة النظام المالي والنقدي في سورية الذي يتصف بالضعف والقدم وغياب مواكبته للتطورات العالمية الحاصلة ومما فاقم أزمة هذا النظام العقوبات الدولية الجائرة عليه.
وبالرغم من أن السياسة المالية في الجمهورية العربية السورية تراوحت بين سياسة مالية انكماشية تارة وسياسة مالية توسعية تارةً أُخرى، إلا أنها كانت محوراً صعب التحكم به لأسباب عديدة منها الأزمات التي توالت على سورية أو بسبب ضعف إرادة اصحاب القرار لاتخاذ اصلاحات أو مواكبة التطورات الحاصلة في النظام المالي والنقدي الدولي.

أولاً: :الضرائب في سورية:

تتنوع الواردات في سورية من ضرائب ورسوم على اراضي الدولة و أرباح إنتاج القطاع العام وفوائضه إضافة للإيرادات النفطية وغيرها، ومع هذا اعتمدت الجمهورية العربية السورية اعتماداً كبيراً قبل عام 2011 على الواردات النفطية فوصلت لتمويل أكثر من نصف الإيرادات العامة. ومع بداية الحرب السورية انخفضت تلك الواردات انخفاضاً كبيراً حتى بدت أن تكون منحصرة في الضرائب والرسوم لذلك قام الباحث بالتركيز على الضرائب لسببين أولهما أنها لانخفاض الواردات السورية الأُخرى بعد عام 2011 وثانيهما كونها الأداة الثانية والأساسية في السياسة المالية. وفي وقت مضى وبالتحديد في خمسينات وستينات القرن الماضي شكلت الإيرادات الضريبية في سورية بين 90%-95% من مجمل الإيرادات العامة[60] وبدأت هذه النسبة بالتراجع تراجعاً تدريجياً والاعتماد المتزايد على الواردات النفطية الناضبة وقبل البدء بتحليل البيانات الضريبية ذكر البحث بعض أشكال الضريبة في النظام الضريبي للجمهورية العربية السورية و يميز فيه الأنواع التالية[61] :

1- الضرائب على الدخل: تتفرع إلى:

أ-ضريبة الرواتب والأجور

ب-ضريبة العقار ورأس المال المتداول.

ج-ضريبة دخل المهن والحرف.

[60] نجمة ،الياس.2003.السياسة المالية في سورية،دمشق:سورية.

[61] العمار ،رضوان،وجرب،ياسمين.2014. تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة(2000-2010).مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية . م36.ع1 .اللاذقية: سورية.ص393.

2-الضرائب على رأس المال: وتأخذ عدة أشكال:

أ-الضرائب على السيارات.

ب-ضريبة المواشي.

ج-رسم انتقال على التركات والوصايا والهبات.

د-رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري.

هـ-ضريبة العرصات.

3-الضرائب على الإنفاق (الضرائب غير المباشرة).

يوضع الشكل التالي حجم الضرائب بالأسعار الجارية:

الشكل (3-1):الضرائب في سورية

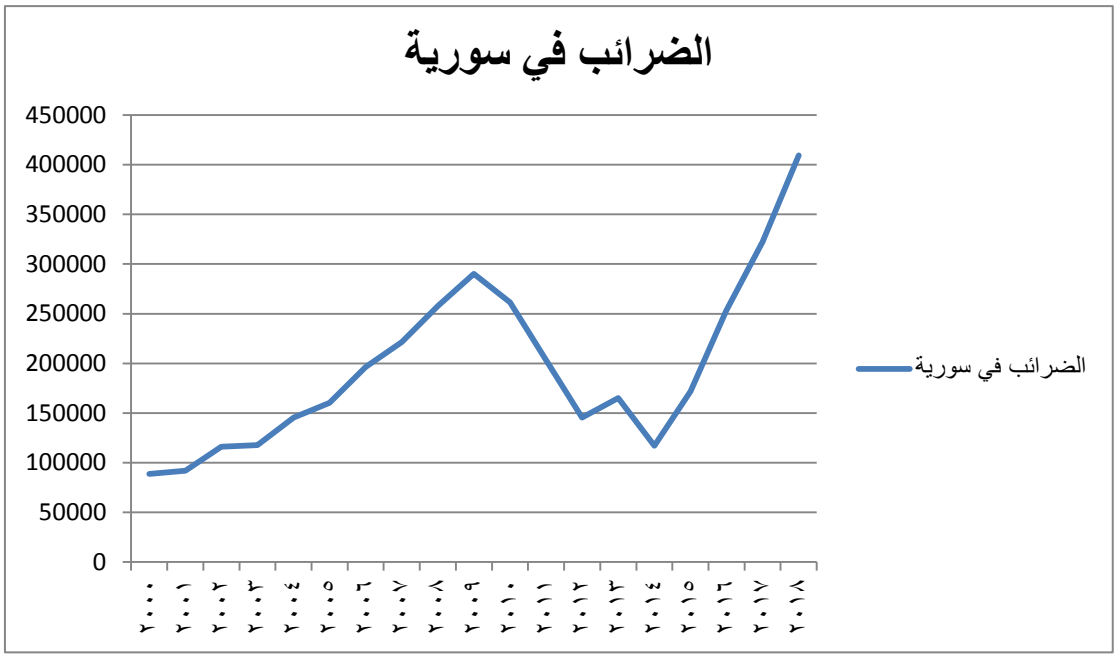

الشكل(3-1) من إعداد الباحث بناءً على بيانات الموجودة في الملحق.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الاتجاه العام للمنحنى الضريبي في سورية متصاعد ففي مراحل ما قبل الحرب على سورية كانت الضرائب متزايدة ويعود ذلك لزيادة مشاريع الأعمال ،وبالتالي زيادة القيمة الضريبية على هذه الأعمال مع استقرار نسبي لأسعار الصرف فارتفعت قيمة الواردات الضريبية[62] من 88.801 مليار ليرة سورية في عام 2000 إلى ما يزيد عن 160 مليار ليرة سورية في عام 2005 ويعد عاملاً أساسياً في هذه الزيادة صدور القانون رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بتأسيس مصارف خاصة في سورية وانعكاساته الإيجابية، واستمرت الواردات الضريبية بالارتفاع في ظل الخطة الخمسية العاشرة[63] فارتفعت من 196 مليار ليرة سورية عام 2006 حتى وصلت في نهاية الخطة عام 2010 لما يزيد عن 260 مليار ليرة سورية.

أما في المرحلة التي تلت بداية الحرب على الدولة السورية وتحديداً عام 2011، انخفضت قيمة الضرائب انخفاضاً كبيراً، ففي عام 2011 انخفضت الواردات الضريبية أكثر من 60 مليار عن العام الذي سبقه واستمر الانخفاض حتى وصل إلى أدنى قيمة في عام 2014 لتكون قيمة الواردات الضريبية عندها 117 مليار ليرة سورية وبالأسعار الجارية 0.65مليار دولار[64] ،،وهذا يعود لخروج الكثير من المنشآت الصناعية عن الخدمة بسبب الحرب وغياب التركيز على الفروقات الحاصلة بين أسعار الصرف وقيمة الضريبة واستمر ذلك لمنتصف عام 2014 لتعاود الضرائب ارتفاعها واعتمادها من قبل الدولة تقريبا اعتماداً كلياً في تمويل الإنفاق الحكومي بعد استنزاف أجزاء كبيرة من الاحتياطي النقدي مع العلم أن الزيادة في قيمة الضرائب هي زيادة وهمية لأن الأرقام الضريبية احتُسِبَتْ بالأسعار الجارية وليس بالأسعار الثابتة لتصل لأعلى قيمة لها في عام 2018 و كانت قيمتها 409.5 مليار ليرة سورية وبقيمة دولارية كانت تساوي ما يقارب 945 مليون دولار[65] أي أنها تساوي السدس إذا ما قُورنتْ مع عام 2010 ،مع توقعات بارتفاع في هذه القيم وذلك بسبب تزايد أسعار الصرف وتركيز الحكومة على هذه

[62] بناءً على البيانات الموجودة في الملحق.
[63] وهي خطة تنموية وفق اولويات وطنية تتمثل رسالتها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالتنسيق مع جهات معينة عن طريق إعداد دراسات وسياسات عامة بالإضافة لرؤى واستراتيجيات وخطط وطنية،وتقوم الهيئة المسؤولة عنها بتنفيذها وتقييم اثرها.
[64] كان سعر صرف الدولار في عام 2014 مساوي ل 180 ليرة حسب السعر الذي حدده مصرف سورية المركزي.
[65] حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار ب 434 ليرة سورية في عام 2018.

الفروقات.

ثانياً :الإنفاق العام في سورية:

لطالما كان الإنفاق العام في الدول النامية المصدر الأساسي لخلق المنافع العامة إضافة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا ما قامت عليه السياسة الإنفاقية السورية فقبل صدور المرسوم التشريعي رقم /92 /لعام (1967) [66]الذي يخص النظام المالي كانت الجمهورية العربية السورية تتبع نظام تعدد الموازنات، ولكن مع صدور المرسوم التشريعي رقم 92لعام 1967 أصبحت الموازنة هي خطة مالية أساسية سنوية لتنفيذ خطة اقتصادية وفقاً لتقديرات الموازنة العامة التي تحددها الجهات العامة التي حددها المرسوم[67].

ووضع المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 أربع تبويبات للنفقات العامة في سورية هي[68]:

1-**تبويب وظيفي:** وهو التبويب الذي يظهر نفقات الموازنة العامة على أساس قطاعات الخطة الاقتصادية.

2-**تبويب إداري:** وهو التبويب الذي يظهر نفقات كل وحدة إدارية على حدة من وزارة أو إدارة أو مؤسسة عامة بالشكل الذي يخصص فيه لكل وزارة قسم مستقل ولكل إدارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل.

3-**تبويب نوعي:** وهو التبويب الذي يظهر توزيع نفقات كل وحدة إدارية على أساس طبيعة النفقة وذلك بالشكل الذي يظهر فيه هذا التبويب نفقاتها الاستثمارية وعناصر نفقاتها الجارية (من أجور ونفقات عامة ونفقات تحويلية. الخ)، والذي يقوم على أساس تخصيص باب مستقل لكل نوع من هذه النفقات وعلى أساس توزيع النفقات التفصيلية لكل باب إلى بنود محددة وكل بند إلى فقرات.

4-**تبويب إقليمي** :وهو التبويب الذي يظهر بصورة مستقلة نفقات الإدارة المركزية في جهاز الدولة

---

[66] نور الدين الأتاسي،رئيس سابق لسورية بين عامي 1966-1970.
[67] المادتين 2 و3 من الفصل الثاني من المرسوم 92 لعام 1967.
[68] المادة 9 من الفصل الثالث المرسوم التشريعي 92 لعام 1967.

ونفقات كل محافظة من محافظات الجمهورية، وقد أضاف المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006 تبويباً خامساً وهو:

5-تبويب اقتصادي: وهو التبويب الذي يظهر الطبيعة الاقتصادية للنفقة ويحدد تطبيقه بقرار من وزير المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم التشريعي رقم 92 عُدلَ في القانون رقم 1 لعام 1984 بسبب وجود عدد من المآخذ عليه وأيضاً لصدور قرار من وزارة المالية عام 2001 أدى إلى نفقات استثمارية ونفقات جارية للتميز بينهما. ونص المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006 الذي أصدره الرئيس بشار الأسد على انهاء العمل بالمراسيم والقرارات التي سبقته[69] وعَمِلَ به مُنذ مطلع عام 2008.

[69] المادة 37 من المرسوم التشريعي رقم 54 لعام2006.

ويوضح الشكل التالي الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة:

الشكل (1-3-2):الإنفاق الحكومي في سورية

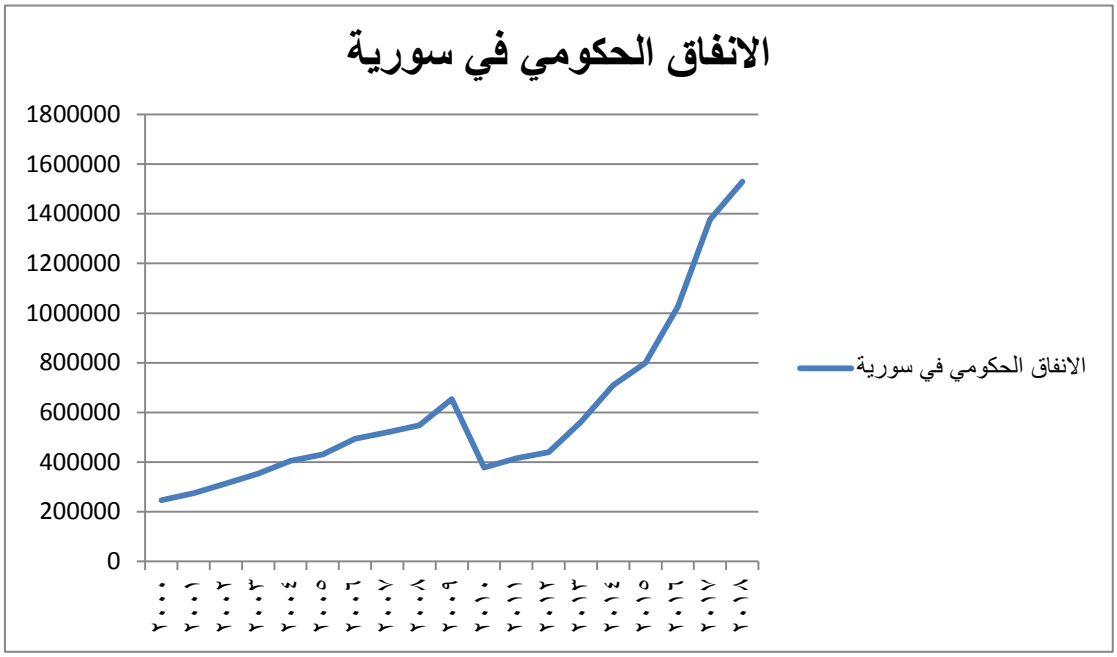

الشكل(1-3-2) من إعداد الباحث بناءً على بيانات الموجودة في الملحق

-يأخذ الشكل العام للإنفاق العام في سورية متجهاً متصاعداً سواء قبل الحرب أو بعدها وذلك بشقيه الجاري والاستثماري، و لم تخرج سورية قبل عام 2011 عن القاعدة العامة في زيادة الإنفاق العام ضمن نسب معقولة ولكن بعد عام 2011 أصبحت الزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية بمفهومها الحديث.

-فقبل الحرب على الدولة السورية استمرت الزيادة في النفقات زيادة متصاعدة منذ عام 2000 وحتى أن بلغت أعلى قيمة لها في عام(2009) وكانت قيمته 654573 مليون ليرة سورية وكانت هذه الزيادة في النفقة العامة على حساب النفقة الاستثمارية و توزع الإنفاق العام بنسبة 41.1% للإنفاق الاستثماري وبنسبة 59.9% للإنفاق الجاري.

وقد اتجهت الحكومة في ذلك الوقت على تركيز الإنفاق العام على قطاع الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية التي كانت نسبتها من مجمل الإنفاق الجاري 66% وبنسبة أقل للرواتب والأجور

بنسبة 35.37% من الإنفاق الجاري[70].

وانخفض في الإنفاق في السنة التالية اي 2010 مباشرة بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة في زيادة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري الذي قام بإعطاء فوائده في المدى القصير ولكن الأثر ظهر في المدى المتوسط .

-أما بعد الحرب على الدولة السورية وخصوصاً في عام 2011 فقد ازداد الإنفاق الحكومي بالليرة السورية ووصل إلى مستويات غير مسبوقة وفي الوقت نفسه انخفضت قيمته إذا ما حُسب بقيمة دولارية ،أي أن قيمة الإنفاق العام الأضخم في سورية كانت عام 2018(ضمن حدود الدراسة) و بلغ ما يزيد عن التريلون ونصف ليرة سورية والأقل قيمة أيضاً في العام نفسه و بلغت[71] قيمة الإنفاق الدولارية ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار وإذا تم مقارنتها مع عام 2011 فحيث كانت قيمة الإنفاق فيه تزيد عن 415مليار ليرة سورية إذا حسبت دولاريا كانت قيمة الإنفاق تزيد عن ثمانية مليارات ونصف المليار دولار[72] ،وهذا يعني أن قيمة الإنفاق العام الفعلية عام 2018 تمثل 41% فقط من قيمتها عام 2011.

وهنا يمكن تسويغ تلك النتائج على مرحلتين:

- تعود أهم الأسباب في زيادة الإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية قبل عام 2011:

1-زيادة الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام بسبب ازدياد أعداد العاملين فيه وكانت نسبته تزيد عن 35% من الإنفاق الجاري من أجل تخفيض البطالة وزيادة التنمية.

2-الاتجاه نحو تطبيق اقتصاد السوق عام 2005 وهذا أدى إلى انخفاض أثر الإنفاق العام الاستثماري في عملية التنمية الاقتصادية.

3-ارتفاع حجم الإنفاق على الدفاع والأمن بسبب وجود العدو الصهيوني على حدود الدولة السورية،

---

[70] علي .مدين.2011.آليات مناقشة الموازنة العامة واقرارها ومراقبة تنفيذها ،سورية. دليل مجلس الشعب .دمشق:سوريا.ص95.

[71] حدد مصرف سورية المركزي عام 2018 سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ب 434 بينما وصل سعر الدولار في السوق السوداء ل 650 ليرة سورية.

[72] حدد مصرف سورية المركزي عام 2011 سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ب 48 ليرة لكل دولار.

واستمرار محاولة فرض ميزان قوى متساو.

4-تطوير النظام المالي السوري والازدياد المضطرد في الانفتاح على العالم الخارجي.

- أما أهم أسباب الزيادة في الإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية بعد عام 2011 :

1-التضخم الكبير الذي حصل بعد عام 2011 ،الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة مما أدى لزيادة وهمية في حجم الإنفاق العام.

2-اتساع نطاق العمليات العسكرية بالتالي ازدياد الإنفاق العسكري.

3-ازدياد قيمة الدعم الاجتماعي كدعم المشتقات النفطية والكهرباء والمواد الغذائية الأساسية من أجل محاولة الحفاظ على استقرار الأسعار.

وفي الواقع هذه الأسباب نفسها التي أدت إلى استنزاف الاحتياطات الموجودة للبنك المركزي.

ثالثاً :الفائض والعجز في سورية:

يمثل الفائض في الموازنة العامة للجمهورية العربية السورية حسب المرسوم رقم 92 (على شكل إيراد للموازنة العامة) إذا كان الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة موجباً، ويظهر الفائض في طرف النفقات العامة في الموازنة.

بينما يمثل العجز في الموازنة العامة للجمهورية العربية السورية حسب المرسوم رقم 92 إذا كان الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سالباً ،وتظهر في جانب الإيرادات تحت بند عجز وتسدده الدولة بتخصيص إعانة من موازنة الدولة تظهر في جهة النفقات العامة[73]واستمر العجز في سورية بالارتفاع وخصوصاً في عام 2011 (مع بداية الحرب على الدولة السورية)إضافة لوجود أسباب أُخرى للعجز أَسهمَتْ بزيادته. ويوضح الشكل التالي الرسم البياني للعجز في الموازنة العامة في سورية[74].

الشكل (1-3-3):العجز في الموازنة العامة في سورية:

[73] وفقاً للمادة 5 في المرسوم رقم 92 لعام 1967.
[74] الشكل بناءً على البيانات المذكورة في الملحق.

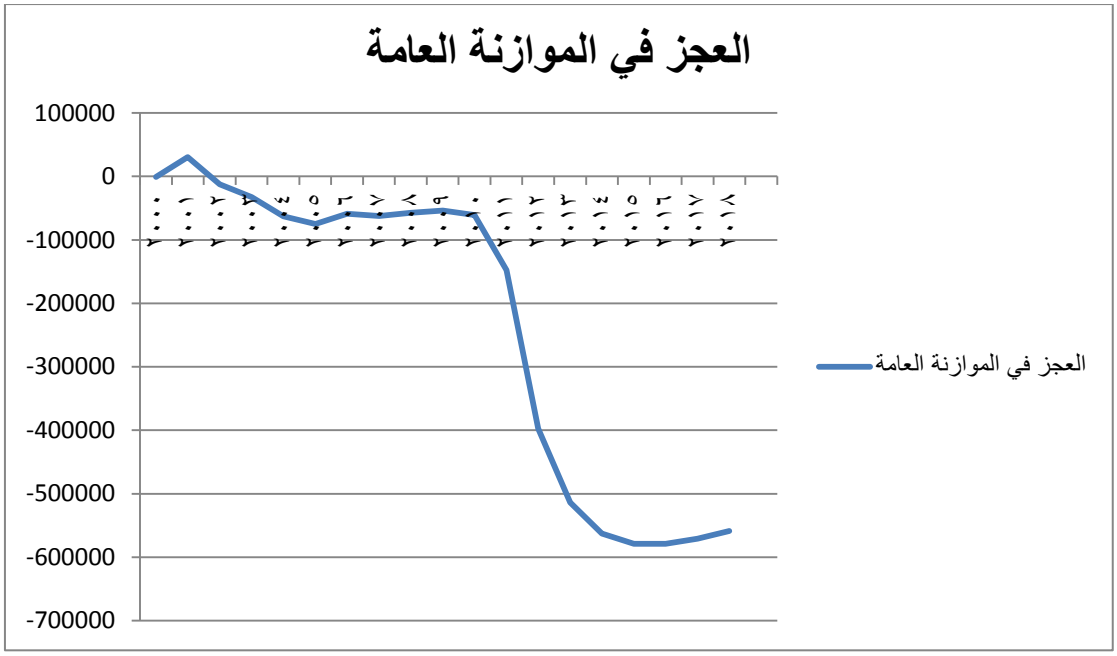

الشكل(1-3-3) من إعداد الباحث بناءً على بيانات الموجودة في الملحق.

-يلاحظ من تحليل المخطط السابق أن نسب العجز بالموازنة لكل عام من أعوام مدة الدراسة تعطي انعكاساً للواقع في سورية ،فقبل سنوات الحرب على سورية كانت نسب العجز مستقرة ومقبولة.

-فباستثناء أنه في عام 2001 كان يوجد فائض في الموازنة ،كان العجز في الموازنة مستقرا وتراوحت قيمته بين عامي(2000-2010) بين 600 مليون ليرة سورية و 60 مليار أي انها شكلت ما بين 3% إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

في حين أن هذه الأرقام بدأت بالتزايد في عام 2011 فعلى سبيل المثال أصبح العجز بمقدار الضعف من عام 2010 حتى عام 2011 و كانت 60 مليار ليرة سورية وأصبحت تزيد عن 147 مليار ليرة سورية . واستمر العجز في التصاعد كما هو موضح في الشكل السابق بسبب تبعات الحرب السورية بعد عام 2011، واستمرت بالصعود حتى عام 2015 وأخذت بالتراجع تراجعاً بسيطاً في الأعوام 2015,1016,2017,2018 التي أظهرت عجزاً بمقدار 579مليار ليرة و 578 مليار ليرة و 570 مليار ليرة و 558 مليار ليرة على التوالي.

خلاصة المبحث الثالث للفصل الأول:

من خلال التحليل العام للواردات الضريبية في سورية خلال مدة الدراسة (2000–2018) ،يكون الاتجاه العام للواردات الضريبية متصاعداً حتى بداية الحرب على الدولة السورية عام 2011 بدأت الواردات الضريبية بالانخفاض وبلغت بالقيم الفعلية لعام 2018 سدس قيمة ما كانت عليه في عام 2010 ،كما تعددت أشكال تبويبات الإنفاق العام في سورية ،ليثبت على الشكل الذي حدده المرسوم رقم 54 لعام 2006،واستمر العمل به حتى وقتنا الحالي ، وتبين من خلال التحليل العام للانفاق العام في سورية، أنَّ الاتجاه العام للإنفاق العام متصاعد خلال مدة الدراسة(2000–2018)، ولكن مع نهاية فترة الدراسة كانت قيمة الإنفاق العام في سورية هي "الأعلى بالليرة السورية والأدنى قيمة دولارياً أي الأعلى في قيمته الاسمية والأدنى في قيمته الحقيقية ، وأدى زيادة الإنفاق العام الذي ترافق مع انخفاض الواردات العامة وخصوصاً الواردات الضريبية خلال مدة الحرب السورية التي تلت عام 2011 إلى استنزاف الاحتياطي النقدي الذي كان موجودا لدى البنك المركزي.

أمّا من خلال التحليل العام للعجز في الموازنة العامة في سورية خلال مدة الدراسة (2000–2018) كان هناك تصاعد في الاتجاه العام وتزايدَ تزايداً كبيراً خلال المراحل التي تلت عام 2011.

خاتمة الفصل الأول :

ساهمت السياسة المالية منذ نشأتها ،في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي ،والإيرادات العامة ونتيجةً للحرب على الجمهورية العربية السورية، كان هناك تذبذب واضح في بيانات الانفاق الحكومي والإيرادات الضريبية مما انعكس انعكاساً مباشراً على التوازن الاقتصادي في سوريَة وزاد من نسب العجز.

الفصل الثاني: المربع السحري لكالدور وقياسه:

مقدمة:

يمثل المربع السحري لكالدور الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية ،و تعد مؤشراتها وسيلة لشرح وضع الاقتصاد الوطني للدول، وجاء المربع السحري لكالدور ليسهل هذا الشرح عن طريق تقديم شكل يوصّف هذه الأهداف ،فتتمثل هذه الأهداف بأربع متغيرات (معدّل نمو الناتج المحلي ، معدّل التضخم، التوازن في الميزان التجاري، ومعدّل البطالة).

وفي مرحلة لاحقة من الوقت طُورَ مؤشر يقيس مساحة المربع السحري و تعبر هذه المساحة أيضاً عن قوة الأداء الاقتصادي أ ضعفه في دولة ما خلال مدة معينة .

وتأتي أهميته لما تعطيه من دراسة الأداء الاقتصادي الكلي وتحليله وقياسه وعرضه عرضاً رقمياً وصورياً، وعن طريق هذه المتغيرات يمكن التحكم في أداء الاقتصاد الكلي وتحديد نقاط الضعف والقوة في اقتصاد الوطني للدولة.

المبحث الأول: مفهوم المربع السحري ومؤشره(مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي):

تمهيد:

اهتم علم الاقتصاد منذ القدم بتحديد الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية للدولة وفهمه، فتطور مفهوم هذه الهدف مع مرور الوقت من كون السياسة الاقتصادية إطاراً تنظيمياً للعملية الاقتصادية، فوضعت أسس وفقاً لمعايير الأداء لاقتصاد الدولة ،من خلال رفع سوية هذه الأسس والمعايير يحكم على قوة الاقتصاد ومقدار نموه وأنه تحقق من خلاله هدف السياسة الاقتصادية، وبالواقع أن هذا المفهوم ترسخ ترسيخاً أوضح عندما وضع كالدور مربعه السحري المتمثل في أربع أهداف للسياسة الاقتصادية

متمثلة في أربع زوايا، ومع تطور المفهوم وُضِعَ مؤشر لقياس مساحة المربع السحري؛حيث تعبر هذه المساحة عن قوة الاقتصاد في دولة ما خلال مدة معينة.

أولاً: نشأة المربع السحري ومفهومه:

كان يعتقد أن الهدف من السياسة الاقتصادية هي بالأساس إنشاء إطار من القوانين والمؤسسات التي توفر أفضل بيئة لتشغيل السوق وليس التحكم بها ،فكان الهدف من السياسة الاقتصادية عند الميركانتيون (التجاريون) تحقيق ميزان تجاري فائض تخفيضاً دائماً وبعدها نادى التقليديون الذين قالوا بتحرير الحياة الاقتصادية و بتحقيق النمو عن طريق زيادة الانتاج لإنه يصنع الثروة، إلى أن جاء كينز الذي قال بشكل رئيسي إن الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية تحقيق مستوى عال من النشاط الاقتصادي خصوصاً من ناحية رفع مستوى العمالة وتحقيق استقرار للأجور والأسعار وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات واستمر هذا الحال تقريبا إلى بعد الحرب العالمية الثانية و بدأ مفهوم الهدف من السياسة الاقتصادية يأخذ معنى جديداً، و أخذ معنى الهدف الاقتصادي يقترن بتفسير معايير الأداء الاقتصادي وأصبحت هذه المعايير التي يجب على الدول تحقيقها يطلق عليها كلمة "أهداف" ، وقُبلتْ هذه الأهداف بمعناها الحديث من قبل صانعي السياسة على أنها أهداف إلزامية للسياسة الاقتصادية من أجل تحديد أداء إدارة الدولة[75].

على الرغم من أن هذه الأهداف لم تحدد تحديداً واضحاً وكانت تعبر عن إطار عام من أجل تغيير مسؤوليات الحكومة في المجال الاقتصادي، إلى أن جاء كالدور ووضع مربعه السحري المتمثل في أربع أهداف للسياسة الاقتصادية متمثلة في أربع أهداف أساسية تمثل أداء الاقتصاد الكلي و كانت هذه الأهداف شائعة التي اعتمدها صانعو السياسة في ذلك الوقت للتعبير عن الوضع الاقتصادي وهي[76]:

1-تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[75] Nicolas Kaldor. 1971.conflicts in national economic journal.UK.P1.

76 Benoît Rigaud et autres (2008), Politiques publiques - La politique économique Québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, p06.

2-تحقيق التشغيل الكامل.

3-الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

4-تحقيق التوازن التجاري.

وبذلك منذ سبعينيات القرن المنصرم و تحديداً في عام 1971 يكون قد نشأ مفهوم المربع السحري لأول مرة بناءً على الورقة التي أصدرها الاقتصادي الانكليزي نيكولاس كالدور[77] في تحليلاته للورقة البيضاء الصادرة عام 1944 ،وقال بوجود أربع متغيرات أساسية في اقتصاد أي دولة تسهم في تحديد أدائه ،وبالتالي أصبح المربع السحري يمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية[78] .

1. مفهوم المربع السحري لكالدور:

عندما يُذكر المُربع السحري يلاحظ أنه مكون من كلمتين ،كِلا الكلمتين تَحملُ دلالةً على مفهومه ،وحُدِدَ اسم المربع بناءً على رسم مضلع رباعي يحتوي على المتغيرات الأربعة الممثلة للأهداف الاقتصادية (التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتوازن في ميزان المدفوعات). كل متغير من المتغيرات يحتل صدارة إحدى الزوايا المضلع (كما في الشكل 1)،ومن هنا جاءت كلمة مربع. فيما كلمة السحري أَتَتْ في أنه يصعب تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربع في دولة ما وفي وقت واحد والّتي حددها كالدور.

كما يمكن أن يكون المضلع سداسياً أو ثمانياً حسب الأهداف التي تحددها الدولة مثل الأهداف البيئية والمساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وبالتالي يؤخذ اسم المضلع حسب عدد الأركان التي تحددها الدولة [79]،أما في دراستنا الحالية سنعتمد المتغيرات الأربع فقط التي اعتمدها كالدور. ومن خلال ما سبق يمكن أن يعرف المربع السحري لكالدور على أنه "شكل رباعي الأضلاع تعبر كل زاوية فيه عن متغير

---

[77] نيكولاس بارون كالدور،اقتصادي بريطاني،ولد في المجر،وكان استاذا بجامعة كامبريدج في لندن ،وهوة من الكتاب المنتمين إلى التوجه الكينزي.

[78] Oliver picek.2017, the magic square of economy policy measured by a macroeconomic performance index.brazil. pg4.

[79] المرجع السابق نفسه،ص10.

اقتصادي كلي و تتمثل هذه المتغيرات بالمتغيرات التي حددها كالدور "معدّل التضخم ومعدّل البطالة ومعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات" و تُستخدم هذا المتغيرات لرسم الشكل الذي يوصف معياراً شكلياً لتقييم الأداء في الاقتصادي الكلي ومقارنته خلال أوقات محددة. يمثل الشكل التالي صورة نمطية عن المربع السحري:

الشكل(2-1-1):شكل نمطي للمربع السحري:

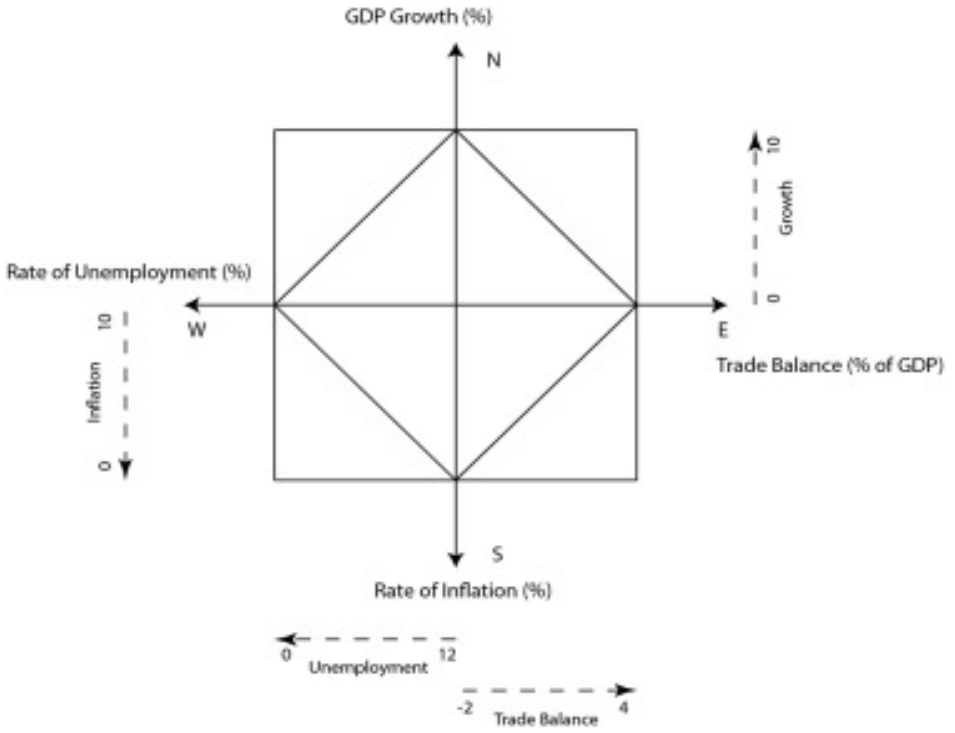

الشكل بناءً على المصدر[80]

-يرجع وصف المربع بالسحري إلى أن القيم المراد تحقيقها هي قيم خيالية ومثالية مستحيلة التحقق خاصة بسبب تعارض الأهداف وصعوبة تحقيقها في آنٍ واحد (سيُفصل في تبويب لاحق) وبالتالي حدود المربع هي قيم مرجوة وغير قابلة للتحقق. ذلك إذا أردنا قياس أداء دولة ما في مدة زمنية معينة نرسم مضلع ضمن المضلع (المربع) الكبير.

وهنا يصبح لدينا مضلعان كل منهما يعبر عن قيم:

[80] المرجع السابق نفسه،ص18.

1–المضلع الأول(الكبير) يُرسم عن طريق قيم مثلى في الاقتصاد الوطني اعتُمدتْ من قِبَل كالدور[81]،ولكن مع تطور الدراسات استُخدمَتْ مجموعة من النسب المثالية العالمية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تباعا لما يلي[82]:

أ– يكون معدّل النمو الأمثل عند 3%.

ب– معدّل البطالة عند نسبة 5.5%.

ج–معدّل تضخم عند نسبة 2%.

د–العجز في الميزان التجاري يجب أن يكون عند 0%.

2–المضلع الثاني يعبر عن القيم الفعلية المتحققة خلال المدة المعينة لدولة ما.

–تُقارن مساحة المربع الصغير من إجمالي مساحة المربع، وكلما كانت مساحة المربع أكبر كلما كان الأداء الاقتصادي أعلى.

–أي كلما اقتربت مساحة المربع من المنتصف كان أداء الاقتصاد أقل وكلما ابتعد عن مركز المربع كان الأداء الاقتصادي أفضل بالتالي تحديد الأداء الاقتصادي الكلي من خلال الرسم [83].

–والمثال التالي عن المربع السحري لكالدور في سورية لعام 2010 (كما في الشكل 2) يوضح مفهوم المربع توضيحاً أفضل:

81 Nicolas Kaldor. 1971,conflicts in national economic objective, The Economic Journal,Vol. 81, No. 321,P1.

82 Joanílio Rodolpho&Teixeira,2014,scientific paper(Index of Macroeconomic Performance for a Sub-set of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012),university of brazil, brazil,2014. Pg232.

83 Joanílio Rodolpho&Teixeira ,pg235.

الشكل(2-1-2):المربع السحري لكالدور في سورية عام 2010:

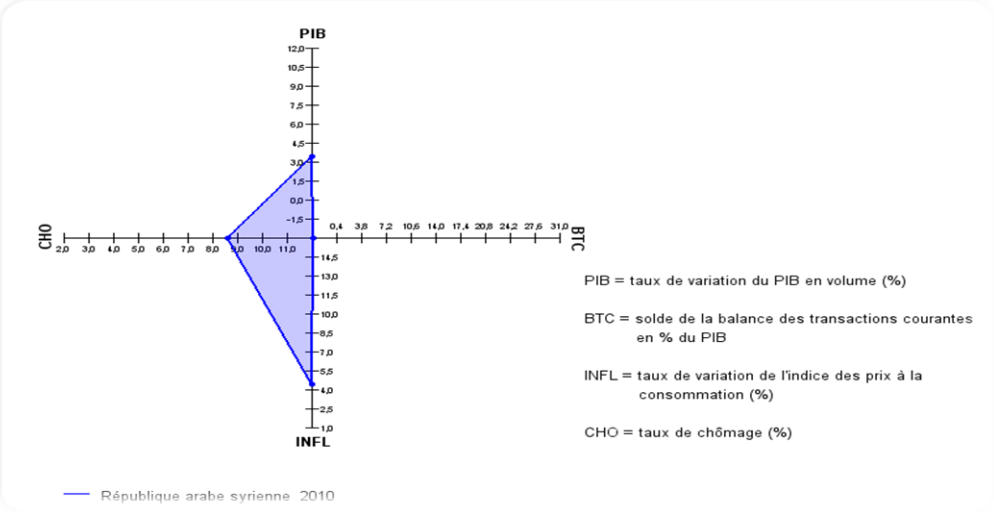

الشكل من إعداد الباحث بناءً على المصدر[84]

-الشكل السابق يعبر عن المربع السحري لسورية في عام 2010

-تعبر الزاوية العلوية عن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي فكانت القيمة المثلى 12% و حققَ الاقتصاد السوري في ذلك العام زيادة في معدل النمو بنسبة 3%.

-تعبر الزاوية الموجودة في الأسفل عن معدّل التضخم الذي كان قريباً من القيمة 4% وكانت القيمة المثلى المحددة حسب المصدر 1%.

تعبر الزاوية الموجودة في يسار الشكل على معدّل البطالة و كان مساوياً لـ 8.5%وكانت القيمة المثلى تساوي حسب المصدر 2%. أما الزاوية الأخيرة الموجودة في يمين المضلع كانت تعبر عن التوازن في ميزان التجاري وكانت القيمة متدنية بحال مقارنتها مع القيمة المثالية.

84 Michel Bernard, Michel Drouet, Claude Echaudemaison. 1988, Nicole PinetÉconomie et Société Française Editions Nathans, Paris, France.

وبذلك تكون سورية ذات أداء متوسط بناءً على الشكل فهي حققت معدّلات جيدة بالنسبة لاستقرار الأسعار ومعدّل النمو على حساب معدّل البطالة والتوازن في ميزان المدفوعات.

2 :مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:

يعرف مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي على أنه "أداة لتحليل الأداء الاقتصادي على أساس استخدام متغيرات كالدور الأربعة ،و يعمل على إعطاء رقم يعبر عن المتغيران الأربعة ،يعبر هذا الرقم عن مساحة مربع كالدور"[85]. فيما يتعلق في قياس الأداء لكل متغير يمكن قياس الأداء الاقتصادي لكل متغير على حد' ومقارنته بالسنوات الماضية أو مع الدول الأُخرى مع التطور الحاصل في أدوات القياس لأداء الاقتصاد أصبح من الممكن جمع المتغيرات الاقتصادية الأربع عن طريق متغير مركب واحد إذ يقوم بقياس كل متغير على حدة ومن ثم دمج هذه المتغيرات بالمتغير المركب الجديد يُبسط على شكل مضلع (المربع السحري لكالدور المعدّل) و في أحدث الأبحاث قام كل تيكسيرا وميدرانو[86] تطوير هذا المتغير المركب سُميَ بـ (NEPI) والذي يعني مؤشر الأداء الاقتصادي المبسط.

إذ يقوم هذا المؤشر على تعديل الأرقام في كل متغير على حدة ومن ثم حسابه حساباً مئوياً بناءً على الحدود الدنيا والحدود العليا لكل مؤشر ويقوم أيضاً بإعادة تشكيل المربع لمربع سحري أصغر وأبسط تكون مساحة المربع المثالي فيه 1 سم وبالتالي مساحة المربع الخاص بالبلدان أصغر من القيمة 1 وهذا يعطي الامكانية في مقارنة مساحة مربع دولة ما مع مربع دولة أُخرى (أي إضافةً للرسم يمكن المقارنة عن طريق رقم مساحة المربع)

-تُعدل المتغيرات في المربع عن طريق المعادلات التالية[87]:

[85] Oliver picek,2017, pg7.
[86] Joanílio Rodolpho&Teixeira, 2014,pg528.
[87] Joanílio Rodolpho&Teixeira,2014,pg533.

أ-معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

$$gdp' = \frac{a(\mathbf{gdp} - \mathbf{MIN\ gdp})}{|MIN\ gdp| + |MAX\ gdp|}$$

-معدّل النمو المعدّل 'gdp.

-معدّل النمو gdp.

-الحد الأدنى لمعدّل النمو MIN gdp.

-الحد الأعلى لمعدّل النمو MAX gdp.

-معامل الترجيح للمربع السحري المبسط والذي مساحته 1 a[88].

ب-نسبة العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل :

$$TB' = \frac{a(\mathbf{TB} - \mathbf{MIN\ TB})}{|MIN\ TB| + |MAX\ TB\ |}$$

- نسبة العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل TB′

-الحد الأدنى للعجز MIN TB

-الحد الأعلى للعجز MAX TB

ج-معدّل البطالة المعدّل:

$$U' = \frac{a(\ \mathbf{MAX\ U} - \mathbf{U})}{|MIN\ U| + |MAX\ U|}$$

[88] $a^2=0.5$

الذي يساوي 1سم اذ:'Aوتم استنتاجها عن طريق مساحة المربع

$A'w=4x(0.5)a^2=1$ → $\mathbf{a^2=0.5}$

-معدّل البطالة المعدّل 'U.

-الحد الأدنى لمعدّل البطالة MIN U.

-الحد الأعلى لمعدّل البطالة MAX U.

د-معدّل التضخم المعدّل :

$$I' = \frac{a(\mathbf{MAX\ I} - \mathbf{I})}{|MIN\ I| + |MAX\ I|}$$

-معدّل التضخم المعدّل 'I.

-الحد الأدنى معدّل التضخم MIN I.

-الحد الأعلى لمعدّل التضخم MAX I.

-بناءً على ما سبق وضعت معادلة لمؤشر **الأداء الاقتصادي الكلي المعدّل** والذي يمثل مساحة المربع الخاص بالدولة المحددة خلال مدة ما[89]:

$$\mathbf{NEPI = A' = 1/2(gdp'*TB' + TB'*I' + I'*U' + U'*gdp')}$$

-وبالتالي يكون المركز هو 0 لكل المتغيرات أما القيمة 1 تمثل القيمة المثلى لكل المتغيرات فإنه **[0<A'<1]**.

[89] Joanílio Rodolpho&Teixeira ,pg534

خلاصة:

يعبر المربع السحري لكالدور عن الأهداف الاقتصادية للسياسة الاقتصادية الكلية و تأتي أهمية المربع السحري لكالدور من كونه يستخدم أربع مؤشرات التي تُعد من أهم المؤشرات التي تمثل اقتصاد الدول، و يمثل مؤشر الاقتصاد الكلي أداة مهمة لقياس أداء الاقتصادي الكلي للدول مبينا على المؤشرات ذاتها التي يستخدمها المربع السحري ،ويقوم مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي على حساب قيمة مساحة المربع بطريقة أكثر تعقيدا بقليل وذلك عن طريق تعديل قيم المؤشرات الأربع الداخلة في المؤشر من أجل إلغاء الوزن النسبي لمتغير على حساب الآخر.

المبحث الثاني: أهداف المربع السحري لكالدور:

تمهيد:

إنَ فهم المربع السحري فهماً صحيحاً يتطلبّ دراسة أهدافه دراسة صحيحة وعلمية، فبمعرفة هذه الأهداف ،ستصبح مهمة تفسير المربع السحري وتحليله أبسط ،وبذلك تُحدد أولوية أحد الأهداف على حساب الأهداف الأُخرى وفق مخطط واضح ومفهوم ودقيق تقوم عليه عملية إعادة البناء آخذةً في الحسبان المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وهذا ما سيتناوله هذا المبحث.

أولاً: التوازن في الميزان التجاري:

يعد تحقيق التوازن في الميزان التجاري من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية عامة ويعد أحد الزوايا و الأهداف المهمة في مربع كالدور. نعني التوازن التجاري تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ونعني بتوازن ميزان المدفوعات تحقيق التوازن في حساباته الرئيسية الثلاثة (الحساب الجاري، حساب حركة رؤوس الأموال ،وحساب أرصدة الذهب والعملات الارتكازية) ويعد التوازن التجاري من الأهداف الأساسية الأربعة للسياسة الاقتصادية وتحاول الدول الحفاظ على توازن في هذه الحسابات ألا يوجد فائض أو عجز. والفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري أن ميزان المدفوعات هو أعم و أكثر شمولية بينما يمثل الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات[90]، ويمكن تعريف الميزان التجاري على أنه: رصيد العمليات التجارية المتمثلة في الصادرات من السلع والخدمات[91]،بالتالي يعبر عن جميع العمليات التي تخص صادرات دولة ما وارداتها من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

فإن الصادرات: هي السلع والخدمات التي صنعت داخل الدولة ولا تستهلك داخلها وإنما خارج حدودها

[90] جيربر،جيمس. 2013.لاقتصاد الدولي،المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق:سورية.،ص 219.
[91] عطاالله أبوسيف أبادير2011.مقدمة في الاقتصاد الدولي. جامعة حلوان،القاهرة:مصر.ص72

الجغرافية (تدفق السلع والخدمات للخارج)، بينما الواردات :تعبر عن المنتجاًت من السلع والخدمات التي صُنعَتْ بواسطة الدول الأُخرى والتي تُستهلك داخل الحدود الجغرافية للدولة المتسهدفة(أي تدفق السلع والخدمات للداخل)،و يمكن صياغة التوازن في الحساب الجاري رياضياً بالمعادلة التالية:

$$BT=X-M$$

BT– التوازن في الحساب الجاري.

X– صادرات الدولة من السلع والخدمات .

M– واردات الدولة من السلع والخدمات.

هنا يمكن أن تمييز ثلاث حالات أساسية:

1–الصادرات أكبر من الواردات (يوجد حالة فائض في الميزان التجاري).

2– الواردات أكبر من الصادرات (يوجد حالة عجز في الميزان التجاري).

3–الوردات مساوية للصادرات (يتحقق التوازن التجاري).

تكمن أهمية دراسة الميزان التجاري بأن بياناته تمكن من فهم أسباب خلل توازنه بالتالي تحليل السياسات التي أدت لحدوث حالة خلل التوازن ومالها من آثار سلبية. فإن الفائض في الميزان التجاري يعني أنه لم تستخدم واردات الدولة الاستخدام الأمثل جراء عملية التبادل الخارجي. أما في حالة العجز في الميزان التجاري فإنّها تعني باعتماد الدولة على الواردات من السلع والخدمات القادمة من الخارج والتالي حالة من التبعية الاقتصادية ، وبذلك يستطيع مُتخذو القرار وصانعو السياسة تصحيح السياسات بما تُسهم في تصحيح الخلل الناتج واتخاذ السياسة الأمثل[92].

[92] جيمس جيربر،مرجع سابق،،ص 203.

ثانياً: معدّل البطالة:

تتعدد أهمية العمل بالنسبة للدول والحكومات والأفراد ،إذ يعد المصدر الرئيسي لدخل الأفراد ويعد العمل من أهم الأهداف الاجتماعية فتوفير العمل بالنسبة للمواطنين من الأولويات التي نادت بها الدول على مر السنين كما أنها أحد الأهداف الأساسية للتنمية البشرية التي تسهم في زيادة الرفاه للمواطنين أيضاً فهي تسعى لتشغيل أكبر قدر ممكن من الأفراد، لكن ليس هناك مقدرة لتحقيق هذا بسبب وجود البطالة ،إذا تكلمنا عن مشكلة البطالة بوضعها أحد المشاكل الأساسية التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة وحتى الفقيرة خصوصاً أن هذه المشكلة تطال جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقد ذكر ذلك كينز بنظريته حول مشكلة البطالة في إطار العمل والتوظيف الكامل وأنها تكمن في خلل التناسب بين النمو السكاني وفرص العمل المتاحة ،وقد نادى كينز بزيادة إنفاق الدولة على المشاريع العامة وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية لإفساح المجال إلى زيادة فرص العمل أمام العمال[93].

عرف صندوق النقد الدولي البطالة[94] بأنها:"حالة الأفراد الذين ليس لديهم عمل (لم يعملوا بأجر ولا لحسابهم)وهم راغبون حالياً بالعمل (كانوا جاهزين للعمل خلال المدة المدروسة)،ويبحثون عنه (بذلوا جهدا واتخذوا إجراءات من أجل العمل بأجر أو لحسابهم)".

وبتعريف آخر[95]":هي حالة فقد وجود عمل رغم الرغبة به والبحث عنه ،أي وجود أشخاص لا يعملون إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون به وباحثون عنه، وهم جزء من قوة العمل(داخل قوة العمل)ولكنهم متعطلون".

---

[93] بيضون ،أحمد أمين.1998.الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد،ط2 ،بيروت:اللبنان.،ص281.

[94] صندوق النقد الدولي،2007.

[95] الأخرس ،محمد صفوح.1978.السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية،ندوة السكان والعمل والقوى العملة في سورية.منشورات وزارة الثقافة ،دمشق:سوريا. .ص51.

من التعريفين السابقين نستنتج أن البطالة تشمل على ثلاثة جوانب أساسية:

أ–أن الفرد يبحث عن العمل ولا يجده.

ب–أن صحته وإمكاناته تمكنه من مباشرة العمل.

ج–أخيراً أن يكون الفرد راغباً في ممارسة عمل ما.

–تتعدد أسباب البطالة وعواملها من بلد إلى آخر، وتختلف أهميتها النسبية من بلد لآخر ومن مدة إلى أُخرى ومن أهم العوامل التي تؤدي لنشوء ظاهرة البطالة[96]:

1–ارتفاع معدّلات النمو السكاني.

2–تراجع النشاط الاقتصادي.

3–تراجع الطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي.

4–تراجع الطلب الخارجي على العمالة.

5–استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة "رأس المال".

أنواع البطالة:

تتنوع أشكال البطالة وتأخذ عدة مسميات تبعا للشكل أو المسبب التي تتولد من خلاله ولكن سنذكر باختصار أهم أنواعها[97]:

1–البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنشأ بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة (أي لا يلتقي جانب الطلب على العمل مع جانب العرض من العمل).

[96] جميل عمر ،محمد ،و عيسى،هيثم، و حجازي ،حسن2015.اقتصادياًت العمل وتخطيط الموارد البشرية.منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد،دمشق:سوريا. ص47.

[97] أكرم الأحمر، محمد، وبلول، صابر.2012.التنمية البشرية، منشورات جامعة دمشق،:سوريا.ص211.

2-البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تحدث نتيجة اختلال في هيكلية الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى حالة غياب توافق بين الفرص المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين عن العمل والباحثين عنه (أي نواجه فائضاً في الطلب على العمال في سوق ما وفائضاً في عرض العمل في سوق آخر).

3-البطالة الدورية: هي التي تنشأ في الدول الرأسمالية بسبب الأزمات الاقتصادية المتناوبة.

4-البطالة الاختيارية :الحالة التي يتعطل فيها الفرد بإرادته لأسبابه الخاصة

5-البطالة المقنعة: وهي حالة العمال الذين قبلوا وظائف تافهة لا تتناسب مع مستواهم الانتاجي أو الفكري (نتيجة الاستغناء عنهم في صناعات تُعاني من نقص الطلب الفعال عليها).

واستُخدمَ معدّل البطالة الذي يعرف نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع قوة العمل الموجودة في بلد ما أي:

$$UR=U\backslash LF.....^{98}$$

UR(unemployment rate)-معدّل البطالة.

U(unemployed people) -الأفراد العاطلين عن العمل.

LF(labor force) -قوة العمل .

ثالثاً: معدّل التضخم:

يعد الحفاظ على معدّل تضخم مناسب من أهم الأهداف التي تسعى اليها الحكومات ،ولطالما كان التضخم من أكثر المواضيع جدلاً خاصة فيما يتعلق بجدلية(التضخم والنمو الاقتصادي) وخاصة فيما يتعلق في كمية النقود. فتاريخيا تعود نشأة التضخم إلى القرن التاسع عشر واختلاف الطلب والعرض من النقود وسميت هذه الظاهرة بالتضخم النقدي فإذا كان مستوى الطلب على النقود أعلى من العرض

[98] الأحمر.محمد أكرم.وبلول.صابر،مرجع سابق،ص54.

ازدادت قيمة النقد وانخفض التضخم وانخفضت الأسعار والعكس صحيح[99] ،و يستخدم مصطلح التضخم بأبسط تعاريفه للتعبير عن الارتفاع العام للأسعار

–عرف الدكتور شلوفي عمير على أنه "ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد لها عديد من الأسباب، وعديد من المظاهر والأشكال وعديد من الآثار وعلاقتها تمتد في قطاعات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد كلها، في أنها نتاج قوى متعارضة تسعى إلى تحقيق مصالح متناقضة تنعكس آثارها في اختلالات في عناصر البناء المتمثلة في الطلب الكلي، العرض الكلي، الناتج الوطني والدخول الموزعة والتوزيع النسبي للدخول بين عوائد الملكية والأجور، وهذه الاختلالات تكون بدورها اتجاها عاماً في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، فهذه الأخيرة (النقود)،قد تؤدي وظيفة مصحح وأداة امتصاص المتناقضات أو على عكس ذلك قد تعد وسيلة لتعميق المتناقضات "[100].

–ويعرفها أيضاً الدكتور محمد رمضان شنيش على أنه :"ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع ويشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد التي تؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لوحدة النقد (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار الناتج عن قصور العرض في مواجهة الطلب" [101]، وبناءً على التعريفين السابقين يمكن القول أن التضخم يرتبط اساسا في كمية النقود، وأن الزيادة في كمية النقود ترتبط بالإنتاج، بالتالي يجب أن يقابلها زيادة الانتاج من السلع والخدمات، لان الزيادة في كمية النقود دون الزيادة في كمية السلع والخدمات سوف تؤدي إلى التضخم.

–يمكن ذكر أهم أسباب التضخم[102]:

---

[99] منتدى الأعمال الفلسطيني.2018. التضخم الاقتصادي (حالات ومفاهيم)،قسم البحوث والدراسات الاقتصادي،ص6.
[100] شلوفي عمير،2018.التضخم الاقتصادي والنمو الاقتصادي:تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي2014-1980. اطروحة دكتوراه.جامعة ابي بكر بلقيد.تلمسان:الجزائر..ص24.
[101] شنبيش ،محمد رمضان.2013.العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008. . م1.ع15. جامعة الزاويا.ليبيا.ص 15.
[102] منتدى الأعمال الفلسطيني.مرجع سابق.ص8.

1–تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب مُنتسبيها وأُجورهم من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية الذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

2–تضخم ناشئ عن الطلب :ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، إذ إن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3–تصخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

4–تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه الدول الأُخرى:تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل في كوبا والعراق من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي لارتفاع مما يؤدي إلى ارتفاع معدّلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدّلات غير معقولة.

5–زيادة الفوائد النقدية: وذلك بسبب أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الحقيقية من أهم أسباب التضخم.

–وأيضاً يمكن أن تتعدد انواع التضخم [103] منها المرتفع ومنها المنخفض وأيضاً المتوسط ويمكن سرد بعضها بإيجاز، ف حسب علاقة التضخم بتدخل الدولة:

[103] السيد، أمامة مكي، و الرشيد ،طارق محمد.2015.العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية،ع16ا.الخرطوم.السودان.ص30.

1-التضخم الطليق: ويتسم بارتفاع الأسعار دون تدخل من قبل الدولة للحد من هذا الارتفاع مما يؤدي إلى تراكم الارتفاعات في الأسعار بنسبة أكبر من المتداول في النقود.
2-التضخم المكبوت: تقوم الدولة بتنفيذ إجراءات مثل تجميد الأسعار والرقابة على سعر الصرف وتثبيت أسعار الفائدة كي لا تتعدى الأسعار الحد الأقصى المسموح به للارتفاع من قبل الدولة.
-أما في حدود التضخم:

1-التضخم الزاحف: يتميز بارتفاع بطيء في الأسعار ويحدث عندما يزداد الطلب الكلي زيادة بسيطة ومستمرة بحدود ال 2% سنوياً دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي.
2-التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد ويحدث جراء تفاعلات كبيرة ومستمرة في الأسعار خلال مدة زمنية قصيرة قد تصل إلى 50% شهريا، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها وسيطاً وحافظاً للقيمة وبالتالي انهيارها.

-يوجد طرق عديدة لقياس التضخم لكن أكثرها شيوعاً وانتشاراً هو ما يعرف بمعدّل التضخم :وهو عبارة عن نسبة مئوية تقيس الأسعار الحالية مقارنة بأسعار السنة التي تسبقها وتمثله المعاددلة التالية[104]:

- التغير في أسعار المستهلك على التغير في الزمن ضرب واحد على المؤشر العام لأسعار المستهلك.
- التغير بأسعار المستهلك \التغير بالسنوات *1\سعر المستهلك.

$$IR = \frac{\mathrm{p2} - \mathrm{p1}}{\mathrm{p1}} * 100$$

[104] سفحلو ،حميدة، و زناد ،امينة.2017. دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع kaldor(دراسة حالة الجزائرللفترة1980-2015). رسالة ماجستر.جامعة الجيلالي بونعامة.الجزائر.ص22.

-سعر السلعة السابق(سنة الأساس)=P1

-سعر السلعة الحالي(سنة المقارنة) =p2

-معدّل التضخم=IR

رابعاً: النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

وهو هدف أساسي تسعى اليه الدول والحكومات و يعرف الناتج المحلي الإجمالي ب أنه: "عبار عن مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج في العمليات الانتاجية كلها أي إنه يعادل مجموع الدخول الموزعة على عوامل الإنتاج بشكل أجور ورواتب وريع وفوائد وأرباح خلال سنة105"[106]. أما إذا أخذ الناتج القومي غب الإنفاق إذا نظرنا إلى دخول الأفراد والمؤسسات وارباح الشركات الغير موزعة وأرباح المؤسسات الحكومية من خلال إطار قومي للاقتصاد لوجدنا أن الدخول تنفق على شراء السلع والخدمات النهائية سواء الاستهلاكية او الانتاجية فيعرف على أنه: "مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة أفراد الجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال السنة"[107]. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إن أكثر مؤشر استخداماً في الحسابات الدولية هو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي[108]

وتأتي أهمية الناتج المحلي الإجمالي في أنه هذا المؤشر يعطي صورة شاملة عن حالة الاقتصاد الوطني لدولة ما أي كأننا نقوم بالنظر إلى ملخص صغير عن ما تقوم به الدولة من نشاطات اقتصادية في الدولة ،إضافة إلى تلك الأهمية الكبيرة في إعطاء المحللين وصانعي السياسة البيانات اللازمة لتحليل أثر المتغيرات مثل (السياسة المالية وغيرها) ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق المعادلة:

---

[105] بوادقجي عبد الرحمن، 2011.الحسابات الاقتصادية القومية ، منشورات جامعة دمشق.دمشق:سورية . ص12.

[106] بوادقجي،المرجع السابق نفسه ،ص90.

[107] بوادقجي،المرجع السابق نفسه ،ص91.

[108] François Lequiller and Derek Blades 2014,Understanding national accounts ,ed 2, pg 15.

$$Gdp=C+I+G+(X-M)\ldots.^{109}$$

GDP– الناتج المحلي الإجمالي.

C– الاستهلاك.

I– الاستثمار.

X– الصادرات.

M– الواردات.

–وفي المربع السحري اعتمد على معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[110] ويعرف على أنه: "المعدّل الذي يستخدم من أجل معرفة زيادة دخل دولة ما عن سابقتها" ويمكن القول بأن معدّل النمو على صلة بالتضخم فإذا اقترن بالتضخم سمي معدّل النمو الحقيقي ،ولقد ازداد الاهتمام في معدّل النمو مؤخرا لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية مثل (زيادة الدخل القومي، وزيادة الرفاه الاجتماعي ،الخ) ويعرف معدّل النمو أبضا بأنه: "التغير النسبي في قيمة كل السلم والخدمات التي تنتجها الدولة خلال مدة معينة من الزمن ،مقارنة مع مدة سابقة، ويحسب المعدّل حساباً ربعياً أو سنوياً"[111].حُسبَ معدّل النمو للناتج المحلي الإجمالي عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{Growth Rate} = \frac{gdp(t)-gdp(t-1)}{gdp(t-1)} * 100 \ldots.^{112}$$

حيث:

gdp(t)– الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

gdp(t−1)– الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

---

[109] JamesChen,economicgrowthrate,Investopedia,2019 (https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowthrate.asp)

[110] الأسعار الثابتة أي قيمة السلم والخدمات النهائية يتم قياسها بسعر واحد (سعر سنة الاساس) وذلك من أجل معرفة القيمة الحقيقية والمقارنة بغض النظر عن التضخم والتغير في الأسعار.

[111] بوادقجي،مرجع سابق،ص97.

[112] جيمس جيربر،مرجع سابق ،ص 219.

خامساً: التعارض والتوافق في أهداف المربع السحري لكالدور:

يسعى واضعو السياسة و الاقتصاديون إلى وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل، بالإضافة إلى أن الحكومة تسعى إلى تحقيق توازن في ميزانها التجاري توازناً مستداماً هذا إلى جانب تحقيق المزيد من النمو ورفع معدّلات التنمية لديها والحفاظ على استقرار الأسعار والأجور، لكن وكما ذُكرَ سابقاً أن ذلك صعب التحقيق والمنال بسبب وجود تعارض بين هذه الأهداف الأربعة.

ومع ذلك، كان هناك القليل من الفهم للصعوبات التي كانت تنشأ في محاولة لتحقيق كل هذه الأهداف في وقت واحد، أو كيفية تنفيذ سياسة الحكومة إذا لم تُحقق، أو إذا كانت الأهداف المختلفة تتعارض بعضها مع بعضها الآخر، وتطورت هذه المفاهيم مع زيادة الدراسات والأبحاث التي تخص كل هدفين على حدة.

فالعلاقة بين معدّل التضخم ومعدّل البطالة هي علاقة عكسية، فأنه إذا زاد معدّل البطالة انخفض معدّل التضخم لأن زيادة التشغيل تسهم في زيادة التضخم بسبب زيادة طلب العمال على المنتجاًت وعادة ما يتحرك كلاهما معا[113] (منحنى فيليبس سبيرون) وبالتالي يقوم واضع السياسة بالمفاضلة واختيار النقطة التي يريدها عند مستوى معين من البطالة ومستوى معين من التضخم . أما زيادة الصادرات من أجل تحقيق توازن أعلى في الميزان تؤدي إلى زيادة العمالة بسبب زيادة الانتاجية وبالتالي انخفاض معدّل البطالة ، ولكن أيضاً من أجل زيادة الصادرات يجب أن نخفض الأسعار لزيادة القدرة التنافسية وبالتالي تخفيض التضخم. وإذا ما قلنا بالعلاقة الجدلية بين التضخم ومعدّل النمو فإنَّ التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي وذلك إذا كان في حدود عتبة التضخم أما إذا تجاوزها فيصبح أثر التضخم سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي[114]، إضافة لوجود العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل التوظيف التي تسمى بعلاقة "أوكون" فكلما زادت البطالة انخفض الناتج

---

[113] Gregory Mankiw.2009. Principles of macroeconomics ,Harvard Uni, Cambridge,USA 5th ed .pg 497

[114] بيطار ،شادي.2019.استخدام نموج عتبة النمو لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في سورية، مجلة جامعة دمشق.دمشق:سورية . ص10 .

المحلي الإجمالي أي علاقة عكسية بين البطالة ومعدّل الناتج الإجمالي[115]،كل ذلك التشابك بين الأهداف الاقتصادية في الواقع يؤدي إلى صعوبة تحقيقها معاً في آن واحد وبالتالي صعوبة في تحقيق أهداف مربع كالدور والحصول على مربع أمثل. لذلك كانت السلطات والحكومات الدولية عندما تقوم بالمفاضلة بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حسب أولوياتها واحتياجاتها ل تخفيض معدّلات ومؤشرات معينة. مثال على ذلك أعطت السلطات الألمانية في سنة 1994 الأولوية لاستقرار الأسعار وتوازن الميزان التجاري، أما هدفا التشغيل وتعظيم النمو الاقتصادي فقد أُهملا، وبذلك أهمل تحقيق هدفين ولو بشكل جزئي على حساب الهدفين الآخرين، أما في إيطاليا كانت الأهداف الاقتصادية في إيطاليا سنة 1974 تختلف عما في ألمانيا سنة 1994، فكانت تهدف آنذاك إلى تعظيم النمو الاقتصادي والتشغيل على حساب استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن التجاري[116].

[115] عبدالكريم عبدالله محمد و منتهى زهير محسن2014.قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكون(1970-2010)مجلة الإدارة والاقتصاد. ع.98العراق. ص7.

[116] حميدة سفاحلو وأمينة زناد،مرجع سابق.

خلاصة :

الهدف الأول من المربع السحري هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات استُخدمَ الميزان التجاري ،ومؤشره يعطي فكرة عن مدى اعتماد الدولة على السلع والخدمات القادمة من الخارج ،ويعبر الهدف الثاني من المربع السحري تخفيض معدّل البطالة والحفاظ على مستوى منخفض من البطالة ،ويعد من أعم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ،ومؤشره يعطي فكرة عن السياسات الواجب اتخاذها من أجل زيادة مستوى التشغيل ،بينما يكون الهدف الثالث من المربع السحري هوة الحفاظ على مستوى تضخم منخفض ،وتحليل مؤشره يعطي صانع القرار فكرة لما يجب اتخاذه من سياسات مالية ونقدية ،والهدف الأخير من المربع السحري هو تحقيق معدّل نمو موجب ،ويعطي مؤشره نظرة كلية عن مدى نمو البلد ومدى فعالة السياسات المتخذة في دولة ما ،وفي النهاية من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في مربع كالدور السحري وذلك لوجود تعارض فيما بينها، فوضع سياسة معينة للتأثير على أحد المؤشرات تأثيراً إيجابياً قد يؤثر على مؤشر اخر تأثيراً سلبياً.

المبحث الثالث: تطبيق المربع السحري في سورية:

تمهيد:

تعد عملية الرسم من العمليات الصعبة جداً ،وذلك بسبب آليات تحديد حدود المربع وتطلبه لعدة بيانات، و استُخدامَ أسلوب جديد ابتكره "ميدرانو" في بحثه، يقوم على تبسيط شكل المربع على الرغم من أن العملية الحسابية سوف تصبح أعقد بقليل، ومن ثم التحليل الاقتصادي للمربع مما يعطي متخذ القرار فكرة شاملة عن الأداء الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

أولاً: رسم المربع السحري في سورية:

يُرسم المربع بناءً على البيانات للمتغيرات الأربعة (معدّل التضخم ومعدّل البطالة والتوازن في ميزان التجاري ومعدّل النمو).

يكون في مركز المربع (المضلع) القيم دُنيا (معدّلات مرتفعة للبطالة والتضخم ومعدّل النمو يكون منخفضاً أو سالباً إضافة لتحقيق عجز كبير في الميزان التجاري) للمؤشرات الأربع.

يكون في كل زاوية من أطراف المضلع يكون هناك قيمة مثلى ففي أعلى المضلع يكون القيمة المثلى لمعدّل النمو ويسار المضلع القيمة المثلى للميزان التجاري وعلى شكل مشابه القيمة المثلى للتضخم في أسفل المضلع وعلى يساره القيمة المثلى لمعدّل البطالة –بهذا تكون المراكز والاطراف عبارة عن الحدود التي نضعها للمضلع قبل عملية تحديد البيانات. عند تحديد بيانات البلد المختار تُوضع في داخل الحدود المسبقة التحديد وبالتالي ينتج لدينا المربع السحري لكالدور بناءً على متغيرات اقتصادية كلية يمكن عن طريقها مقارنة أداء اقتصادي لدولة ما مع دولة أُخرى خلال مدة زمنية معينة أو مقارنة أداء الدولة في مرحلة ما مع مرحلة أُخرى سابقة أو لاحقة.

بسبب أهمية هذا المؤشر في قياس الأداء الاقتصادي وخاصة أنه يفسح المجال أمام مقارنة أداء اقتصادي لدولة ما مع دولة أُخرى أو مقارنة أداء دولة في مرحلة ما مقارنة مع مرحلة أُخرى في الدولة ذاتها ،فقام الباحث بإسقاط بيانات الجمهورية العربية السورية على المعادلات بعد أن حُددتْ الحدود الدنيا للمتغيرات على أساس أقل قيمة وصل لها المتغير خلال مدة الإسقاط 2000-2018 ،أما الحدود العليا على حسب الحدود المثلى حسب منظمة التعاون الاقتصادي فتكونت لدينا الحدود التالية:

[MIN X< X < MAX X]

بالتعويض نجد:

[-26.39% <gdp< 15%]

[-37.41% <TB < 10%]

[0% < I < 82.36%]

[0% < U < 48.4%]

وقام الباحث بتعويض الحدود العليا والدنيا في المعادلات السابقة (الملحق 1) الممثلة للتضخم والتوازن والبطالة و النمو وحساب مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي المعدّل NEPI -من ثم قام الباحث بتقسيم المدة الكلية إلى 6 أوقات جزئية فأن كل مدة تمثل ثلاث سنوات وعُدت ثلاث سنوات بسبب وضع أوقات متجانسة فأُخذَ بالحُسبان عام الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأيضاً أُخذ بالحُسبان بداية الحرب على الدولة السورية وذلك من أجل مقارنتها بعضها مع بعضها الآخر وتحليل كل مرحلة على حدة بحسب طبية تلك المرحلة وخصائصها وتقلباتها بداية الأزمة وكانت تلك المراحل:

P1={2000-2002}

P2={2003-2005}

P3={2006−2008}

P4={2009−2011}

P5={2012−2014}

P6={2015−2018}

وتوصل الباحث إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي التالية للمراحل[117]:

الجدول(2−3−1):مؤشرات الأداء الاقتصادي في مراحل الدراسة:

[117] احتسبت الفترات مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي على اساس المتوسط الحسابي لكل ثلاث سنوات ليتشكل 6 فترات أما الفترة الأخيرة احتسبت على اساس المتوسط الحسابي لأربع سنوات

المرحلة (Period)	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي (NEPI)
P1(2000-2002)	**0.536043**
P2(2003-2005)	**0.634888**
P3(2006-2008)	**0.621033**
P4(2009-2001)	**0.572769**
P5(2012-2014)	**0.056784**
P6(2015-2018)	**0.191524**

الجدول من إعداد الباحث بناءً على البيانات الموجودة في الملحق

-إذا يمكن القول أن هذه الأرقام تمثل المساحة الكلية للمضلعات الصغيرة المحققة (المربع السحري)

-تمثل هذه الأرقام في الوقت ذاته مؤشراً لقياس الأداء الاقتصادي الكلي في سورية خلال المراحل المحددة.

-ويمكن تمثيل تلك الأرقام عن طريق الرسم البياني وتوصل الباحث للأشكال التالية :

-الأشكال رقم(2-3-(1-2-3-4-5-6)):أشكال المربع السحري المقارنة

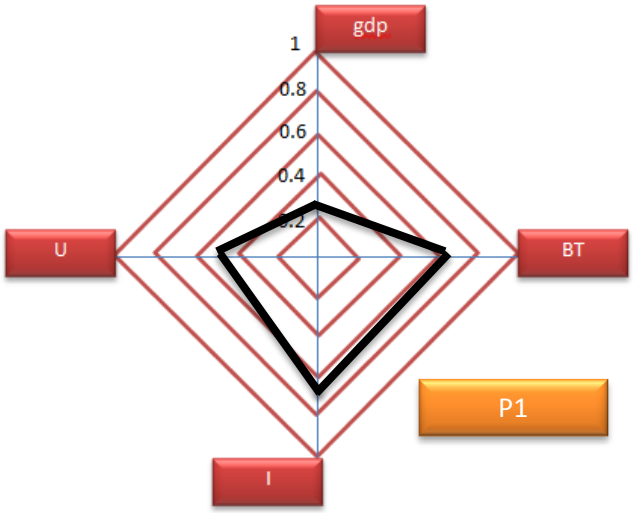

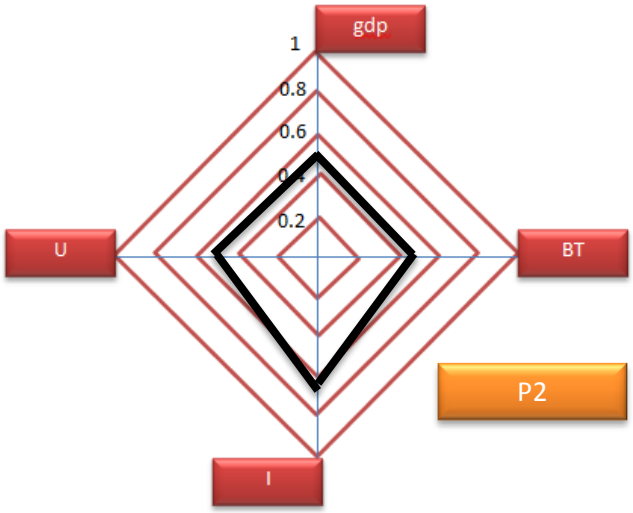

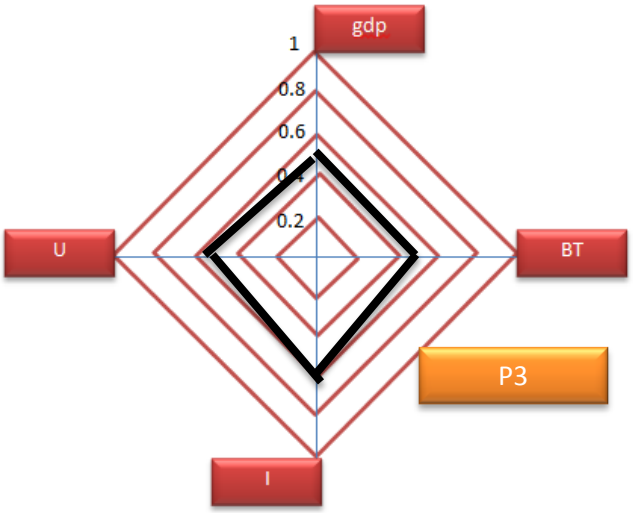

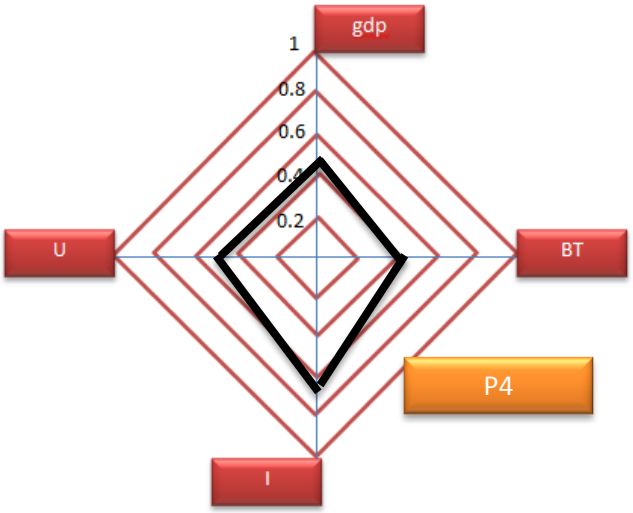

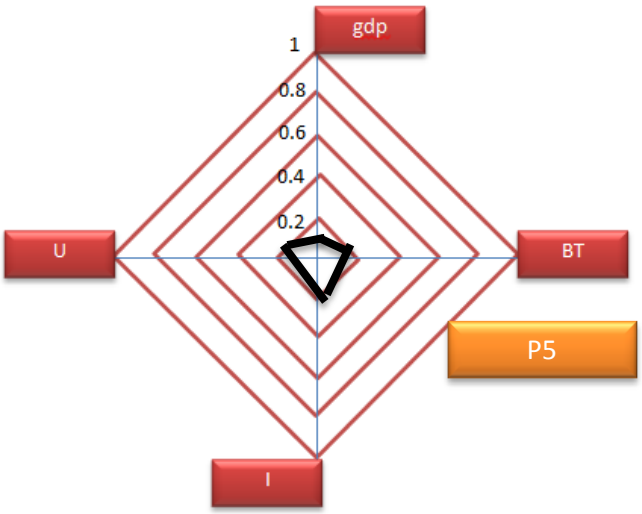

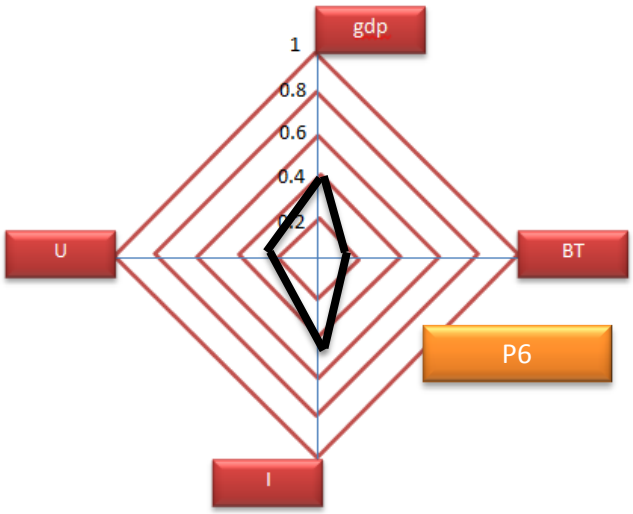

ثانياً تحليل المربع السحري في سورية:

أدَّى اندلاعُ الحرب السورية عام 2011 إلى وضع ثقل الحرب بالمرتبةِ الأُولى على كاهلِ الاقتصادِ السوري فإنَّهُ وصَلَ إلى مُعدّلات سيئة جداً وغير مسبوقة فِي كُلٍّ من المُتغيرات الأربع فعلى سبيل المثال وصَلتْ مُعدّلات البطالة في هذه المرحلة إلى 48.5% واقتربت من ال 50% ،وقد أسهمَتْ في رفع هذه النسب الاقتصاد الخفي(الظل) فكان له أثر كبير في إخفاء معالم المؤشرات الاقتصادية.

فكان مؤشر الاقتصاد الكلي في تلك المرحلة p5 مساوية لِـ 0.056784% وهي بذلك اقتربَتْ من الصفر أي أنها أسوأ مرحلة في مرحلة التحليل في سورية وكان شكل المربع في تلك المرحلة أقرب للا مربع بسبب ضيق مساحة هذا المضلع ،بينما إذا تمَّ العودة إلى الخلف كانت مراحل ما قبل الحرب جيدة نسبيا ومستقرة وعلى العكس في فترات ما بعد الحرب التي تميزَتْ بالتذُبذب وخلل الاستقرار وفقاً لِما يلي:

فبداية المرحلة الأُولى كان مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي مساوياً 0.53604% فجميع معدّلات المتغيرات متوسطة الأداء وذلك بسبب التحرر والانفتاح الاقتصادي الذي سعت إليه الحُكومة فسنَّت القوانين والتشريعات التي ساعدَتْ في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

وبعد ذلكَ في المرحلة اللاحقةِ p2 شَهِد المُؤشر تطوراً ملحوظا نتيجة تلك الاصلاحات فسمحت بتأسيس البنوك الخاصة وتم وضع القانون رقم22 لعام 2005 الذي أسس هيئة الأوراق المالية ،فهذا بدوره دفعَ المُؤشر ليزداد بما يقارب ال 0.1% فأصبح المؤشر مساويا ل 0.634888% والمعدّل جيداً فهناك استقرار في معدّل النمو وانخفاض في معدّلات البطالة.

أمّا المرحلة p3 كانت امتداداً للمرحلة السابقة فحافظت هذه المرحلة على مؤشرات قريبة من المرحلة التي تسبقها بسبب استمرار عملية الاصلاح الاقتصادي و وُضعَ القانون رقم 24 لعام 2006 الذي سَمَحَ بتأسيس مؤسسات الصيرفة وتداول العُملات والنقد الأجنبي ،ووضعَ القرار الخاص بتطوير

النظام المالي بعد المرسوم التشريعي رقم 54 لعام2006 إضافةِ إلى تَغيير المصرف المركزي لسياساته بِما تتناسبُ مع مرحلةِ الانفتاحِ الاقتصادي[118].

ولكنْ لم يدم ذلك طويلا فمع بداية الأزمة العالمية عام 2008 تأثرَتْ المُعطياتْ وبدأتْ بالتراجع بِسبب انعكاسات الاقتصادِ العالمي على سورية فوصلَ التضخم في تلكَ المرحلة إلى15.15% إضافة لِتراجع أسعار الصرف والمُعدّلات الأُخرى فأثَّر ذلِك تأثيراً سلبياً على المُؤشر فمع تمديدِ الرئيس الأمريكي باراك أوبأما العُقوبات الاقتصادية التي وضَعها جورج بوش الابن عام 2004 بسبب مواقفها السياسية ودعمها للعراق[119].

انخفض المؤشر وأصبح مساويا في المرحلة الرابعة p4 لِـ0.572769 ،وإذا قيل عن أثر الأزمة المالية العالمية وتأثر اقتصادات جميع الدول سواء النامية وسواء المتقدمة منها فيمكن القول أنَّ هناك أثراً واضحاً على المؤشر الكلي في تلك المرحلة.

وكما ذُكِرَ فإنَّ المرحلة p5 هي أسوأ مرحلة في المؤشرات جميعها خلال مدة الدراسة وذلك بسبب بداية الحرب على سورية، وخروج عديد من المنشآت الصناعية عن العمل وموجة الهجرة الداخلية والخارجية.

إلى أن جاءت المرحلة p6 ،ومع بدء ظهور مؤشرات نهاية الحرب سورية ع كتحرير مدينة دمشق وريفها واستقرار المنطقة الصناعية فيها وتخفيض التصعيدات إضافة لعودة عديد من المنشآت الصناعية بدأت المؤشرات الكارثية بالتحسن ولو أنها ما زالت سيئة حيث تحسن المؤشر وأصبح مساويا 0.191524 ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الحصار الاقتصادي الخانق.

ومن هذه المؤشرات والمعطيات نرى أن أداء الاقتصاد السوري في جميع المراحل كان متوسطاً فهو لم يتجاوز عتبة ال 0.7% لأسباب سابقة الذكر.

---

[118] حوراني .أكرم.2012. السياسة النقدية في سوريا بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي، صحيفة تشرين.سورية.

119 "Barack Obama renews US-Syria sanctions". BBC News. 2010.

وإذا ما قُورنَ الأداء الاقتصادي السوري مع دولٍ أُخرى يُتوقَع أنَّ المُربع يُحقق مُستويات أداء متوسطة وأن ينعدم في مرحلة الحرب، وبالتالي تكون المرحلة الثانية p2تمثل أكبر مساحة مضلع من بين المضلعات في الفترات الأُخرى وأيضاً بالنسبة لمساحته تكون أقرب ما يمكن من مساحة المربع المُثالي، وفي الجهة المقابلة نجد أن المرحلة الخامسة p5 هي أسوأ المراحل خلال مرحلة المقارنة إذْ يقتربُ مساحة المربع من الصفر.

خلاصة:

العملية الأساسية في رسم المربع السحري هي وضع حدود عليا ودنيا ومن خلالها تُقارن القيم المثالية مع القيم المتحققة ،وفي الجمهورية العربية السورية يعدُّ وضع حدود دنيا وعليا هو أساس رسم المربع السحري، وتُوضع على أساس أدنى قيمة وصلت إليها البيانات والقيم المأخوذ بها حسب منظمة التعاون الاقتصادي، إضافة إلى أنَّ تعديل أرقام المؤشرات وفق مؤشر الأداء الاقتصادي ،يضفي نموذجاً موحداً على عملية المقارنة.

تؤدي عملية تقسيم المرحلة الكلية إلى مراحل جزئية متجانسة حسب طبيعة المرحلة لتبسيط عمليتي التحليل والمقارنة بين المراحل في سورية ،فكانت المرحلة p2أفضل قيمة وصل إليها المربع السحري وعلى شكل معاكس كانت المرحلة p5هي أسواء مرحلة للمربع السحري خلال سنوات الدراسة.

خاتمة الفصل الثاني:

-استطاعت الحرب في الجمهورية العربية السورية أن تغير حالة الاستقرار التي كانت موجودة قبل حدوثها، فتأثرت جميع المتغيرات الاقتصادية المحددة في المربع السحري لكالدور.

-وأثرت هذه المتغيرات الاقتصادية على شكل المربع السحري فتراجعت مساحته إلى أدنى مساحة وأعطت أداءً اقتصادياً كلياً متدنياً في جميع الزوايا.

-فبعد تحديد مفهوم المربع السحري لكالدور ومؤشر الأداء الاقتصادي وكيفية حسابهما ،قام الفصل باستخدام بيانات الجمهورية العربية السورية لوضع مؤشر خاص بها ورسم مربع خاص بها، فقُدرت ست مراحل، و كانت هذه لمراحل في البداية مستقرة وأعطت مؤشرات أداء اقتصادي جيد ،ومساحة مربع مقبول، وتراجع المؤشر ،ومساحة المربع في المرحلة P5 بسبب بدء الحرب على سورية عام 2011 ،وحافظ كلاً من المربع والمؤشر بعدها على نسب متدنية.

3-الفصل الثالث: أثر أدوات السياسة المالية في مربع كالدور :

المبحث الأول: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل البطالة.

المبحث الثالث: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل التضخم.

المبحث الرابع: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة الفصل الثالث:

يُمكن الاستفادة في بناء الاقتصاد الوطني من خلالِ بناء نماذج اقتصادية تُعبر عنه، عن طريق استخدام سياسة مالية مناسبة لِتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في هذا البحث بالمربع السحري لكالدور(تخفيض البطالة، التوازن في الميزان التجاري، زيادة معدّل النمو ، تخفيض التضخم) تقوم الدولة بالمفاضلة بين هذهِ الأهداف حسب الأولوية الاستراتيجية لها وبالإمكانات المتاحة خصوصاً في ظلِّ وجود تعارض في طبيعة هذه الأهداف لتصلَ إلى استخدام سياسة مالية تحققُ أقصى كفاءة ممكنة للاقتصاد الوطني.

بالتالي بناء نماذج قياسية تُعبر عن الأهداف التي تعكس الواقع المُعاش وتعكسُ أولوياته ،وهذا ما سيعرضهُ الفصل الثالث.

قُبيلَ البدء بالفصل الثالث وُضِعَ جدول حُددَ فيه كلٌّ من رمز المتغير والمتغير:

الجدول(3-1):جدول المتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية:

رمز المتغير	المتغير
المتغيرات التابعة	
BT	العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
Gdp	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي
I	التضخم السنوي
U	معدّل البطالة
المتغيرات المستقلة	
Gexp	الإنفاق الكومي
T	الإيرادات الضريبية
Dif	العجز في الموازنة

الجدول من إعداد الباحث.

3-1:المبحث الأول:

نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في-العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تمهيد:

تؤثر السياسة المالية تأثيراً جوهرياً في الميزان التجاري ولاستخدام السياسة المالية بالطريقة المُثلى التي تُخفف من العجز في الميزان التجاري، لا بدَّ من وضع نموذج قياسي يُعرِّف عن مدى تأثير السياسة المالية بالميزان التجاري ويمكن من خلاله استخدام أدوات السياسة المالية بما يؤثر تأثيراً إيجابياً عليه.

3-1-1:مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المتغيرات المستقلة (الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة) ،إضافة للمتغير التابع المتمثل في مؤشر التوازن في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

3-1-2:مدة الدراسة:

تناولت مدة الدراسة سلسلة زمنية مكونة من 19 سنة امتدت بين عامي 2000-2018واختبرت هذه المدة كونها تضم بين فترة الحرب على سورية وفترة ما قبل الحرب في الجمهورية العربية السورية التي مازالت تعيشها ،وانعكس ذلك على استقرار جميع المتغيرات الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق في السياسة المالية وأثرها على الميزان التجاري وهو موضوع هذا الفصل.

3-1-3:مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة تمثلت تمثيلاً رئيسياً في المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء ونشرات مصرف سورية المركزي ،إضافة إلى بيانات غير منشورة من المكتب المركزي و مصرف سورية المركزي، وكانت البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة على أساس

سنوي لما بين(2000-2018)

3-1-4:الوصف الإحصائي للمتغير التابع BT:

ويوضح الشكل التالي شكل المنحنى خلال سنوات الدراسة

الشكل(3-1-1): العجز في الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

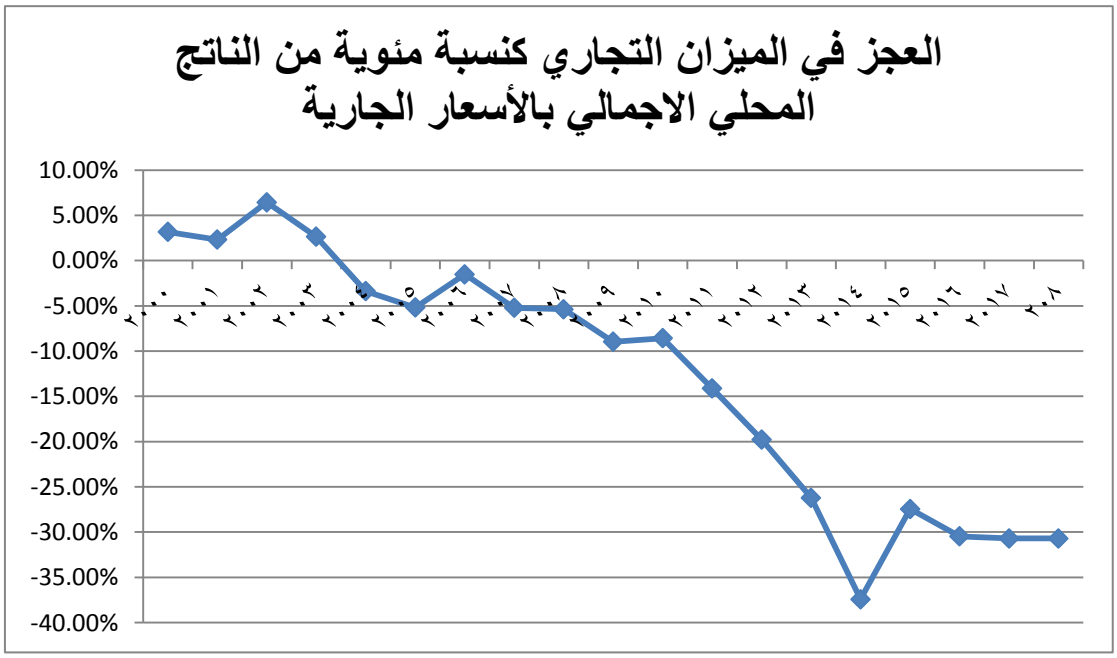

الشكل من إعداد الباحث بناءً على البيانات الموجودة في الملحق

بالاعتماد على مخرجات برنامج الE-views9 من خلال الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع ظهرت البيانات التالية:

الجدول(3-1-1):الإحصاءات الوصفية للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

-12.02574	Mean
-6.977276	Median
6.436344	Maximum
-37.41586	Minimum

13.89135	Std. Dev.
−0.447622	Skewness
1.753351	Kurtosis
1.962996	Jarque−Bera
0.374749	Probability
−240.5149	Sum
3666.420	Sum Sq. Dev.

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EVIEWS

وبتحليل الجدول يمكن وصف بيانات العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كالآتي:

- تبلغ قيمة المتوسط الحسابي للعجز في الميزان التجاري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي − 12.02574 وهي القيمة التي تتجمع حولها قيم العجز مع وجود قيم شاذة واضحة فوصلت أعلى قيمة 6.4363 وهي نسبة تعد فائضاً في الميزان التجاري وبالمقابل كانت أدنى قيمة قد تجاوزت 37.415− وهي أكبر قيمة عجز حصلت في الميزان التجاري إذا قُسمتْ على الناتج المحلي الإجمالي ،فيما كانت القيمة الوسطى للبيانات بعجزٍ مقداره 6.977276− و بقيمة 13.89135 للانحراف المعياري للبيانات ويوجد تشتت إحصائي واضح.
- وبالنسبة ل معيار الالتواء كان أقل من 0 وبالتالي يكون الشكل ملتوياً نحو اليسار وغير متناظر في حين معيار التفلطح والتذبذب فهو أقل من 3 وهذا يعني أن المنحنى الخاص بالبيانات مفلطح.
- وكانت مجموعة المشاهدات للعجز والفائض نسبة مئوية خلال المدة التي أُجريَتْ فيها الدراسة مساوية ل 240.5149− وأما مجموع مربع الانحرافات تساوي 3666.420 لإلغاء الفروقات السالبة الناجمة عن وجود فروق سالبة وأُخرى موجبة.

3−1−6:الدراسة القياسية:

3−1−6−1:اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع(التوازن في الميزان التجاري كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي):

يصف التوزيع الطبيعي عائلة من التوزيعات الاحتمالية المستمرة ،لها نفس الشكل العام، وتختلف في موقعها (الوسيط أو المتوسط) إضافة لمعلمات المقياس (أي الإنحراف المعياري)[120].

وغالباً تستخدم لتمثيل القيمة الحقيقية للمتغيرات العشوائية التي تكون توزيعاتها غير معروفة، و من أجل تحديد إذا كان التوزيع طبيعياً أم لا نضع كل من الفرضية العدم والفرضية البديلة:

-الفرضية العدم: لا يوجد توزيع طبيعي

-الفرضية البديلة: يوجد توزيع طبيعي

ويفاضل بين الفرضيتين من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية والقيمة المحسوبة أو بالنظر لاحتمالية اختبار Jarque-Bera ومن خلال بيانات الظاهرة في الجدول يلاحظ أنها تساوي 0.374749 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% (أي أن قيمة الاختبار المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التوزيع طبيعي.

ومن أجل إختيار المنهجية المناسبة لدراسة الانحدار يجب أن يُختبرْ جذر الوحدة لكل متغير على حدة:

3-1-6-1:اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الأول:

جذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى level والفرق الأول وتوقف الباحث عند الفرق الأول لأن المعلمات جميها استقرت عند المستوى الأول بدون ثابت وبدون زمن مع استخدام منهجية ديكي فولر المعدّل:

[120] Ahsanullah,kibiria&shakil).2014.normal distribution, atlantis studies in probability and statistics. p7

الجدول(3-1-2):مخرجات اختبار جذر الوحدة للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة:

	Level			First difference		
	none	c	c+t	None	C	c+1
Bt	0.8467	0.9001	0.2227	0.000***	0.0012	0.007
Gexp	0.998	0.995	0.991	0.009***	0.0347	0.035
T	0.872	0.9082	0.1853	0.0226**	0.126	0.330
Dif	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews9

-بعد التدقيق في مخرجات الجدول لم تستقر المعلمة bt إلا عند الفرق الأول بدون ثابت وبدون زمن ولم تستقر عند مستوى level حتى مع إدخال الزمن و الثابت عند مستوى دلالة 5%.

-أما بالنسبة للمعلمة gexp غير مستقرة في مستوى level بدون أو مع إدخال الثابت أو الثابت والزمن ولم تستقر إلا عند الفرق الأول بدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنسبة للمعلمة T لم تستقر الا عند الفرق الثاني بدون ثابت وبدون زمن واستقرت عند الفرق الأول بدون ثابت وبدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنهاية كانت معلمة dif غير مستقرة في المستوى بدون أو مع إدخال الثابت أو حتى مع الثابت والزمن وهي استقرت عند الفرق الأول بدون إدخال ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-ولأنَّ جميع المعلمات استقرت عند الفرق الأول وبالتالي ثبت خُلوها من مشكلة جذر الوحدة والاعتماد الطريقة الأمثل لتحليل المتغيرات ، فإنّه يجب إجراء اختبار التكامل المشترك قبل اختيار الطريقة الأمثل.

3-1-6-2: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج الأول:

يُجرى اختبار التكامل المشترك من أجل تحديد ما إذا كانت ثلاث سلاسل زمنية أو أكثر متكاملة معاً وبالتحديد يقوم بتقييم صحة علاقة التكامل المشترك من خلال ما يُسمى "تقدير القيمة العُليا لدالة الإمكان" وتستخدم أيضاً لإيجاد عدد العلاقات و أداة لتقدير تلك العلاقات[121]

أُجري اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة من خلال اختبار johansen cointegration test من قبل الباحث واختيرَتْ طريقة trace "التتبع" وأعطى الاختبار النتائج التالية:

الجدول(3-1-3):مخرجات اختبار التكامل المشترك:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Included observations: 19 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: BT DIF T GEXP

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Sample: 2000 2018

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.800145	65.33403	47.85613	0.0005
At most 1 *	0.712581	36.35109	29.79707	0.0076
At most 2	0.494102	13.90845	15.49471	0.0855
At most 3	0.087230	1.642887	3.841466	0.1999

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS

121 Wee, P. & Tan, R. (1997). Performance of Johansen's Cointegration Test. In East Asian Economic Issues (Applied Economics Research Series) (v. 3).

ولتحديد وجود تكامل مشترك أم عدم وجوده، وضع البحث كلاً من الفرضية البديلة والفرضية العدم و يتم المفاضلة بين القيم الجدولية والقيم المحسوبة وفق ما يأتي:

الفرضية العدم :يوجد r[122] متجه للتكامل.

الفرضية البديلة :يوجد r+1 متجه للتكامل.

وبعد الاطلاع على نتائج الجدول السابق يُشاهد بأنّ هناك مُتجهين بسبب أنّ احتمالية المتجهين الأولين أصغر من 5% ولذلك فإنّه نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه يوجد متجهين اثنين للتكامل عند مستوى دلالة 5% ولذلك استخدم البحث الانحدار الذاتي ARDL.

3-1-6-3:النموذج القياسي الأول للمتغيرات المدروسة BT:

بعد التأكد من التوزيع الطبيعي و جذر الوحدة و التكامل المشترك استُخدمَ نموذج ARDL.

و ظهرت النتائج التالية:

الجدول(3-1-4):نموذج ARDL للعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

[122] حيث تأخذ r قيمتها من صفر إلى 3 في المثال السابق وذلك وفق تراتبية الاختبار إلى أن يتم قبول الفرضية العدم.

Dependent Variable: BT

Method: ARDL

Sample (adjusted): 2000 2018

Included observations: 19 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (0 lag, automatic): T GEXP DIF

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BT(-1)	0.096988	0.239440	0.40506	0.6916
DIF	5.62E-05	1.40E-05	4.003321	0.0013
GEXP	1.12E-05	7.20E-06	1.560061	0.1411
T	-4.3E-05	2.22E-05	-1.9589	0.05
C	3.054974	2.563392	1.191770	0.2532

R-squared	0.946443	Mean dependent	(-12.6)
Adjusted R-sq	0.931141	Schwarz .CE	5.905846
S.E. of regression	3.666543	Akaike info crite-rion	5.657310
Hannan-Quin.	5.699372	Durbin-w	2.691660
Prob(F)	0.00000	F-statstic	61.85092

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

-بعد الاطلاع على نتائج الدراسة القياسية السابقة وجد البحث أنهُ يُوجدُ علاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغيرات (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ، العجز في الموازنة) وبين العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعادلة التالية:

$$BT=-4.34E-05\ (T)+5.62E-05(DIF)$$

•وأعطت معلمة الضرائب معنويتها فكانت احتمالية المعلمة تُساوي(0.05) وهي عند حُدود مُستوى الدلالة 5%،فكان أثر الضرائب في العجز في الميزان التجاري كبيراً وبعلاقة عكسية، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الضرائب سوف تقلل نسبة العجز في الميزان التجاري كجزء من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.34E-05)،وذلك بسبب أنَّ زيادة الضرائب والرسوم على السلع والخدمات سوف تؤدي إلى زيادة العبء الذي تضعه على عاتق المستثمر، مما سيؤدي لزيادة التكاليف التي سوف تنعكس في صورة ارتفاع للأسعار، وهذا يؤدي لرفع قيمة ايرادات الدولة ،وإذا استُخدمتْ بالشكل الأمثل والمدروس سوف تؤدي إلى تخفيض العجز.

•وأعطت النتائج القياسية أن معلمة العجز معنوية وقيمتها (0.0013)،بوجد علاقةً طردية بينَ العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين العجز في الموازنة ،بالتالي زيادة العجز في الموازنة ستؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري بمقدار (5.62E-05) ويمكن تسويغ ذلكَ بأنَّ ارتفاع قيمة العجز في الموازنة ارتفاعاً غير مدروس وغير مخطط خصوصاً مع ازدياد تكاليف الحرب وتمويلها عن طريق زيادة العجز في الموازنة، أدى لانعكاسِ ذلكَ بصورة ازدياد قيمة العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

•وكانت معلمة الإنفاق الحكومي غير معنوية و أعطَتْ احتمالية المعلمة القيمة (0.1411) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.5)،وهذا يعني أنّ الإنفاق الحكومي لا يؤثر في العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

•أما بطبيعة النتائج القياسية فأظهرَ النموذج ما يلي:

•معامل التحديد R-square :تكون المتغيرات المستقلة الثلاث (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ،العجز في الموازنة) استطاعت أن تُفسرَ ما يقترب من ال 0.94% من التغيرات الحاصلة في المتغير العجز في الميزان التجاري.

•تُشير قيمة دوربن واتسون(2.69) وهي أقل من القيمة الجدولية المقابلة والمساوية لِـ 3.14،وهذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتيَ بين البواقي.

•وأظهرَ النموذج أنَّهُ معنوي، حيثُ كانَتْ F المحسوبة أكبر من F الجدولية وكانت قيمتها تساوي 61.8.

3-1-6-4: اختبار التباين (مشكلة ثبات التباين):

تعد مجموعة المتغيرات العشوائية غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية واحدة على الأقل من أفراد المجتمع تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الفرعية الأُخرى، أي أن تباين الخطأ العشوائي غير ثابت من مشاهدة إلى أُخرى وتظهر بصورة خاصة في البيانات المقطعية[123] وهذا الاختلاف في تجانس التباين يمكن أن يحدد كمياً باستخدام اختبار التباين أو

أي مقياس آخر من مقايس التشتت الإحصائية .

وللتأكد من وجود ثبات التباين أو فقد وجودها استخدم البحث اختبار عدم التجانس heteroscedasticity test في برنامج EVIEWS وأظهر الجدول النتائج التالية:

[123] مرتضى منصور عبدالله.2018.مقارنة بين اختبارات مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في انموذج الانحدار الخؤطي المتعدد في حالة ابتعاد البيانات عن التوزيع الطبيعي.مجلة العلوم والاقتصاد، اع 51.جامعة ديإلى.العراق.ص 130.

الجدول(3-1-4):مخرجات عدم ثبات التباين في العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.568120	Prob. F(4,14)	0.2372
Obs*R-squared	5.878764	Prob. Chi-Square(4)	0.2084
Scaled ex-plained SS	5.748836	Prob. Chi-Square(4)	0.2187

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

وللبتِّ بوجود المشكلة وضُعَتْ كلٌّ من الفرضيتين العدم والنظرية البديلة:

الفرضية العدم: يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرضية البديلة: لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

وبالاطلاع على نتائج الجدول فإنّه تُرفضْ الفرضية العدم وتُقبلْ الفرضية البديلة والقائلة بأنهُ لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين لأنَّ prob chi-square>α و تبلغ قيمتها (0.237) أي أنها أكبر من مستوى الدلالة.

النتائج:

-تؤثر السياسة المالية سواءً من ناحية الضرائب أو من ناحية الإنفاق الحكومي أو باستخدام عجز الموازنة في الميزان التجاري أي الزاوية الأولى من المربع السحري لكالدور من خلال التالي:

1-لم يكن هناك علاقة معنوية بين الانفاق الحكومي وبين العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2-يوجد علاقة معنوية عكسية بين الضرائب و والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3-يوجد علاقة معنوية طردية بين العجز في الموازنة والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3-2:المبحث الثاني: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل البطالة:

تمهيد:

إنَّ مُشكلة البطالة في سورية مُشكلة معقدة وصعبة الفهم لمحددات عديدة فتعددت أنواعها وأشكالها، فهناك البطالة الموسمية والبطالة المقنعة(المنتشرة في الجهات الحكومية انتشاراً خاص) والاحتكاكية والهيكلية فضلاً عن قلة دقة الإحصاءات في القطاع الخاص (وذلكَ من أجل التهرب من التأمينات للعاملين في القطاع الخاص)وبالتالي هناك صعوباتٌ عدَّة تواجهُ الباحثين في فهم طبيعة البطالة في الجمهورية العربية السورية، هذا ومما زاد حدة هذه الظاهرة تبعات الحرب ووقودها سواء من هجرة أو تحطم المنشآت الصناعية والتجارية خاصة أم عامة إضافة إلى حالات التشوه و الشلل الجزئي أو الكلي ،كل ذلك أسهم في ارتفاع معدّلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً.

3-2-1:مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المتغيرات الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة إضافة للمتغير التابع المتمثل في معدّل البطالة.

واقتصرت عينة البحث على هذه المتغيرات للمرحلة الممتدة من عام 2000-2018 وهي المرحلة التي تطرق إليها البحث وكانت غنية بالتغيرات.

3-2-2:مدة الدراسة:

تناولت مدة الدراسة سلسلة زمنية مكونة من 19 سنة امتدت بين عامي 2000-2019،واختيرتْ هذه المدة كونها تقارن بين مدة الحرب ومدة ما قبل الحرب في الجمهورية العربية السورية التي مازالت تعيشها ،وانعكس ذلك على استقرار جميع المتغيرات الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق في السياسة المالية وأثرها في معدّل البطالة وهو موضوع هذا الفصل.

3-2-3:مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة تمثلت تمثيلاً رئيسياً في المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء ونشرات مصرف سورية المركزي ،إضافة إلى بيانات غير منشورة من المكتب المركزي و مصرف سورية المركزي، وكانت البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة على أساس سنوي منذ عام 2000 وحتى عام 2018.

3-2-4:أساليب التحليل الاحصائي:

حُللتْ بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات التابعة والمستقلة من خلال استخدام برنامج EVIEWS9.

3-2-5:الوصف الإحصائي للمتغير التابع:

الشكل(3-2-1): معدّل البطالة في سورية:

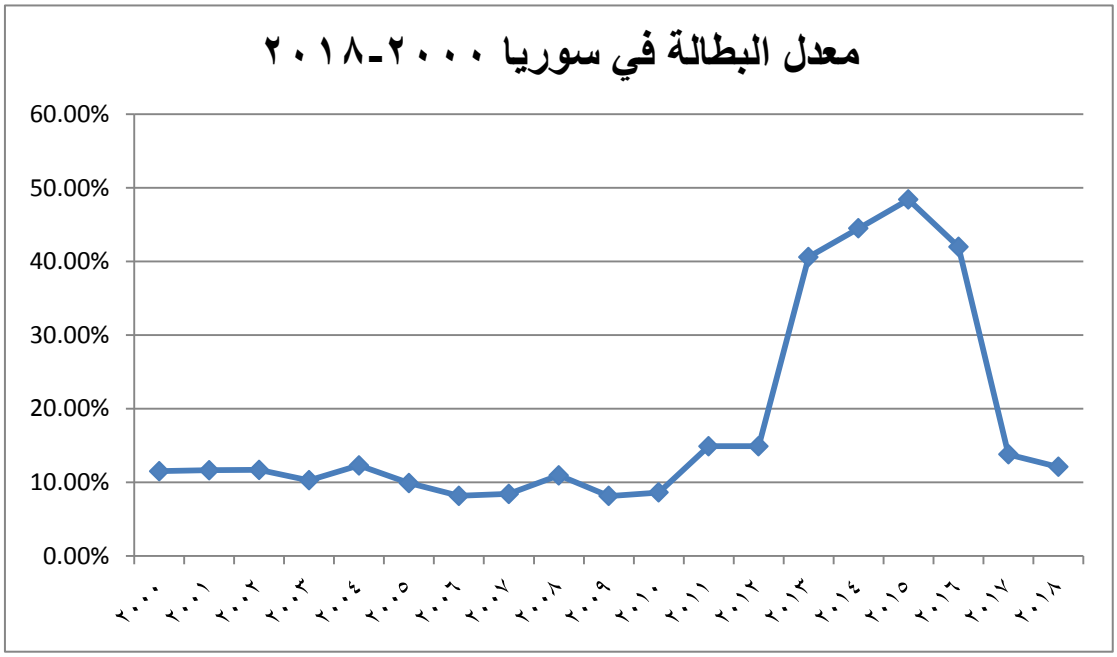

الشكل من إعداد الباحث بناءً على البيانات الموجودة في الملحق

من خلال التدقيق في البيانات بالشكل التالي ملاحظة أنه ومنذ عام 2000 تجاوز معدّل البطالة ال 10% وحافظت على هذه المستويات بين صعود وهبوط حتى عام 2011 و بدأت معدّلات البطالة تتفاقم تفاقماً كبيراً ووصلت إلى رقم غير مسبوق عام 2015 ووصلت إلى ما يزيد عن 48% ،وهذا الرقم ليس بالسهل و يشكل تهديداً كبيراً فهو يقترب من أن نصف قوة العمل في سورية عاطلة عن العمل لسبب أو لآخر ،إضافة للتبعيات الأُخرى التي تسببها من زيادة الفقر وارتفاع معدّلات الإعالة وتبعيات أُخرى اقتصادية واجتماعية مما يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكُلية.

وبالاعتماد على مخرجات برنامج الeviews9 من خلال الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع ظهرت البيانات التالية:

الجدول(3-2-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل البطالة:

Mean	18.04
Median	11.68
Maximum	48.8
Minimum	8.14
Std. Dev.	13.9
Skewness	1.832
Kurtosis	3.094
Jarque-Bera	6.0625
Probability	0.04
Sum	342.77
Sum Sq. Dev.	3488.917

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

وبتحليل الجدول يمكن وصف بيانات معدّل البطالة كالآتي:

-تبلغُ قيمة المتوسط الحسابي لمعدّل البطالة 18.04% وهي القيمة التي تتجمع حَولُها قيم معدّل البطالة مع وجود قيم شاذة واضحة فوصلت أعلى قيمة 48.8% وتُعد النسبة كبيرة جداً لمعدّل البطالة وبالمقابل كانت أدنى قيمة لمعدّل البطالة 8.14 فيما كانت القيمة الوسطى للبيانات بمعدّل مقداره 11.68 و بقيمة 13.9 للانحراف المعياري للبيانات و يوجد تشتت إحصائي واضح وتباعد بين البيانات.

-وبالنسبة ل معيار الالتواء كان أعلى من 0 بقيمة مقدارها 1.832 وبالتالي يكون الشكل ملتوي نحو اليمين وغير متناظر في حين معيار التفلطح والتذبذب فهو أكثر من 3 بقيمة 3.094 وهذا يعني أن المنحنى الخاص بالبيانات مفلطح تفلطحاً بسيطاً جداً لاقترابه الشديد من القيمة المعيارية.

-وكانت مجموعة المشاهدات لمعدّل البطالة خلال المدة التي أُجريَتْ فيها الدراسة مساوية ل 342.77 وأما مجموع مربع الانحرافات تساوي 3488.917 لإلغاء الفروقات السالبة الناجمة عن وجود فروق سالبة وأُخرى موجبة.

3-2-6:الدراسة القياسية:

3-2-6-1:اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع:

من أجل تحديد إذا كان التوزيع طبيعياً أم لا، نضع كل من الفرضية العدم والفرضية البديلة:

-الفرضية العدم: لا يوجد توزيع طبيعي.

-الفرضية البديلة: يوجد توزيع طبيعي.

وتتم المفاضلة بين الفرضيتين من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية والقيمة المحسوبة أو بالنظر لاحتمالية اختبار Jarque-Bera ومن خلال بيانات الظاهرة في الجدول يلاحظ أنها تساوي 0.04 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدم القائلة بأن التوزيع غير طبيعي. و من أجل اختيار المنهجية المناسبة لدراسة يجب أن يختبر جذر الوحدة لكل متغير على حدة:

3-2-6-2:اختبار جذر الوحدة للمتغيرات:

جذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى level والفرق الأول وتوقف الباحث عند الفرق الأول لأن المعلمات جميها استقرت عند المستوى الأول بدون ثابت وبدون زمن مع استخدام منهجية ديكي فولر المعدّل:

الجدول(3-2-2):مخرجات اختبار جذر الوحدة لمعدّل البطالة والمتغيرات المستقلة:

	Level			First difference		
	none	c	c+t	None	c	c+1
Gexp	0.998	0.995	0.991	0.009***	0.0347	0.035
T	0.872	0.9082	0.1853	0.0226**	0.126	0.330
Dif	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57
U	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews9

-بعد التدقيق في مخرجات الجدول استقرت المعلمة U عند المستوى مع إدخال ثابت و زمن عند مستوى دلالة 5%.

-أما بالنسبة للمعلمة gexp غير مستقرة في مستوى level بدون أو مع إدخال الثابت أو الثابت والزمن ولم تستقر الا عند الفرق الأول بدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنسبة للمعلمة T لم تستقر إلا عند الفرق الثاني بدون ثابت وبدون زمن واستقرت عند مستوى level عند ال none أي بدون ثابت وبدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنهاية كانت معلمة dif غير مستقرة في مستوى level بدون أو مع إدخال الثابت أو حتى مع الثابت والزمن وهي استقرت عند الفرق الأول بدون إدخال ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

وبالاعتماد على نتائج اختبار جذر الوحدة فإن النموذج الذي سيُستخدمُ في الدراسة القياسية هو ARDL.

3-2-6-3:النموذج القياسي للمتغير التابعU:

الجدول(3-2-3):نموذج الانحدار الذاتي لمعدّل البطالة:

Dependent Variable: U

Method: ARDL

Sample (adjusted): 2000 2018

Included observations: 19 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (0 lag, automatic): T GEXP DIF

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
U(-1)	0.415785	0.186576	2.228505	0.0427
T	1.32E-06	3.83E-05	0.034565	0.9729
GEXP	-2.78E-05	1.30E-05	-2.140824	0.05
DIF	-5.32E-05	1.31E-05	-4.067821	0.0012
C	15.13265	4.381329	3.453894	0.0039

R-squared	0.842022	Mean dependent var	18.04053
Adjusted R-squared	0.796885	S.D. dependent var	13.92224
S.E. of regression	6.274510	Akaike info criterion	6.731802
Sum squared resid	551.1727	Schwarz criterion	6.980339
Durbin-Watson	2.238985	Hannan-Quin	6.773864
F-statistic	18.65496	Prob(F)	0.000017

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews9

•بناءً على المخرجات السابقة وجد الباحث أنه يوجد علاقة بين معدّل البطالة وبين كل من (الإنفاق الحكومي ،العجز في الموازنة) وفقاً للمعادلة التالية:

$$U=15.132+0.415\ U(-1)\ -2.78E-05\ (GEXP)\ -5.32E-05\ (DIF)$$

•ومن خلال المعادلة السابقة يتضح لدينا أن المتغير الأول U(−1) هو المتباطئ الأول[124] لمعدّل البطالة وهو معنوي بالتالي يوجد علاقة طردية بين المتغيرين فكلما زاد المتباطئ الأول للبطالة بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد معدّل البطالة بالسنة التالية بمقدار 0.415785 لأن البطالة لا تظهر في ليلة وضحاها بل أنها معدّل تراكمي تعمل على تحديده السياسات والإجراءات المتخذة.

•أما بالنسبة إلى الضرائب فكانت المعلمة غير معنوية ويمكن عزو ذلك إلى قلة فعالية الجهاز الضريبي في سورية، وفي حالتنا هذه في الجمهورية العربية السورية فإن الضرائب لا تؤثر على البطالة كونها بحاجة لإعادة بناء لكي تتماشى مع معطيات الحياة الحديثة ولاقتصاد السوري الحالي.

•وكانت معلمة الإنفاق الحكومي معنوية بعلاقة سلبية وقيمتها تساوي (2.78E−05−) وهذا مقبول اقتصادياً فإنه كلما زاد الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة قلت معدّلات البطالة بمقدار معلمة الإنفاق، وبالتالي القول بضرورية سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الإنفاق وخاصة الإنفاق الاستثماري بما يوفر فرص عمل ويقلل من معدّلات البطالة.

•أما العجز في الموازنة بعلاقة عكسية المعلمة معنوية أيضاً وقيمة معلمته (5.32E−05−) وتعني بذلك أنه يوجد علاقة عكسية بين البطالة وبين العجز في الموازنة أي كلما زاد العجز بمقدار وحدة واحدة قلَّتْ البطالة في الجمهورية العربية السورية بمقدار المعلمة وذلك يرجع لتبني الدولة أهدافاً اجتماعية ومحاولتها لتخفيض معدّل البطالة على حساب العجز في الموازنة.

•وفيما يتعلق بطبيعة النتائج القياسية:

•معامل التحديد R−square :تكون المتغيرات المستقلة الثلاث (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ،العجز في الموازنة) استطاعت أن تُفسر ما يقترب من ال 85%من التغيرات الحاصلة في المتغير العجز في

[124] يعنى بالمتباطئ الأول القيمة السابقة لمعدّل البطالة.

الميزان التجاري.

- تشير قيمة دوربن واتسون(2.239)وهي قريبة جداً من القيمة وهي قريبة جداً من القيمة 2،وهذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.
- وأظهر النموذج أنه معنوي، و كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية وكانت قيمتها تساوي 18.65 وباحتمالية 0.000017.

3-2-6-4:اختبار بوند تيست:

يوضح اختبار باوند ما إذا كان يوجد علاقة أم لا بين المتغيرات وذلك وفق قاعدة الحدود فإذا كانت F المحسوبة أقل من الحد الأدنى فلا يوجد علاقة وإذا كانت أكبر فإنّه يوجد علاقة وإذا ما بينهما فيصعب اتخاذ القرار، و أظهر الاختبار النتائج التالية :

الجدول(3-2-4):مخرجات بوند تيست:

ARDL Bounds Test
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: C
Included observations: 19
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.496840	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

تُلاحظ قيمة F-statistic تساوي 6.496 وهي أكبر من القيمة العليا عند 1% وبالتالي يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه يوجد علاقة قوية بين الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة وهي المتغيرات الداخلة في الدراسة.

3-2-6-5:اختبار التباين المشترك U:

كما أُسلفَ سابقاً تعد مجموعة المتغيرات العشوائية غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية واحدة على الأقل من أفراد المُجتمع تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الفرعية الأُخرى.

وللتأكد من وجود ثبات التباين أو غياب وجوده استخدم البحث اختبار عدم التجانس heteroscedasticity test في برنامج EVIEWS وأظهر الجدول النتائج التالية:

الجدول(3-2-5):مخرجات عدم ثبات التباين في معدّل البطالة:

Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.272102	Prob. F(4,14)	0.3272
Obs*R-squared	5.064841	Prob. Chi-Square(4)	0.2807
Scaled ex-plained SS	5.486410	Prob. Chi-Square(4)	0.2409

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

وللبتِّ بوجود المشكلة وضُعَتْ كلٌّ من الفرضيتين العدم والنظرية البديلة:

الفرضية العدم: يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرضية البديلة: لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

وبالاطلاع على نتائج الجدول فإنّه تُرفضْ الفرضية العدم وتُقبلْ الفرضية البديلة والقائلة بأنهُ لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين لأنَّ prob chi-square>α أي أن قيمة احتمالية كاي مربع التي هي(0.3272) أكبر من مستوى الدلالة(5%).

3-2-6-7:اختبار الارتباط الذاتي:

يقومُ هذا الاختبار على الفرضية العدم القائلة بفقد وجود ارتباط بين قيم المتغير العشوائي في السنة الحالية والسنوات السابقة أو اللاحقة، ووجود هذه المشكلة يُفقدُ المعلمات كفاءَتها مع الحفاظ على اتساقها وغياب تحيُّزِها وقد تؤدي إلى تخفيض دقة التنبؤ.

فقام البحث باستخدام اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي Breusch-Godfrey LM باستخدام برنامج EVIEWS9 وظهرت النتائج التالية:

الجدول(3-2-5):مخرجات اختبار الارتباط الذاتي لمعدّل البطالة:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.215787	Prob. F(2,12)	0.1517
Obs*R-squared	5.124276	Prob. Chi-Square(2)	0.0771

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

-بعد الاطلاع على النتائج وضعت الفرضيات التالية:

الفرضية العدم: يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

الفرضية البديلة: لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

و لأنَّ prob F> α تُقبل الفرضية العدم فاحتمالية Fتساوي 0.1517 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% أي يوجد مشكلة ارتباط ذاتي ويمكن عزو النتيجة السابقة بأن هناك متغيرات تفسيرية غير داخلة في الدراسة العملية تؤثر فيها.

النتائج:

-تؤثر السياسة المالية سواءً من ناحية الضرائب أو من ناحية الإنفاق الحكومي أو باستخدام عجز الموازنة في معدّل البطالة أي الزاوية الثانية من المربع السحري لكالدور من خلال التالي:

1-يوجد علاقة معنوية عكسية بين الإنفاق الحكومي معدّل البطالة.

2-لا يوجد علاقة معنوية بين الضرائب و معدّل البطالة.

3-يوجد علاقة معنوية عكسية بين العجز في الموازنة ومعدّل البطالة.

4-يوجد علاقة معنوية طردية بين معدّل البطالة والمتباطئ الأول لمعدّل البطالة.

3-3: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- معدّل التضخم:

تمهيد:

تُؤثر السياسة المالية تأثيراً جوهرياً في معدّل التضخم وخصوصاً في حالة السياسة المالية الانكماشية التي تهدف كما أُسلف لِعلاج الفجوة التضخمية ولاستخدام السياسة المالية بالطريقة المُثلى التي تُخففُ التضخم، لا بُدَّ من وضع نموذج قياسي يعرِّفُ عن مدى تأثير السياسة المالية في معدّل التضخم، ويُمكن من خلاله استخدام أدوات السياسة المالية بما يؤثرُ تأثيراً إيجابياً عليه.

3-3-1:مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المتغيرات: الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة إضافة للمتغير التابع المتمثل في معدّل البطالة.

واقتصرت عينة البحث على هذه المتغيرات للمرحلة الممتدة من عام 2000-2018 وهي المرحلة التي تطرق اليها البحث وكانت غنية بالتغيرات.

3-3-2:مدة الدراسة:

تناولت مدة الدراسة سلسلة زمنية مكونة من 19 سنة امتدت بين عامي 2000-2019،واختيرَتْ هذه الفترة كونها تقارن بين مدة الحرب ومدة ما قبل الحرب في الجمهورية العربية السورية التي مازالت تعيشها ،وانعكس ذلك على استقرار جميع المتغيرات الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق في السياسة المالية وأثرها على معدّل التضخم وهو موضوع هذا الفصل.

3-3-3:مصادر البيانات:

جرى الحصولُ على البيانات من مصادر مختلفة تمثلت تمثلاً رئيسياً في المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء ونشرات مصرف سورية المركزي ،إضافة إلى بيانات غير منشورة من المكتب المركزي و مصرف سورية المركزي، وكانت البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة على أساس سنوي منذ عام 2000 وحتى عام 2018.

3-3-4:أساليب التحليل الاحصائي:

حُللتْ بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات التابعة والمستقلة من خلال استخدام برنامج EVIEWS9 .

3-3-5:الوصف الإحصائي للمتغير التابع:

الشكل(3-3-1):معدّل التضخم في سورية:

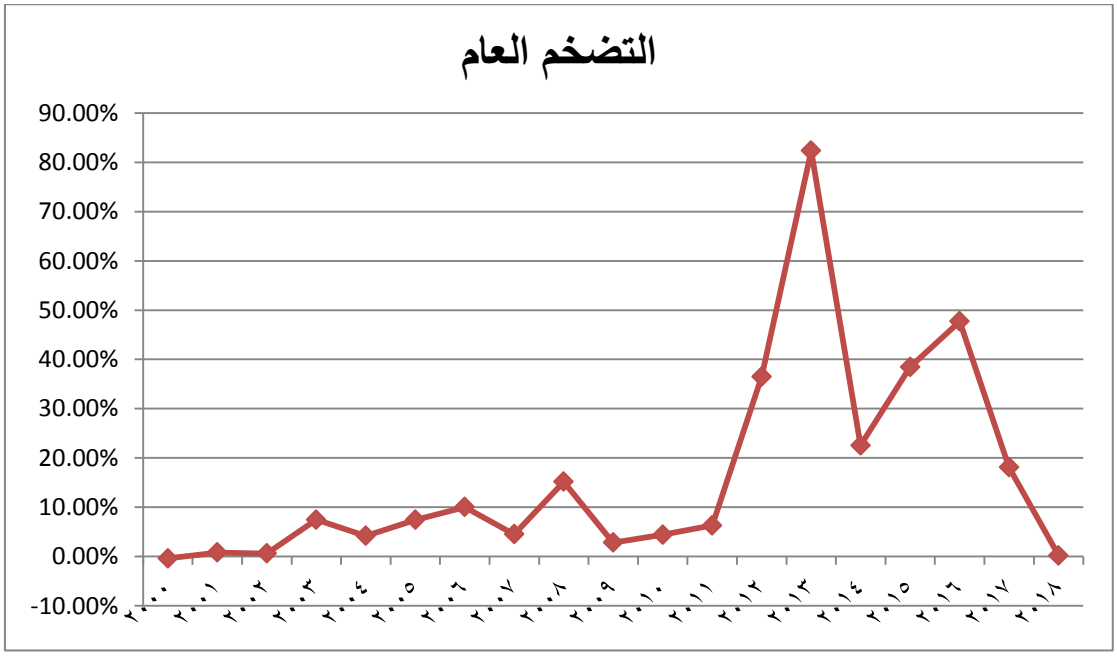

الشكل من إعداد الباحث بناءً على البيانات الموجودة في الملحق

بالاعتماد على مخرجات برنامج الeviews9 من خلال الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع

ظهرت البيانات التالية:

الجدول(3-2-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل التضخم:

0.154510	Mean
0.068550	Median
0.823600	Maximum
-0.004200	Minimum
0.211199	Std. Dev.
1.887002	Skewness
6.114346	Kurtosis
19.95188	Jarque-Bera
0.000047	Probability
3.090200	Sum
0.847499	Sum Sq. Dev.

EVIEWS9 الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج

-بتحليل الجدول يمكن وصف بيانات معدّل التضخم السنوي كالآتي:

•تبلغُ قيمةُ المتوسط الحسابي لمعدّل التضخم 0.154510 وهي القيمة التي تتجمعُ حولها قيم معدّل التضخم مع وجود قيم شاذة واضحة فوصلت أعلى قيمة 0.823600 وبالمقابل كانت أدنى قيمة لمعدّل التضخم 0.004200- وهي أقل قيمة لمعدّل التضخم حصلت خلال سنوات الدراسة فيما كانت القيمة الوسطى للبيانات بمعدّل مقداره 0.068550 و بقيمة 0.211199 للانحراف المعياري للبيانات فيوجد تشتت إحصائي واضح وتباعد بين البيانات.

•وبالنسبة لمعيار الالتواء كان أعلى من 0 بقيمة مقدارها 1.887002وبالتالي يكون الشكل ملتوياً نحو اليمين وغير متناظر في حين معيار التفلطح والتذبذب فهو أكثر من 3 بقيمة 6.114346وهذا يعني أن المنحنى الخاص بالبيانات مفلطح .

•وكانت مجموعة المشاهدات لمعدّل التضخم خلال المدة التي أُجريَتْ فيها الدراسة مساوية ل 3.090200 وأما مجموع مربع الانحرافات تساوي 0.847499 لإلغاء الفروقات السالبة الناجمة عن وجود فروق سالبة وأُخرى موجبة.

3-3-6:الدراسة القياسية للمتغير التابع I:

3-3-6-1:اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع:

ومن أجل تحديد إذا كان التوزيع طبيعياً أم لا، وضُعتْ كُلاً من الفرضية العدم والفرضية البديلة:

-الفرضية العدم: لا يوجد توزيع طبيعي.

-الفرضية البديلة: يوجد توزيع طبيعي.

ويُفاضل بين الفرضيتين من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية والقيمة المحسوبة أو بالنظر لاحتمالية اختبار Jarque-Bera ومن خلال بيانات الظاهرة في الجدول يُلاحظ أنها تساوي 0.000047 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدم القائلة بأن التوزيع غير طبيعي.

•ولاختيار المنهجية المناسبة للدراسة يجب أن يُختبر جذر الوحدة لكل متغير على حدة:

3-3-6-2:إختبار جذر الوحدة للمتغيرات:

جذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى level والفرق الأول وتوقف الباحث عند الفرق الأول لأن المعلمات جميها استقرت عند المستوى الأول بدون ثابت وبدون زمن مع استخدام منهجية ديكي فولر المعدّل:

الجدول(3-3-2):مخرجات جذر الوحدة لمعدّل التضخم:

	Level			First difference		
	none	c	c+t	None	C	c+1
Gexp	0.998	0.995	0.991	0.009***	0.0347	0.035
T	0.872	0.9082	0.1853	0.0226**	0.126	0.330
Dif	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57
I	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews9

-بعد التدقيق في مخرجات الجدول استقرت معلمة التضخم عند الفرق الأول مع إدخال ثابت و زمن عند مستوى دلالة 10%.

-أما بالنسبة للمعلمة gexp غير مستقرة في مستوى level بدون أو مع إدخال الثابت أو الثابت والزمن ولم تستقر إلا عند الفرق الأول بدو ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنسبة للمعلمة T لم تستقر إلا عند الفرق الثاني بدون ثابت وبدون زمن واستقرت عند مستوى level عند none أي بدون ثابت وبدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنهاية كانت معلمة dif غير مستقرة في مستوى level بدون إدخال الثابت أو معه أو حتى مع الثابت والزمن وهي استقرت عند الفرق الأول بدون إدخال ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

و لأن جميع المعلمات استقرت عند الفرق الأول وبالتالي ثبت خلوها من مشكلة جذر الوحدة ، وبالتالي تكون الطريقة الأمثل للدراسة القياسية هي ARDL.

3-3-6-3:النموذج القياسي للمتغيرات المدروسة:

بعد التأكد من جذر الوحدة وأن المعلمات استقرت عند I(1) ،ظهرت النتائج التالية:

الجدول(3-3-3):نموذج الانحدار الذاتي لمعدّل التضخم:

Dependent Variable: I
Method: ARDL
Sample (adjusted): 2000 2018
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): T GEXP DIF
Fixed regressors: C
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
I(-1)	0.083168	0.205346	0.405015	0.6921
GEXP	-1.18E-06	2.79E-07	-4.216242	0.0010
DIF	-1.54E-06	2.49E-07	-6.185502	0.0000
T	3.67E-06	1.27E-06	2.900097	0.0124
T(-1)	-1.97E-06	7.97E-07	-2.475141	0.0279
C	0.130886	0.067727	1.932547	0.0754

R-squared	0.810065	Mean dependent var	0.162642
Adjusted R-squared	0.737013	S.D. dependent var	0.213746
S.E. of regression	0.109613	Akaike info criterion	-1.331624
Sum squared resid	0.156196	Schwarz criterion	-1.033380
Log likelihood	18.65043	Hannan-Quinn criter.	-1.281149
F-statistic	11.08891	Durbin-Watson stat	2.196475
Prob(F-statistic)	0.000253		

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال النتائج السابقة نجد أن هناك علاقة معنوية بين كل من معدّل التضخم وبين (الإنفاق الحكومي ،الضرائب ،العجز في الموازنة) وفقاً للمعادلة التالية:

I=0.130886−1.18E−06 (GEXP) −1.54E−06(DIF)+ 3.67E−06(T) −1.97E−06(T−1)

•من خلال المعادلة السابقة يتضح أن المتغير الأول (1−)I وهو المتباطئ الأول لمعدّل التضخم غير معنوي باحتمالية 0.6921 وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن معدّل التضخم لا يتأثر بالسنوات السابقة لأن التضخم سنوي و الأثر التضخمي في سورية متغير يومي حتى في بعض الأوقات أصبح التغير لحظي وهو يعتمد على متغيرات كثيرة كالسياسات الحكومية فمثلا القرار الحكومي الأخير بزيادة سعر مادة المازوت ليصبح سعر اللتر 500 ليرة بدلاً من 180 ليرة انعكس انعكاساً مباشراً على أسعار السلع مما أظهر أثر تضخمي واضح.

•في حين أنَّ معلمة الإنفاق الحكومي معنوية باحتمالية 0.001 وهي أقل من 0.5% وبالتالي إن زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضه يوثر تأثيراً مباشراً على التضخم ولدينا هنا علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق الحكومي فإذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سوف يقل التضخم بمقدار 1.18E−06 وبالتالي يجب على الحكومة استخدام الإنفاق الحكومي لأنه أداة مهمة من أدوات السياسة المالية بحذر ودقة لما له من أثر سريع وكبير على التضخم و أن زيادة الإنفاق الحكومي تتم في حالة السياسة المالية التوسعية التي تهدف لزيادة الطلب الكلي كما أُسلف وعلى العكس إن تخفيض الإنفاق الحكومي يكون في حالة السياسة المالية الانكماشية من أجل تخفيض التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار فعلى سبيل المثال زيادة الإنفاق الحكومي على شكل رواتب وأجور بدون أن تقابل تلك الزيادة بزيادة في مستوى الانتاج سوف يؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية والتالي ارتفاع معدّلات التضخم.

•وأظهرت معلمة العجز في الموازنة إيجابيتها باحتمالية 0.000 وهذا يعني حتمية الأثر التضخمي في

حال زيادة العجز أو نقصه في الموازنة ومن خلال المعادلة السابقة نجد أن العلاقة عكسية بين التضخم والعجز في الموازنة فإذا العجز بمقدار وحدة واحدة سوف يقل التضخم بمقدار(1.54E−06) وبالتالي نجد هنا ضرورة توجيه العجز في الموازنة توجيهاً سليماً وخصوصاً في حالة تحقيق التوازن عن طريق التمويل بالعجز وذلك بزيادة الإصدار النقدي لحلِّ المشكلة مما يُؤدي لِزيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة مُعدّلات التضخم.

•أما بالنسبة إلى الضرائب فأُخذَ الأثر الضريبي في التضخم إضافة لمتباطئ واحد للضرائب وذلك بسبب الأثر الإيجابي الذي أعطاه للنموذج فكانت معلمة الضرائب طردية باحتمالية 0.0124 وهي أصغر من مستوى دلالة 5% و هذا يعني أن للضرائب أثراَ كبيراَ في معدّلات التضخم وكانت طبيعة العلاقة طردية فإذا زادت الضريبة بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد معدّل التضخم بمقدار 3.67E−06(T) وهذه النتيجة مقبولة اقتصادياً فأنَّ زيادة الضرائب سوف تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج ،وهذه الزيادة سوف تنعكس انعكاساً مباشراً على المنتجاًت وبالتالي زيادة عامة بالأسعار و في حالة استخدام سياسة مالية توسعية تُخفضْ الضرائب والعكس في حالة استخدام سياسة مالية انكماشية .

•أما معلمة المتباطئ الأول للضرائب أعطت إيجابيتها باحتمالية 0.0279 وبعلاقة سلبية وكانت معلمتها (1.97E−06−)وهذا يعني أن لها تأثيراً سلبياً محدوداً أيضاً على المدى المتوسط والطويل الأجل على معدّل التضخم ولكن مُحصلة الأثر تكون ايجابية.

•وبالتالي يجب أن تُستخدام سياسة مالية توسعية تُخفض من خلالها الضرائب وبالتالي تؤدي لتخفيض التضخم على المدى القصير وبشكل أقل على المدى المتوسط والطويل مع الأخذ بالحُسبان دراسة أنواع الضرائب التي يجب تخفيضها دراسة موضوعية وحقيقية.

•أما بطبيعة النتائج القياسية وجدَ البحث:

- معامل التحديد R-square :تكون المتغيرات المستقلة الثلاثة (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ،العجز في الموازنة) استطاعَتْ أنْ تُفسر ما يقترب من ال 0.81من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو معدّل التضخم.
- تُشير قيمة دوربن واتسون(2.19)وهي قريبة جداً من القيمة 2،وهذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.
- وأظهر النموذج أنه معنوي، و كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية وكانت قيمتها تساوي 11.08891باحتمالية 0.0002.وبالتالي يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3-3-6-4:اختبار بوند للمتغيرات المستقلة:

يوضح اختبار باوند ما إذا كان يوجد علاقة أم لا بين المتغيرات وذلك وفق قاعدة الحدود فإذا كانت F المحسوبة أقل من الحد الأدنى فلا يوجد علاقة وإذا كانت أكبر فإنّه يوجد علاقة وإذا ما بينهما فيصعب اتخاذ القرار، ونتائج الاختبار كما يلي:

الجدول(3-3-4):مخرجات بوند تيست لمعدّل التضخم:

ARDL Bounds Test
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: C
Included observations: 19
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.439729	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول السابق يُلاحظ أنَّ قيمة F-statistic تساوي 5.439729 وهي أكبر من القيمة العليا عند 1% وبالتالي يُمكن تفسير هذه النتيجة بأنهُ يُوجدْ علاقة قوية بين الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة وهي المتغيرات الداخلة في الدراسة.

3-3-6-5:اختبار التباين المشترك I:

وللبتّ بوجود المشكلة وضُعَتْ كلٌّ من الفرضيتين العدم والنظرية البديلة:

الفرضية العدم: يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرضية البديلة: لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول(3-3-5):مخرجات عدم ثبات التباين في معدل التضخم:

Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.117775	Prob. F(4,14)	0.1280
Obs*R-squared	8.528962	Prob. Chi-Square(4)	0.1294
Scaled explained SS	3.906880	Prob. Chi-Square(4)	0.5629

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

وبالاطلاع على نتائج الجدول فإنّه تُرفضْ الفرضية العدم وتُقبلْ الفرضية البديلة والقائلة بأنهُ لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين لأنَّ prob chi-square>α التي تساوي قيمتها (0.128) أي أنها أكبر من مستوى الدلالة.

النتائج:

-تؤثر السياسة المالية في الضرائب أو من ناحية الإنفاق الحكومي أو باستخدام عجز الموازنة في معدّل التضخم أي الزاوية الثالثة من المربع السحري لكالدور من خلال التالي:

1-يوجد علاقة معنوية عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدّل التضخم السنوي.

2- يوجد علاقة معنوية طردية بين الضرائب و معدّل التضخم السنوي.

3-يوجد علاقة معنوية عكسية بين العجز في الموازنة ومعدّل التضخم السنوي.

3-4: نموذج أثر الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة للدولة والعجز في الموازنة في- مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تمهيد:

كثيرا ما تستخدم السياسة المالية من أجل زيادة معدّل نمو الناتج المحلي عن طريق زيادة الطلب الفعال خصوصاً في حالة استخدام السياسة المالية التوسعية التي تهدف لعلاج الانكماش في الدولة ولاستخدام السياسة المالية بالطريقة المثلى التي تُسهم في رفع معدّل النمو، لا بدَّ من وضع نموذج قياسي يعرف عن مدى تأثير السياسة المالية في معدّل النمو، ويمكن من خلاله استخدام أدوات السياسة المالية بما يؤثر تأثيراً إيجابياً عليه.

3-4-1:مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المتغيرات الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة إضافة للمتغير التابع المتمثل في معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

واقتصرت عينة البحث على هذه المتغيرات للمرحلة الممتدة من عام 2000-2018 وهي المرحلة التي تطرق إليها البحث وكانت غنية بالتغيرات.

3-4-2:مدة الدراسة:

تناولت مدة الدراسة سلسلة زمنية مكونة من 19 سنة امتدت بين عامي 2000-2019،واختيرت هذه المدة كونها تقارن بين مدة الحرب ومدة ما قبل الحرب في الجمهورية العربية السورية التي مازالت تعيشها ،وانعكس ذلك على استقرار جميع المتغيرات الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق في السياسة المالية وأثرها على معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو موضوع هذا المبحث.

3-4-3:مصادر البيانات:

درى الحصول على البيانات من مصادر مختلفة تمثلت تمثيلاً رئيسياً في المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء ونشرات مصرف سورية المركزي ،إضافة إلى بيانات غير منشورة من المكتب المركزي و مصرف سورية المركزي، وكانت البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة على أساس سنوي منذ عام 2000 وحتى عام 2018.

3-4-4:أساليب التحليل الاحصائي:

حُللت بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات التابعة والمستقلة من خلال استخدام برنامج EVIEWS9.

3-4-5:الوصف الإحصائي للمتغير التابع:

الشكل(3-4-1):معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

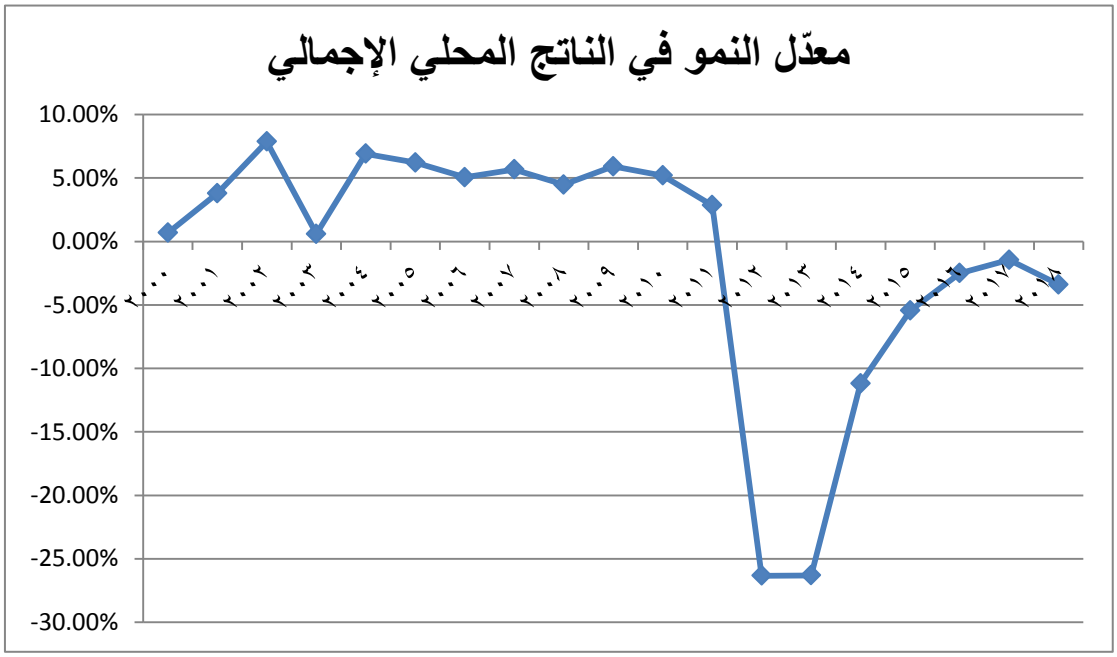

الشكل من إعداد الباحث بناءً على البيانات الموجودة في الملحق

يُلاحظ من خلال البيانات السابقة أن النمو في سورية كان ايجابيا وحافظ عى مستوى معين من النمو رغم التذبذبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، إلا أنّه في بداية علم 2011 يلاحظ أنّ معدّل النمو تراجع

ليصبح سالباً وهذا يمكن تفسيره بأثر الحرب السورية وآثار الحرب وخروج عديد من المنشآت الصناعية عن العمل إضافة إلى خروج الاستثمارات إلى خارج الأراضي السورية و تحول الإنفاق من إنفاق استثماري إلى إنفاق عسكري.

وبالاعتماد على مخرجات برنامج الeviews9 من خلال الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع ظهرت النتائج التالية:

الجدول(3-4-1):الإحصاءات الوصفية لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

-1.072471	Mean
1.764503	Median
7.858551	Maximum
-26.33902	Minimum
9.862929	Std. Dev.
-1.701621	Skewness
4.952247	Kurtosis
12.82777	Jarque-Bera
0.001639	Probability
-21.44941	Sum
1848.270	Sum Sq. Dev.

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9 >

وبتحليل الجدول يمكن وصف بيانات معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالآتي:

-تبلغ قيمة المتوسط الحسابي لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 1.072471- وهي القيمة التي تتجمع حولها قيم معدّل النمو في الناتج المحلي مع وجود قيم شاذة واضحة فوصلت أعلى قيمة 7.858551 وبالمقابل كانت أدنى قيمة لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سالبة بقيمة - 26.33902 وهي أعلى قيمة سالبة لنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي حصلت خلال سنوات الدراسة وخصوصاً في عام 2012 لخروج قطاعات كبيرة عن العمل فيما كانت القيمة الوسطى للبيانات

بمعدّل مقداره 0.068550 و بقيمة 0.211199 للانحراف المعياري للبيانات و كانت نتيجة مباشرة للحرب، كما يوجد تشتت احصائي واضح وتباعد بين بيانات معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

-وبالنسبة لمعيار الالتواء Skewness كان أقل من 0 بقيمة مقدارها 1.701621- وبالتالي يكون الشكل ملتوياً نحو اليسار وغير متناظر في حين معيار التفلطح والتذبذب Kurtosis فهو أكثر من 3 بقيمة 4.952247 وهذا يعني أن المنحنى الخاص بمعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي مفلطح.

-وكانت مجموعة المشاهدات لمعدّل النمو خلال المدة التي أُجريَتْ فيها الدراسة مساوية ل - 21.44941 وأما مجموع مربع الانحرافات تساوي 1848.270 وبذلك أُلغيَتْ الفروقات السالبة الناجمة عن وجود معدّلات سالبة وأُخرى موجبة.

من أجل معرفة التطور الذي في معدّل النمو في الجمهورية العربية السورية حُسبَ معدّل النمو عن طريق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عن طريق المعادلة السابقة للسنوات 2000 وحتى 2018 وأظهرت النتائج الشكل التالي:

3-4-6:الدراسة القياسية:

3-4-6-1:اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع:

من أجل تحديد إذا كان التوزيع طبيعياً أم لا نضع كلاً من الفرضية العدم والفرضية البديلة:

الفرضية العدم: لا يوجد توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة: يوجد توزيع طبيعي.

وبالنظر ال احتمالية اختبار Jarque-Bera يلاحظ أنها تساوي 0.001639 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وقيمتها 12.82777 وبالتالي نقبل الفرضية العدم القائلة بأن غير التوزيع طبيعي. و من أجل اختيار المنهجية المناسبة لدراسة الانحدار يجب أن يُختبرْ جذر الوحدة لكل

متغير على حدى:

3-4-6-2:اختبار جذر الوحدة للمتغيرات:

جذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى level والفرق الأول وتوقف الباحث عند الفرق الأول لأن المعلمات جميها استقرت عند المستوى الأول بدون ثابت وبدون زمن مع استخدام منهجية ديكي

فولر المعدّل:

الجدول(3-4-2):مخرجات جذر الوحدة لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة:

	none	c	c+t	none	c	c+1
GDP	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57
Gexp	0.998	0.995	0.991	0.009***	0.0347	0.035
T	0.872	0.9082	0.1853	0.0226**	0.126	0.330
Dif	0.54	0.707	0.2772	0.05**	0.24	0.57

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews9

-بعد التدقيق في مخرجات الجدول استقرت المعلمة GDP عند مستوى الفرق الأول بدون إدخال ثابت و زمن عند مستوى دلالة 5% ولم تستقر في مستوى level

-أما بالنسبة للمعلمة gexp غير مستقرة في مستوى level بدون أو مع إدخال الثابت أو الثابت والزمن ولم تستقر إلا عند الفرق الأول بدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

-وبالنسبة للمعلمة T لم تستقر إلا عند الفرق الثاني بدون ثابت وبدون زمن واستقرت عند مستوى level عند none أي بدون ثابت وبدون ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.
-وبالنهاية كانت معلمة dif غير مستقرة في مستوى level بدون إدخال الثابت أو معه أو حتى مع الثابت والزمن وهي استقرت عند الفرق الأول بدون إدخال ثابت وزمن عند مستوى دلالة 5%.

ولأنَّ جميع المعلمات استقرت عند الفرق الأول وبالتالي ثَبُتَ خُلوها من مشكلة جذر الوحدة يُجرى اختبار التكامل المشترك لاختيار الطريقة الأمثل.

3-4-6-3:اختبار التكامل المشترك للمتغيرات:

يُجرى اختبار التكامل المشترك من أجل تحديد ما إذا كانت ثلاث سلاسل زمنية أو أكثر متكاملة معاً وبالتحديد يقوم بتقييم صحة علاقة التكامل المشترك من خلال ما يسمى "تقدير القيمة العليا لدالة الإمكان" وتستخدم أيضاً لإيجاد عدد العلاقات و أداة لتقدير تلك العلاقات أُجريَ اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة من خلال اختبار johansen cointegration test من قبل الباحث واختيرَتْ طريقة trace "التتبع" وأعطى الاختبار النتائج التالية

الجدول(3-4-3):مخرجات التكامل المشترك لمعدّل النمو والمتغيرات المستقلة:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP DIF T GEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Sample: 2000 2018

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.940924	87.98105	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.796712	37.06024	29.79707	0.0061
At most 2	0.371665	8.383872	15.49471	0.4253
At most 3	0.001089	0.019606	3.841466	0.8885

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

ومن أجل البت بوجود تكامل مشترك أم عدم وجوده، وضع البحث كلاً من الفرضية البديلة والفرضية العدم ويُفاضل بين القيم الجدولية والقيم المحسوبة وفق ما يأتي:

الفرضية العدم :يوجد r[125] متجه للتكامل.

الفرضية البديلة :يوجد r+1 متجه للتكامل.

وبعد الاطلاع على نتائج الجدول السابق يُشاهد أنَّ هناك متجهين بسبب أن احتمالية المتجهين الأولين أصغر من 5% ولذلك فإنّه نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه يوجد متجهان اثنان للتكامل عند مستوى دلالة 5% ولذلك استخدم البحث الانحدار الذاتي ARDl.

3-4-6-4:النموذج القياسي للمتغيرات المدروسة:

بعد التأكد من التوزيع الطبيعي و جذر الوحدة و التكامل والمشترك استخدم نموذج الانحدار الذاتي ARDL و ظهرت لدى الباحث النتائج التالية:

الجدول(4-3-3):نموذج الانحدار الذاتي لمعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

Dependent Variable: GDP Method: ARDL Sample (adjusted): 2000 2018 Included observations: 19 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (0 lag, automatic): T GEXP DIF Fixed regressors: C Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 0)

[125] حيث تأخذ r قيمتها من صفر إلى 3 في المثال السابق وذلك وفق تراتبية الاختبار إلى أن يتم قبول الفرضية العدم.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.1169	0.18978	-0.61603	0.5516
GDP(-2)	-0.4447	0.172481	-2.5782	0.0275
GDP(-3)	-0.3313	0.154676	-2.14197	0.0578
GEXP	2.18E-05	8.89E-06	2.456335	0.0339
DIF	7.95E-05	1.17E-05	6.823447	0
T	9.70E-06	2.80E-05	0.346895	0.7359
C	2.051	3.0511	0.672	0.516

R-squared	0.916989	Mean dependent var	-1.524813
Adjusted R-squared	0.867182	S.D. dependent var	10.65627
S.E. of regression	3.883586	Akaike info criterion	5.844296
Sum squared resid	150.8224	Schwarz criterion	6.187384
Log likelihood	-42.676	Hannan-Quinn criter.	5.878400
F-statistic	18.41100	Durbin-Watson stat	2.259734
Prob(F-statistic)	0.0000		

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال النتائج السابقة نجد أن هناك علاقة معنوية بين كل من معدّل التضخم وبين (الإنفاق الحكومي، العجز في الموازنة) وفقاً للمعادلة التالية:

GDP=-0.444706 (GDP(-2))+ 7.95E-05 (DIF)+2.18E-05 (GEXP)

- من خلال الدراسة تبيَّن أنَّ معلمة الإنفاق الحكومي معنوية وباحتمالية (0.0339) يؤثر تأثيراً طردياً على معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فإنَّ كل زيادة بمقدار 1 في الإنفاق الحكومي سوف يزداد

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.18E-05 وبالتالي يوجد علاقة طردية بينهما أي كلما زاد الإنفاق الحكومي يزداد معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو من الناحية الاقتصادية مقبول وصحيح وذلك بسبب اعتماد الحكومة سياسة مالية توسعية تقوم على زيادة الانفاق الحكومي.

•وكانت معلمة الضرائب T غير معنوية و كانت احتمالية المعلمة (0.7359) وهي أقل من مستوى الدلالة عند مستوى دلالة 5% ،ويعود ذلك كما أُسلفَ إلى ضعف النظام الضريبي وخروج عديد من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية عن العمل مما أدى لتذبذب كبير في قيمة الواردات الضريبية، وضرورة العمل على إصلاح النظام الضريبي حتى يؤثر تأثيراً واضحاً وفعّالاً على معدل النمو.

•وأعطت النتائج القياسية أيضاً معنوية معلمة العجز في الموازنة DIF و كانت قيمة المعلمة (0.000)،وهي أقل من مستوى الدلالة 5% و كانت العلاقة بين العجز في الموازنة ومعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية فكل زيادة في العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة فإن معدّل النمو سوف يزداد بنسبة(7.95E-05) ومن الطبيعي أن زيادة العجز في الموازنة في مرحلتي قبل وبعد الحرب كان يتم من أجل تمويل عمليات النمو والتنمية في الجمهورية العربية السورية ،بالتالي زيادة العجز المخطط سوف يزيد من معدّل النمو.

•أما بطبيعة النتائج القياسية فكانت:

•معامل التحديد R-square :تكون المتغيرات المستقلة الثلاثة (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ،العجز في الموازنة) استطاعت أن تفسر ما يقترب من 91% من التغيرات الحاصلة في المتغير العجز في الميزان التجاري.

•وأظهر النموذج أنه معنوي، و كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية وكانت قيمتها تساوي 18.4 وباحتمالية 0 وهذا يعني بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

•تشير قيمة دوربن واتسون(2.2)وهي قريبة جداً من القيمة وهي قريبة جداً من القيمة 2،وهذا يشير إلى أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.

3-4-6-4:اختبار بوند للمتغيرات المستقلة:

يوضح اختبار باوند ما إذا كان يوجد علاقة أم لا بين المتغيرات وذلك وفق قاعدة الحدود فإذا كانت اف المحسوبة أقل من الحد الأدنى فلا يوجد علاقة وإذا كانت أكبر فإنّه يوجد علاقة وإذا ما بينهما فيصعب اتخاذ القرار، ونتائج الاختبار كما يلي :

الجدول(3-4-4):مخرجات بوند تيست لمعدّل التضخم:

ARDL Bounds Test

Sample: 2000 2018

Exogenous variables: C

Included observations: 19

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.762	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول السابق يُلاحظ أنَّ قيمة F-statistic تساوي 5.762 وهي أكبر من القيمة العليا عند 1% وبالتالي يُمكن تفسير هذه النتيجة بأنهُ يُوجدْ علاقة قوية بين الضرائب والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة وهي المتغيرات الداخلة في الدراسة.

3-4-6-5:اختبار التباين المشترك GDP:

الجدول(3-4-5):مخرجات عدم ثبات التباين في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي:

Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.389819	Prob. F(4,14)	0.869
Obs*R-squared	3.22	Prob.ChiSquare(4)	0.78
Scaled explained	0.727319	Prob.ChiSquare(4)	0.9939

الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EVIEWS9

وللبتِّ بوجود المشكلة وضُعَتْ كلٌّ من الفرضيتين العدم والنظرية البديلة:

الفرضية العدم: يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرضية البديلة: لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

وبالاطلاع على نتائج الجدول فإنّه تُرفضْ الفرضية العدم وتُقبلْ الفرضية البديلة والقائلة بأنهُ لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين لأنَّ prob chi-square>α أي (0.869) أكبر من مستوى الدلالة(5%).

النتائج:

-تؤثر السياسة المالية من ناحية الإنفاق الحكومي أو باستخدام عجز الموازنة في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أي الزاوية الرابعة من المربع من خلال التالي:

1-يوجد علاقة معنوية طردية بين الإنفاق الحكومي و معدّل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

2-لا يوجد علاقة بين الضرائب و معدّل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

3-يوجد علاقة معنوية طردية بين العجز في الموازنة ومعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات:

•نتائج تحليل السياسة المالية:

أولاً: تصاعدت الإيرادات الضريبية في سورية تصاعداً جيداً، وكان سبب هذا التصاعد في الإيرادات الضريبية هو اتساع حجم الأعمال وليست الزيادة في معدّلات الضريبة، بل على العكس ازدادت الاعفاءات والمزايا الضريبية المقدمة للمستثمرين . وتأثر هذا الصعود ليتحول لهبوط بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008،إلى أن جاءت الحرب على الدولة السورية عام 2011 وألقت بثقل الحرب على الواردات عامة والواردات الضريبية خاصة، لتنخفض الإيرادات الضريبية انخفاضاً كبيراً بالقيمة الحقيقية ،لتعاود الازدياد مع بداية عام 2015.

ثانياً: الإنفاق العام في سورية أخذ متجهاً متصاعداً طوال مدة الدراسة(2000–2018)وعلى مرحلتين ،واختلفت أسباب هذه الزيادة ودوافعها، فمنذ مطلع عام 2000 أخذت الزيادة في الإنفاق تطور النظام المالي السوري واعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي بينما كانت زيادة الإنفاق بعد عام 2011 تأخذ ازدياد الإنفاق العسكري والدعم الاجتماعي، وفي كلا الحالتين دلت الزيادة في الإنفاق الحكومي على ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ثالثاً: كانت نسب العجز في الموازنة العامة مستقرة في مرحلة ما قبل الحرب على سورية ،وهو مؤشر على اتزان الحالة الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، ولم يستمر هذا الاستقرار فازدادت قيمة العجز زيادة كبيرة في سنوات الحرب على سورية السورية.

رابعاً: إنَّ قيم العجز المتراكمة بتزايد مستمر بالتحديد بعد الحرب على الدولة السورية عام 2011 خصوصاً مع تذبذب قيمة الإيرادات والازدياد المستمر في حجم الإنفاق العام.

خامساً: كانت الزيادة في الإنفاق العام أكثر من الزيادة في معدّلات الضرائب على الرغم من ازدياد حجم الضرائب الناتج عن الزيادة في حجم الأعمال، مما يدل على استخدام سياسة مالية توسعية خلال مرحلة الدراسة خصوصاً في المرحلة الأولى، بينما كانت الفترة الثانية متخبطة وغير دقيقة إذا قيل إنه

اتُخذتْ سياسة مالية توسعية لأنها لم تكن مدروسة مع محاولة الحكومة وكانت نتيجةً لأزمة طالت، وازدياد الإنفاق فيها ليس لأغراض اقتصادية بقدر ما هي أغراض سياسية وعسكرية، بينما انخفاض حجم الضرائب لم يكن وفق سياسة مدروسة أيضاً، بل لخروج عديد من المناطق عن سيطرة الحكومة وخروج الكثير من الأعمال سواء عن العمل أو إلى خارج حدود الجمهورية العربية السورية.

سادساً: أثر التضخم على أرقام الموازنة تأثيراً ملحوظاً، و استقر معدّل التضخم في بداية مدة الدراسة(2000–2010)،وعلى نحو مغاير كان معدّل التضخم في ازدياد في سنوات ما بعد عام 2011،وهذا أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق وحجم الضرائب بالقيم الأسمية أكثر من ازديادهما في القيم الحقيقية.

سابعاً: إن ازدياد نسب العجز وتراكمه إضافة إلى ازدياد الإنفاق العام بعد بداية الحرب على الدولة السورية عام 2011 أدى إلى استنزاف الاحتياطي لدى المركزي استنزافاً كبيراً وفقد المركزي الجزء الأكبر من احتياطاته من العملات الصعبة .

●نتائج تحليل المربع السحري لكالدور:

أولاً: أدَّتْ عملية تقسيم مدة الدراسة في المربع السحري إلى 6 مراحل متجانسة المدة ،لزيادة القدرة على توضيح مفهوم المربع السحري في سورية فوضعت 6 مربعات سحرية تقابل كل مرحلة من المراحل حُددتْ مسبقاً ،مما مكّنَ من مقارنة هذه المربعات بعضها ببعض مقارنة أفضل.

ثانياً: أعطى المربع السحري لكالدور في سورية تمثيلاً جيدا للأهداف الاقتصادية المرجوة منه خلال المراحل P1,P2,P3,P4 التي كانت تقابل مرحلة ما قبل الحرب على سورية وبالتحديد منذ عام 2000 وحتى عام 2011،فكان خلال تلك لمراحل يمثل مساحات جيدة وكبيرة نسبيا خلال مدة الدراسة كُلها، بينما لم يكن الأمر نفسه خلال المراحل P5,P6 التي تقابل أعوام 2012–2018 التي كانت فيه مساحة المربع قليلة جداً مما يدل على أن الاقتصاد يعمل عملاً سيئاً.

ثالثاً: استقرت المؤشرات الأربعة الداخلة في المربع السحري وهي المعبرة عن أهدافه المتمثلة في

(تخفيض العجز في الميزان التجاري ،تخفيف معدّل البطالة ،الحفاظ على معدّل تضخم معقول و رفع معدّل النمو) خلال المراحل P1,P2,P3,P4 المقابلة للأعوام 2000-2011 ،مما انعكس على مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي في تلك المدة وأعطاه استقرارا نسبيا بمعدّلات جيدة جداً، بينما على العكس في المراحل P5-P6 المقابلة للأعوام 2012-2018 كانت المؤشرات الداخلة في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي شديدة الانخفاض، مما انعكس على المؤشر الأخير انعكاساً سلبياً إلى أن اقترب من القيمة الصفرية.

رابعاً: تمثل الهدف الأول بتحقيق استقرار في العجز في الميزان التجاري، وكان استخدام مؤشر العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي في بداية الدراسة موجباً مما يعني زيادة صادرات سورية على وارداتها ومع ارتفاع حجم التبادل مع العالم الخارجي تحول إلى عجز بسبب زيادة الواردات ،وكان العجز مستقراً ومقبولاً، واستمر الحال حتى مطلع عام 2012لتهوي قيمته ويقترب العجز من ثلث القيمة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي،مما أثر على الزاوية الأولى للمربع.

خامساً: كان معدّل البطالة هو الهدف الثاني من المربع السحري، و أعطى منذ مدة الدراسة معدّلات عالية ،وبسبب سياسات الدعم الاجتماعي عام 2005 بدأ المؤشر بالانخفاض ليصل إلى ما يقارب ال 8%، واستقر هذا المعدّل بين ال 8% وال 12% في تذبذب مستمر إلى أن جاءت الحرب على سورية وأطاحت بالمؤشر ليصل إلى مستويات كبيرة جدا اقتربت ل 50% ،وكان لاقتصاد الظل أثر كبير في رفع هذا المؤشر وظهر ذلك ظهوراً واضحاً بالمربع السحري خصوصاً في المرحلة الخامسة وبذلك تكون اقتربت الزاوية في المربع السحري من القيمة الصفرية.

سادساً: كان للتضخم أثر كبير على الاقتصاد في سورية، وأثَّر مؤشرها تأثيراً مباشراً في المربع السحري كونه الهدف الثالث، فكانت المعدّلات مستقرا نوعاً ما في بداية مدة الدراسة وبقيت عند عتبة تضخم لا تؤثر تأثيراً سلبياً ،ومع نهاية عام 2011 بدأ المعدّل بالارتفاع بقفزات كبيرة ،على الرغم من التدخل الحكومي من أجل تخفيضه من خلال السياسات والإجراءات.

سابعاً: وتمثل الهدف الرابع في المربع السحري في معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فلم تتجاوز معدّلات النمو ال 8% في مراحل ما قبل الحرب، وأخذ معدّل النمو يأخذ قيمة سالبة أي أصبح بدلاً عن النمو ،تأخر عن النمو ،وأصبحت النسب متدنية جداً بسبب الحرب وخروج الكثير من قطاعات الأعمال والمناطق الصناعية عن الخدمة، وهذا بدوره أدى لتراجع مساحة الزاوية الرابعة في المربع السحري الخاص في سورية في سنوات الحرب على سورية، مع استقرار المساحة النسبي في مرحلة ما قبل الحرب.

●نتائج نظرية(أثر السياسة المالية على المربع السحري):

أولاً: اختيار الأدوات المناسبة للسياسة المالية يعبر عن نوع السياسة المالية المستخدمة، ويُختار نوع السياسة المالية طبقاً للأهداف المرجوة من الاقتصاد ،الذي عبر عنه في المربع السحري لكالدور.

ثانياً:عند اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق تخفيض معدّلات الضرائب وزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة معدّل النمو وتخفيض البطالة و يعبر الهدفان الأخيران عن زاويتين أساسيتين في المربع السحري ،ويسهم تحسين معدّلاتهما إلى رفع الأداء الكلي في الاقتصاد الوطني و زيادة مساحة المربع.

ثالثاً: إنّ اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة معدّلات الضريبة وتخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى علاج الفجوة التضخمية أي الحفاظ على معدّلات تضخم معقولة، ويسهمُ أيضاً في تخفيف العجز في الميزان التجاري، ويعبر أيضاً الهدفان الأخيران عن زاويتين أساسيتين في المربع السحري ،وبالتالي رفع كفاءة مؤشراتهما يؤدي لزيادة مساحة المربع السحري مما يدل على تحس في الأداء الاقتصادي الكلي.

رابعاً: إن تطوير النظام المالي يؤدي تطوير السياسة المالية سواء في زيادة حجم الواردات الضريبية أو في الإنفاق العام، وهذا يؤدي مباشرة إلى زيادة المساحة الممثلة للمربع السحري ،ويكون نتيجة أيضاً لتطور مؤشرات الاقتصاد الوطني.

خامساً: النتيجة الخامسة لأثر السياسة المالية تتمثل في أن المفاضلة في أهداف المربع السحري تعد من أهم الخطوات لاتباع سياسة مالية تؤثر تأثيراً فعالاً فيه ،بالتالي عند تفضيل تحقيق هدف معين تحقيقاً أفضلاً من باقي الأهداف الأُخرى، تُتَخذُ سياسة مالية تسعى لتحقيقه مع الأخذ بالحسبان تحقيق باقي الأهداف حتى ولو بنسب أقل ،ويمكن أن تتم تلك المفاضلة طبقاً لتكلفة الفرصة البديلة.

سادساً:تأتي أهمية المربع السحري ومؤشر الأداء الاقتصادي الكلي في كونهما يعطيان نظرة شاملة عن أداء الاقتصاد الكلي، وتؤثر السياسة المالية فيه تأثيراً مباشراً.

سابعاً: لا يمكن تطبيق جميع الخطوات التي جاءت في الكتب والمراجع كوصفة سحرية لعلاج جميع المشاكل التي تواجه كل البلدان ،فلكل بلد خصائص ومعطيات معينة يجب الأخذ بها بالحسبان.

●نتائج الاختبار العملي:

أولاً: توثر السياسة المالية من خلال أدواتها في الزاوية الأولى من المربع السحري والتي تمثل هدف تحقيق التوازن في الميزان التجاري والذي احتُسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و أعطى عجزاً خلال مدة الدراسة 2000-2018 ،وأظهر النموذج القياسي هذا الأثر من خلال كل من الضرائب والعجز في الموازنة من خلال التالي:

أ-أثرت الضرائب بعلاقة عكسية في- العجز في الميزان التجاري ،فكلما زاد حجم الواردات الضريبية بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة)،سوف يقل العجز بالميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.34E-05) بسبب كون الضرائب ترفع من أسعار السلع والخدمات وتزيد واردات الدولة التي تستطيع أن تستخدمها لمواجهة النفقات العامة وبالتالي تخفيف العجز.

ب-أثَّرَ العجز في الموازنة بعلاقة طردية على العجز في الميزان التجاري، فكلما زاد العجز في الموازنة بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة)سوف يزداد العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.62E-05) وسوغ ذلك لسبب تمويل الحرب بالطرق كلها تسويغاً غير مدروس وغير دقيق.

ج–لا يوجد علاقة معنوية بين الانفاق الحكومي والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: توثر السياسة المالية من خلال أدواتها في الزاوية الثانية من المربع السحري والتي تقابل الهدف الثاني المتمثل في خفض معدّل البطالة وأدت السياسة المالية خلال مدة الدراسة لزيادة في معدّل البطالة ،وأظهر النموذج القياسي هذا الأثر من خلال(الانفاق الحكومي العجز في الموازنة التالي:

أ–كان هناك علاقة عكسية للانفاق الحكومي في معدّل البطالة، فكلما زاد الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة)،انخفض معدّل البطالة بمقدار (2.78E–05)،وهذا ما تنادي به الأدبيات الاقتصادية عند استخدام سياسة مالية توسعية تحفز الطلب.

ب–لم تعط الضرائب علاقة معنوية مع معدّل البطالة ،وأرجع البحث تفسير ذلك لقلة فعالية النظام الضريبي.

ج–أعطت النتائج العلاقة العكسية بين العجز في الموازنة وبين معدّل البطالة، وكلما زاد العجز في الموازنة بمقدار وحدة واحدة سوف يقل معدّل البطالة بمقدار (5.32E–05) ويرجع ذلك إلى أهداف اجتماعية تحد من البطالة على حساب زيادة عجز الموازنة.

د–مع وجود أثر للمتباطئ الأول بعلاقة طردية وسوغَ ذلك بأن البطالة ليست بمشكلة آنية و إنما تحتاج لمدة من الزمن لتظهر آثارها.

ثالثاً: أثرت أدوات السياسة المالية جميعها في الهدف الثالث من المربع السحري وهو المحافظة على معدّل تضخم مستقر الذي يقابل الزاوية الثالثة للمربع السحري، وأظهر النموذج القياسي طبيعة العلاقة من خلال:

أ–تأثير الإنفاق الحكومي على معدّل التضخم من خلال علاقة معنوية عكسية، فكلما زاد الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة سورية)،قلَّ معدّل التضخم بنسبة(1.18E–06)،وذلك إذا

استُخدمَ الإنفاق الحكومي بطريقة حذرة ومدروسة حتى لا يكون الأثر سلبياً(استخدام سياسة مالية توسعية تهدف لزيادة الطلب الكلي وخفض الانفاق الحكومي وضبط موارده.

ب–بينما أثرت الضرائب على معدّل التضخم بعلاقة طردية فأن زيادة حجم الضرائب بمقدار وحدة واحدة (مليون ليرة سورية)،سوف تؤدي إلى زيادة معدّل التضخم بمقدار (3.67E−06) ،بسبب زيادة تكلفة الإنتاج وانعكاس تلك الزيادة على المستهلكين.

د–وأعطى النموذج القياسي علاقة عكسية بين معدّل التضخم والعجز في الموازنة ،فكانت كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في العجز في الموازنة(مليون ليرة)سوف تؤدي إلى تقليل معدّل التضخم بنسبة (1.54E−06) ،فإنَّ سد العجز تمَّ عن طريق التمويل بالعجز الذي يخفض العجز بالموازنة ولكن أدى إلى آثار تضخمية كبيرة.

رابعاً: أعطت النتائج أن لأدوات السياسة المالية أيضاً أثراً في الزاوية الرابعة من مربع كالدور الذي يقابل هدف زيادة معدّل النمو، و ظهر هذا الأثر من خلال النموذج القياسي وفقاً لما يلي:

أ–أثر الإنفاق الحكومي على معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية، فكل زيادة بالإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة)، تؤدي لزيادة معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.18E−05) ،وذلك بسبب اعتماد الدولة لسياسة مالية توسعية قامت على زيادة النفقات.

ب–لم يكن هناك علاقة معنوية بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وبين الواردات الضريبية.

د–وأما بالنسبة للعجز في الموازنة فأثر على معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال علاقة طردية، فكل زيادة في العجز في الموازنة بمقدار وحدة واحدة(مليون ليرة)سوف يؤدي إلى زيادة معدّل النمو بمقدار (7.95E−05)،وكان ذلك في مرحلة ما قبل الحرب من أجل زيادة عملية التنمية الاجتماعية أما بعد الحرب فكانت بشكل غير مدروس وذلك بسبب تمويل الحرب.

التوصيات:

جاءت التوصيات انطلاقا من النتائج التي توصل إليها البحث، وبناءً على تحليلها ونقد الأسلوب المتبع الذي أدى للنتائج السابقة ،وصل البحث إلى النتائج التالية:

أولاً:من أجل إعادة تفعيل الإسهام الضريبي بشكله الصحيح، يجب أن يُصلح النظام الضريبي فيتم الانتقال من النظام الضريبي الحاصل الذي يشمل العديد من الأحكام الاجرائية ويفتقر لوحدة التشريع، والذي يحتوي على عديد من الضرائب القديمة وغير المتجانسة (على الدخل والثروة)إلى نظام ضريبي عصري متوافق مع التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ،مع الأخذ بالحسبان وقف زيادة العبء زيادة كبيرة على المنتجين وبشكل يزيد من الحصيلة الإجمالية للواردات الضريبية ،خصوصاً من الذين زادت ثرواتهم زيادة كبيرة خلال فترة الحرب على سورية.

ثانياً: هناك حاجة ماسة لضبط الإنفاق الحكومي ،وتوجيهه بما يحقق أقصى منفعة، ويجب تقديره تقديراً علمياً دقيقاً وليس تقديرياً وتجريبياً ليؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتوجه نحو الإنفاق الاستثماري، ، وذلك لما للإنفاق الاستثماري من منافع مستقبلية تؤدي لتحسين أهداف المربع السحري كله مع المحافظة على حد معقول من الإنفاق الجاري لئلا يؤثر على أداء الحكومة تأثيراً سلبياً.

ثالثاً: يجب توجيه العجز في الموازنة من أجل دعم عملية التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ومن خلال حدود معينة، أي يجب أن يتم وضع حد أقصى للعجز في الموازنة والعمل على وقف تجاوزه.

رابعاً: من أجل الحصول على أفضل أداء اقتصادي كلي في المراحل المستقبلية والحصول على مربع سحري ذي مساحة أكبر، يجب على هيئة التخطيط تحديد أولوياتها من السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق أفضل المؤشرات،والأخذ بالحسبان الأهداف الأُخرى فلا يُؤثر تحقيق هدف معين لتحقيق تراجع في باقي الأهداف.

خامساً: بعد شرح واقع الأهداف الاقتصادية للمربع السحري لكالدور، يوصى بوضع دراسات توضح فيها

الحدود العليا والدنيا للمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكلي خصوصاً الأهداف المحددة في المربع السحري والمتمثلة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، خفض معدّلات البطالة، المحافظة على استقرار الأسعار، مع رفع معدّل النمو الاقتصادي.

سادساً: لأنَّ تحديد عتبات للمؤشرات التي استخدمت في المربع السحري لكالدور ذات أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، فلا يتحاوز هذه الأرقام لكي لا تنعكس بصورة سلبية على الاقتصاد، يوصي البحث بالقيام بدراسات مفصلة لكل متغير ،لتزويد الخبراء وصانعي القرار بالرقم الصحيح، على أن تُراجع هذه الأرقام وتطور تطويراً دورياً بما يضمن العمل على خطى صحيحة.

سابعاً: انطلاقا من الأهمية التي يعطيها المربع السحري لكالدور ومؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ،لما لهما من نظرة كلية على أداء الاقتصاد الوطني، فإنّه من المفيد الأخذ بهذه المؤشرات وتطويرها والمقارنة بين هذه المؤشرات بنظرة كلية قبل الخوض في التفاصيل.

ثامناً: من خلال الدراسة القياسية للمتغيرات وتحليل النماذج الأربعة، أوصى البحث باستخدام سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضرائب معاً إضافة إلى أن تكون الزيادة في العجز مدروسة ومحدودة ،لأن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين ثلاثة من المؤشرات والمتمثلة في تخفيف العجز في الميزان التجاري، وتخفيف معدّل البطالة، إضافة إلى تخفيض معدّل التضخم على حساب المؤشر الأخير والمتمثل في معدّل النمو لمدة معينة، وبالتالي سوف يؤدي استخدام سياسة مالية توسعية إلى زيادة المساحة الإجمالية للمربع السحري لكالدور في سورية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أكرم الأحمر، محمد، وبلول، صابر.2012.التنمية البشرية، منشورات جامعة دمشق،:سوريا.
2. باهر،محمد عاتم، 1995.المالية العامة .نهضة الشرق.القاهرة:مصر،مكتبة.
3. براهيم متولي إبراهيم حسن المغربي.2010.الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي. دار الفكر الجامعي.الاسكندرية:مصر.
4. بشور،عصام.1985.المالية العامة والتشريع الضريبي،مكتبة المعرفة،دمشق:،سورية.
5. بوادقجي عبد الرحمن. 2011.الحسابات الاقتصادية القومية.منشورات جامعة دمشق.دمشق:سورية .
6. جميل عمر ،محمد ،و عيسى،هيثم، و حجازي ،حسن2015.اقتصادياًت العمل وتخطيط الموارد البشرية.منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد،دمشق:سوريا.
7. جيربر،جيمس. 2013.لاقتصاد الدولي،المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق:سورية.
8. الحاج ،طارق.2009.المالية العامة.عمان:الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع.
9. سلوم،حسين.1990.القانون المالي والضريبي .دار الفكر اللبناني .بيروت:لبنان.
10. السيد عبدالمولى،1977.المالية العامة(دراسة الاقتصاد العام).دار الفكر العربي.القاهرة:مصر.
11. الشاجي .وليد خالد.2005.مدخل إلى علم المالية العامة الاسلامية .دار النفائس. ط1عمان:الاردن.
12. الشريف،عبدالناصر وعليان، وعدس،2009.الضرائب ومحاسبتها،دار الميسر للطباعة والنشر،عمان:الأردن.

13.طوسون ،عمر.2013.مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن .مؤسسه هنادوي للتعليم والثقافة.القاهرة:مصر.

14.عبد الرازق، نذير.2018.السياسات الاقتصادية الكلية.المسلية:الجزائر.

15.عبدالمطلب،عبدالحميد.2005. اقتصادياًت المالية العامة. القاهرة: مصر.

16.العربي، نبيل صلاح .2015.مبادئ الاقتصاد الكلي.المدينة المنورة:المملكة العربية السعودية.جامعة طيبة.

17.عطاالله أبوسيف أبادير 2011.مقدمة في الاقتصاد الدولي. جامعة حلوان،القاهرة:مصر.

18.عقل،ذياب،وشبير،سناء.2007.الإعادة في الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية..م4.ع4.عمان:الأردن.

19.عكام، محمد خير. 2018المالية عامة 1.منشورات الجامعة السورية الافتراضية،دمشق:سورية.

20.علي .مدين.2011.آليات مناقشة الموازنة العامة واقرارها ومراقبة تنفيذها. دليل مجلس الشعب .دمشق:سوريا.

21.عناية،غازي.1998.المالية العامة والتشريع الضريبي .دار البيادق. عمان:الأردن.

22.كينز ،جون مينارد.2010.النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.دار العين للنشر،ط1.

23.ناشد،سوزي عادل.2008.أساسياًت المالية العامة. ط1.منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت:لبنان.

24.النسور،إياد عبد الفتاح. 2013.أساسياًت الاقتصاد الكلي.ط1.عمان:الأردندار صفاء للنشر والتوزيع.

25.ويلسون ،بول سام، نوردهاوس ،ويليام،1995.الاقتصاد الكلي.الأهلية للنشر والتوزيع، ط15 عمان:الأردن.

الرسائل والأوراق البحثية:

1. بن يوسف،محمد الأمين.2014.ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870. رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد.جامعة وهران،وهران:الجزائر .
2. بو الفتوح، نجاح.2003.التمويل بالعجز شرعيته وبدائله من منظور اسلامي.مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصادي الاسلامي.جدة:السعودية.
3. بيطار ،شادي.2019.استخدام نموج عتبة النمو لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في سورية. مجلة جامعة دمشق.دمشق:سورية.
4. الخليل ،فادي.2004.عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته(حالة خاصة القطر العربي السوري).مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،.للاذقية:،سورية.
5. رمول ،جميلة.2012.دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الافتصادي في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي. رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد،شعبة الاقتصاد.جامعة العربي بن مهيدي.الجزائر :الجزائر .
6. السباعي،أحمد.2014.الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الاسلامي والنظام الرأسمالي دراسة مقارنة.الخرطوم:السودان.
7. سفحلو ،حميدة، و زناد ،امينة.2017. دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع kaldor(دراسة حالة الجزائرللفترة1980-2015). رسالة ماجستر.جامعة الجيلالي بونعامة.الجزائر .
8. السيد، أمامة مكي، و الرشيد ،طارق محمد.2015.العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية،ع16ا.الخرطوم.السودان.

9. شلوفي عمير،2018.التضخم الاقتصادي والنمو الاقتصادي:تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي2014-1980. اطروحة دكتوراه.جامعة ابي بكر بلقيد.تلمسان:الجزائر.

10.شنبيش ،محمد رمضان.2013.العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008. م1.ع15. جامعة الزاويا.ليبيا.

11.عبدالكاظم ،جبار،أيمان،وعباس،سحر.،2008،تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصروالمغرب).مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الاداري.م02.ع10 .بغداد:العراق.

12.عبدالكريم عبدالله محمد و منتهى زهير محسن2014.قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكون(1970-2010).مجلة الإدارة والاقتصاد. ع.98العراق.

13.علاوي،سيماء محسن.2016.دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ،مجلسة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. ع44 .بغداد: العراق.

14.علاية،موسى.2015 المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة.مجلة سياسات عربية.ع14.قطر:الدوحة.

15.علي ،خالد ،وغنام،عمر. 2019.دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. شبكة المنظمات العربية الغير الحكومية .

16.العمار ،رضوان،وجرب،ياسمين.2014. تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة(2000-2010).مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية . م36.ع1 .اللاذقية: سورية.

17.غزالي ظريفة.2019.مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط(دراسة تحليلية2010-2017). رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد.جامعة 8 ماي،الجزائر:الجزائر.

18.القيسي.أعاد حمود.2021.المالية العامة والتشريع الضريبي.مكتبة دار الثقافة للنشر.عمان:الاردن.

19. محمد ،اريااالله. 2011.السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر) .رسالة ماجستير.قسم الاقتصاد.جامعة الجزائر.الجزائر:الجزائر.

20.مرتضى منصور عبدالله.2018.مقارنة بين اختبارات مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في انموذج الانحدار الخطي المتعدد في حالة ابتعاد البيانات عن التوزيع الطبيعي.مجلة العلوم والاقتصاد،ع 51.جامعة ديإلى.العراق.

21.المشعل، ياسر .2017.محاضرات مادة الاقتصاد المالي والنقدي في كلية الاقتصاد.دمشق:سورية.

22.منتدى الأعمال الفلسطيني.2018. التضخم الاقتصادي (حالات ومفاهيم)،قسم البحوث والدراسات الاقتصادي.

23. ميمون ،طاهر.2016. عجز الموازنة العامة ومناهج معالجته مع اشارة التجربة النيوزلندية.جامعة محمد بوضياف،الجزائر.

24.نصير،أحمد.2014.أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990–2019).اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر:الجزائر.

تقارير:

1.حوراني .أكرم.2012. السياسة النقدية في سوريا بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي. صحيفة تشرين.سورية.

2.نجمة ،الياس.2003.السياسة المالية في سورية،دمشق:سورية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahsanullah,kibiria&shakil).2014.normal distribution, atlantis studies in probability and statistics.
2. "Barack Obama renews US-Syria sanctions". BBC News. 2010
3. Benoît Rigaud et autres (2008), Politiques publiques - La politique économique Québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives. Canada.
4. Evind Tandberg & Richard Allen.2020 .managing public investment spending during the crises ,joint vienna institute ,Austria.
5. François Lequiller and Derek Blades 2014,Understanding national accounts.
6. Gregory Mankiw.2009. Principles of macroeconomics ,Harvard Uni, Cambridge,USA.
7. Herlod Cole& lee ohanin2016 review"The great depression it the united states from a neoclassical perspective".
8. Joanílio Rodolpho&Teixeira,2014,scientific paper(Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012),university of brazil, brazil.
9. Karl W. Deutsch,2004. state functions and the future of the state , international political science review ,vol17.
10. Michel Bernard, Michel Drouet, Claude Echaudemaison. 1988, Nicole PinetÉconomie et Société Française Editions Nathans, Paris, France.
11. Milton Friedman,Walter heller.1969 , monetary vs fiscal policy, university of new York , USA.
12. Nicolas Kaldor. 1971,conflicts in national economic objective, The Economic Journal,Vol. 81, No. 321.UK.
13. Nicolas Kaldor. 1971.conflicts in national economic journal.
14. Oliver picek.2017, the magic square of economy policy measured by a macroeconomic performance index.brazil.
15. Wee, P. &Tan, R. (1997). Performance of Johansen’s Cointegration Test. In East Asian Economic Issues (Applied Economics Research Series).

المواقع الالكترونية:

1- معجم المعاني

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/ .

2- معجم ميريام ويبستر https://www.merriamwebster.com/dictionary/fiscal#other-words .

3-منصة الكترونية تعنى بالإحصاءات الرسمية للدول

https://tradingeconomics.com/about-te.aspx.

4-صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/ar/Home .

قوائم الملاحق:

الملحق(1):أرقام متغيرات المربع السحري:

السنة–المتغير	معدّل البطالة	معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	معدّل التضخم السنوي	العجز في الميزان التجاري كنسة من الناتح المحلي الإجمالي
2000	11.5%	0.679004%	−0.42%	3.16%
2001	11.63%	3.7934034%	0.81%	2.32%
2002	11.68%	7.858551%	0.60%	6.43%
2003	10.28%	0.5907817%	7.45%	2.63%
2004	12.3%	6.9028545%	4.17%	−3.38%
2005	9.9%	6.2150778%	7.41%	−5.18%
2006	8.17%	5.0461956%	10.03%	−1.52%
2007	8.42%	5.6745918%	4.50%	−5.22%
2008	10.94%	4.4766727%	15.15%	−5.37%
2009	8.14%	5.9120428%	2.80%	−8.96%
2010	8.61%	5.1919058%	4.40%	−8.57%
2011	14.9%	2.8500028%	6.30%	−14.13%
2012	14.9%	−26.33902%	36.48%	−19.76%
2013	40.6%	−26.30013%	82.36%	−26.21%
2014	44.5%	−11.19075%	22.54%	−37.41%
2015	48.4%	−5.447274%	38.46%	−27.44%
2016	42%	−2.503168%	47.70%	−30.46%
2017	13.8%	−1.460164%	18.08%	−30.70%
2018	12.1%	−3.4%	0.20%	3.16%[126]

[126] مصدر بيانات معدّل التضخم السنوي من بيانات غير منشورة للبنك المركزي.
مصدر بيانات معدّل البطالة ومعدّل النمو و العجز في الميزان التجاري من بيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الملحق(2):بيانات السياسة المالية(الوحدة مليون ليرة سورية)[127]:

النسنة–المتغير	الإنفاق الحكومي	الإيرادات الضريبية	العجز في الموازنة
2000	246194	88801	-620
2001	274831	92060	30455
2002	314050	116008	-12392
2003	353651	117620	-32712
2004	405145	145405	-62680
2005	431402	160256	-75202
2006	493700	196332	-58835
2007	520531	221424	-62160
2008	548394	258048	-57490
2009	654573	290157	-53743
2010	377671	261621	-60959
2011	415848	203232	-147728
2012	440533	145567	-397453
2013	561497	165221	-513541
2014	708819	117252	-562907
2015	799997	172000	-579079
2016	1025154	253450	-578856
2017	1376709	322489	-570649
2018	1529397	409500	-558667

[127] مصدر بيانات السياسة المالية في سورية بيانات غير منشورة للبنك المركزي للإحصاء

الملحق(3):المؤشرات المعدّلة الداخلة في تركيب مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي مع مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:

السنة– المتغير	معدّل البطالة المعدّل	معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المعدّل	معدّل التضخم السنوي المعدّل	التوازن في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
2000	0.539095872	– 0.438916321	0.710703156	0.605216317	0.155504494
2001	0.537196619	0.515417162	0.70011931	0.592598912	0.686653837
2002	0.536466136	0.584951796	0.701927952	0.653962419	0.7659692
2003	0.556919638	0.460636094	0.643167919	0.597227367	0.636976048
2004	0.527408157	0.56860454	0.671301862	0.507550001	0.641625624
2005	0.562471303	0.556840073	0.643472086	0.480694175	0.626062103
2006	0.587745988	0.536846259	0.621014854	0.535249418	0.650136356
2007	0.584093577	0.547595021	0.668463282	0.480106797	0.64706485
2008	0.547277273	0.527104532	0.577007772	0.477798307	0.56589928
2009	0.588184277	0.551656637	0.683036109	0.424340419	0.625078449
2010	0.581317744	0.539338644	0.669347287	0.430055242	0.611216149
2011	0.489423082	0.499280229	0.653049446	0.347162051	0.482010937
2012	0.489423082	7.90002E-16	0.393919874	0.263242092	0.148244885
2013	0.113955225	0.000665169	0	0.167082098	9.34687E-05
2014	0.056977613	0.25911225	0.513589071	4.23849E-16	0.022013338
2015	0	0.357354729	0.37691124	0.148741912	0.054608062
2016	0.093501723	0.407713867	0.297523555	0.103693445	0.069534706
2017	0.505493691	0.425554526	0.551893126	0.100044996	0.295941184
2018	0.530330086	0.392373493	0.705417817	0.100044996	0.346010144[128]

[128] الجدول من إعداد الباحث بناءً على المعادلات المذكورة في المبحث الثاني،وبناءً على بيانات الملحق (1).